الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

# النضال الوطني التحرري في الجزيرة السورية بين عامي 1918 – 1946م

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر

**إعداد الطالب:**

**عامر خليف العبد**

**إشراف الدكتور:**

**عبد المنعم الأحمد**

**2024/2023م**

# شكر وتقدير

إلى روح أبي الغالي

إلى أمي العزيزة، إلى ملاكي الحارس ومصدر الحب والحنان

إلى زوجتي وأولادي

الشكر الجزيل للأستاذة الدكتورة المشرفة السابقة سمر بهلوان على كل التوجيهات والنصائح

التي قدمتها لي

إلى أعضاء لجنة الحُكم الموقرة

الأستاذة الدكتورة: سمر بهلوان عضواً

الدكتورة: غنوة ناصر عضواً

الأستاذ الدكتور: عبد المنعم الأحمد عضواً مشرفاً

إلى أساتذة القسم لكل ما قدموه من جهد وتعب

إلى الأستاذ عبد المنعم الأحمد لكل التوجيهات والنصائح التي قدمها لي لإنجاز هذا البحث

إلى أصدقائي وزملائي وكل من دعمني.

# فهرس المحتويات

**المُلخص**.....**5**

**المـقـدمـة:**.....**7**

**1. إشكالية البحث وتساؤلاته:**..... 8

**2. أهداف البحث:**..... 9

**3. أهمية البحث:**..... 9

**4. مبررات البحث:**..... 9

**5. بعض مصطلحات البحث:**..... 10

**6. حدود البحث الزمانية والمكانية:**..... 11

**7. الدراسات السابقة:**..... 11

**8. منهجية البحث وأدواته:**..... 12

**9. أدوات البحث:**..... 12

**10. محتويات البحث:**..... 12

**الفصل الأول:**..... 16

**الأوضاع العامة في الجزيرة السورية منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**..... 16

**1. الأوضاع العامة في الجزيرة السورية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى بداية الحرب العالمية الأولى:** .... 16

**2. التطورات السياسية خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918، وانعكاساتها على الواقع السياسي السوري (الثورة العربية الكبرى واتفاقية سايكس بيكو1916):**..... 22

**3. المتغيرات الجغرافية والحدود الإدارية للجزيرة السورية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى:**..... 26

**الفصل الثاني:**.....**27**

**التطورات السياسية السورية في ظل الاحتلال والنضال الوطني في الجزيرة السورية بين عامي 1918-1920**.....**27**

**1. المتغيرات السياسية الدولية بعد الحرب العالمية الأولى 1918م وانعكاساتها على منطقة المشرق العربي:**..... 27

**2. المتغيرات السياسية في سورية بعد الحرب العالمية الأولى وانعكاساتها على الجزيرة السورية:**..... 29

3. النضال الوطني في الجزيرة السورية: ..... 35

3 – 1 النضال السلمي في الجزيرة السورية (الجرائد– النوادي– الاحتجاجات). ..... 35

3 – 3 – 1 جريدة الجول (البادية) 1917 – 1918م: ..... 36

3 – 3 – 2 النادي الثقافي العربي (1918 م): ..... 36

3 – 3 – 3 الاحتجاجات: ..... 37

3 – 2 النضال المسلح في الجزيرة السورية: ..... 37

3 – 2 – 1 مرحلة الحكم العربي في دير الزور: ..... 37

3 – 3 – 2 الاحتلال الإنكليزي لدير الزور عام 1919م: ..... 38

3 – 2 – 3 ثورة البوسرايا بقيادة رمضان الشلاش 1919م: ..... 40

3 – 2 – 4 ثورة البوكمال 1919 م: ..... 44

3 – 3 التأثير النضالي المتبادل بين حركتي التحرر السورية في الجزيرة السورية وحركة التحرر العراقية (ثورة العشرين العراقية 1920 م): ..... 48

**الفصل الثالث:..... 52**

**النضال الوطني التحرري في الجزيرة السورية ضد الانتداب الفرنسي بين عامي 1920–1936م..... 52**

1. الاحتلال الفرنسي لسورية عام1920م، واكمال السيطرة الفرنسية على الجزيرة السورية: ..... 52

2. النضال الوطني السوري المسلح في الجزيرة ضد المستعمر الفرنسي ما بين عامي 1920–1936م:..... 57

2 – 1 ثورة البوعمر والبوخابور 1921م: ..... 58

2 – 2 ثورة العنابزة 1921م: ..... 61

2 – 3 ثورة البصيرة 1921م: ..... 64

2 – 4 ثورة الرقة 1921م: ..... 65

2 – 5 ثورات الميادين: ..... 71

2 – 6 ثورات البوكمال: ..... 72

3. علاقة ثورات الجزيرة السورية مع الثورات السورية الأخرى:..... 73

4. الكتلة الوطنية ودورها في مقاومة الاحتلال الفرنسي حتى عام 1936م:..... 77

**الفصل الرابع: ..... 83**

**النضال الوطني التحرري في الجزيرة السورية ضد الانتداب الفرنسي بين عامي 1936 – 1946م..... 83**

**1. التطورات السياسية السورية وانعكاسها على النضال الوطني في الجزيرة السورية بين عامي 1936 – 1939م:** ..... 83

**1 – 1 الإضراب السوري العام ومشاركة الجزيرة فيه:** .....84

**1 – 2 معاهدة عام 1936م:** .....86

**1 – 3 معركة عامودا عام 1937م:** .....89

**2. التطورات السياسية وانعكاسها على النضال الوطني في الجزيرة السورية خلال الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945م:**

..... 95

**2 – 1 انعكاسات الحرب العالمية الثانية على الوضع السياسي الفرنسي (هزيمة فرنسا أمام ألمانيا وإقامة حكومة فيشي):**
96.....

**2 – 2 وقوع سورية تحت سيطرة حكومة فيشي الموالية للألمان:** .....97

**2 – 3 التدخل الفرنسي الإنكليزي لتحرير سورية من حكومة فيشي 1941م:** .....98

**3. النضال الوطني في الجزيرة السورية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939–1945م:**.....102

**3 – 1 انتفاضة الميادين (حركة العُبيد) عام 1941م:** .....102

**3 – 2 انتفاضة المسلخة (المصلخة) عام 1941م:** .....102

**3 – 3 ثورات دير الزور الأخرى:** .....103

**3 – 4 ثورة الرقة عام 1945م:** .....108

**3 – 5 ثورات الحسكة:** .....109

**3 – 6 ثورة البوكمال 1945م:** .....110

**4. استقلال سورية وجلاء القوات الفرنسية عام 1946م:** .....112

**الخاتمة**..... **116**

**قائمة المصادر العربية:**..... **119**

**قائمة المراجع العربية:**..... **119**

**الملاحق:**..... **127**

المُلخص باللغة الأجنبية ..... **146**

## الملخص:

تتناول هذه الدراسة منطقة الجزيرة السورية كنقطة محورية في النضال السوري الأوسع ضد الهيمنة الاستعمارية الفرنسية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى 1918 وحتى تحقيق استقلال سورية 1946. ويعتمد البحث على التسلسل الزمني، بدءاً بتحليل السياق التاريخي والسياسي والجغرافي لشبه الجزيرة السورية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

يتناول مضمون البحث دراسة عن واقع المقاومة الوطنية في الجزيرة السورية، بكل أبعادها السياسية السلمية والمسلحة. بدءاً من ظهور حركات المقاومة المختلفة، بما في ذلك ثورات البوعمر والبوخابور والعنبزة والبصيرة، فضلاً عن الانتفاضات في الرقة والميادين والبوكمال والحسكة. كما تسعى الدراسة إلى التفاعل بين المقاومة المحلية والحركة الوطنية السورية الأوسع، التي تجسدها الكتلة الوطنية.

وتتناول الدراسة تأثير التطورات السياسية التي شهدتها بلاد الشام خلال الحرب العالمية الأولى وصولاً إلى الحرب العالمية الثانية، ومجمل المقاومة السورية آنذاك. ويختتم البحث بالدور المحوري للجزيرة السورية في تحقيق الاستقلال السوري، وتسليط الضوء على التضحيات التي قدمها أهلها، والتأكيد على الأساليب النضالية المتنوعة ضد الحكم الاستعماري الفرنسي في مختلف مراحل تواجده في سورية.


**الكلمات المفتاحية:** حركة التحرر الوطنية – الجزيرة الفراتية السورية – الاحتلال – الانتداب.

## المـقـدمـة:

تمتلك سورية مميزات استراتيجية مهمة من حيث الموقع في قلب العالم القديم عند ملتقى قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، إضافة إلى تمتعها بإمكانات اقتصادية كثيرة ومتعددة من زراعية وصناعية وثروات باطنية، فضلاً عن الإرث الثقافي والحضاري العريق الذي تمتلكه هذه البلاد، مما جعل منها محط أنظار الدول الاستعمارية الغربية لاسيما بعد هزيمة السلطنة العثمانية في الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)، واقتسام مناطق سيطرتها بين الدول الأوروبية، وبخاصة فرنسا وبريطانيا وغيرهما، فكانت اتفاقية سايكس بيكو عام 1916م الإعلان المباشر عن تبلور سياسة التجزئة الاستعمارية في المنطقة، فغدت سورية الطبيعية (بلاد الشام) مجزأه منذ عام 1919-1920م، فتم فصل جبل لبنان وإحداث دولة لبنان الكبير عام 1920م، كما تم اقتطاع فلسطين عام 1920م، وتأسيس إمارة شرقي الأردن 1921م، ومن ثم كان دخول القوى الأجنبية الفرنسية إلى الأراضي السورية عام 1920م لاحتلالها؛ حيث جوبهت تلك القوى بمقاومة وطنية وشعبية عنيفة شملت معظم الأراضي السورية، فتكبد المستعمر الفرنسي الكثير من الخسائر في الأرواح والمعدات، فردت القوات الفرنسية بكل وسائل القسوة والقتل والتدمير للقضاء على هذه المقاومة الوطنية، لكن المقاومة الوطنية بقيت مستمرة حتى نالت سورية استقلالها عام 1946م.

شملت المقاومة الوطنية السورية جميع أرجاء سورية من الساحل إلى الشمال والوسط والجنوب منها، وكان للجزيرة السورية نصيبها الوافر من النضال الوطني التحرري، بدءاً من مقاومة الاحتلال الإنكليزي للعراق ومناطق الجزيرة السورية التي لم يكن لها حدود فاصلة مع العراق، ومن ثم استمرت المقاومة ضد الفرنسيين بعد تصفية المصالح مع البريطانيين، وكان من أهم الثورات التي اندلعت في منطقة الجزيرة السورية ضد البريطانيين والفرنسيين ثورة البوسرايا بقيادة رمضان الشلاش ضد البريطانيين عام 1919م، وثورات دير الزور والرقة والحسكة ضد الفرنسيين واستمر النضال بأشكاله كافة السلمية والمسلحة إلى أن تحقق الاستقلال الوطني.

## 1. إشكالية البحث وتساؤلاته:

تتمحور إشكالية البحث حول واقع النضال الوطني في مناطق الجزيرة السورية بأشكاله كافة ضد الاحتلال الفرنسي،وضرورة معرفة فاعلية الدور النضالي لمنطقة الجزيرة السورية وهل كان متكافئاً مع المسارات النضالية الأخرى في الساحل والشمال السوري والداخل أم لم يكن ضمن هذا المستوى، ومن ناحية أخرى ضرورة صد السياسة الفرنسية في الجزيرة السورية ومدى اهتمامها في تلك المنطقة. وبخاصة أن هذه المنطقة لم تأخذ حقها الكافي من الدراسات الأكاديمية المختصة والتي تركزت على الثورة السورية الكبرى وثورات الشمال والجنوب والساحل السوري، على الرغم من تمتع منطقة الجزيرة السورية بأهمية استراتيجية وامتلاكها امكانيات اقتصادية كبيرة.

وبذلك يتضمن البحث الإجابة عن التساؤلات التالية:

1- متى كانت نشأة حركة المقاومة الوطنية السورية وبخاصة في الجزيرة السورية.

2- ما هو دور المقاومة الوطنية في الجزيرة السورية (رغم طبيعة تركيبتها العشائرية) بشقيها الكفاح السلمي والكفاح المسلح في مقاومة الاستعمار البريطاني والفرنسي.

3- ما هي أشكال التعاون والتأثر والتأثير بين المقاومة الوطنية في الجزيرة السورية مع المقاومة الوطنية في المناطق السورية الأخرى.

4- ما هي العلاقة بين المقاومة الوطنية في الجزيرة السورية مع المقاومة الوطنية في المناطق العربية الأخرى المجاورة منها خاصة العراق.

## 2. أهداف البحث:

**تهدف الدراسة إلى:**

1- تسليط الضوء على المقاومة الوطنية في الجزيرة السورية، ودورها وتميزها وفقاً لطبيعة مجتمع الجزيرة وتركيبته القبلية ضد الاحتلال الأجنبي حتى حصول سورية على الاستقلال.

2- إبراز مدى عمق حركة التأثير والتأثر بين القوى الوطنية وتحركاتها النضالية على الأرض العربية عامةً، والسورية خاصةً.

3- توضيح علاقة المقاومة الوطنية في الجزيرة السورية مع المجريات السياسية الإقليمية خاصة في الدول المجاورة لمنطقة الجزيرة وبالتحديد في العراق.

4- توضيح الدور الاستعماري وإمعانه في سياسة التجزئة والاستغلال والقمع.

## 3. أهمية البحث:

تتركز أهمية البحث حول دراسة دور حركة التحرر الوطنية السورية ضد الاحتلال الفرنسي بشكل عام، والذي تمركز بداية على الساحل والشمال السوري منذ عام 1918م، من ثم متابعة الدور النضالي في الجزيرة السورية التي يغلب على مجتمعها الطابع العشائري القبلي؛ حيث كان لهذه التركيبة القبلية والعشائرية تأثير إيجابي في تكتل تلك القوى لمجابهة غطرسة المستعمر الفرنسي، فكان هذا النضال في منطقة الجزيرة استكمالاً لنضال الشعب السوري في بقية المناطق السورية حيث تزامن النضال والثورات ضد الفرنسيين في منطقة الجزيرة مع نضالات مناطق الساحل والشمال والجنوب والداخل السوري منذ عام 1918م، الذي واستمر حتى تحقيق الاستقلال السياسي عام 1946م.

## 4. مبررات البحث:

فهم طبيعة النضال الوطني التحرري في منطقة الجزيرة السورية بكل أهميتها الجيوستراتيجية التي يغلب على تركيبتها الاجتماعية الطابع القبلي العشائري، والتي غالباً ما أشير إلى البعض منها بالتقصير في مناهضة

الاحتلال، مقابل أدوار نضالية مهمة أخرى تمكنت من أن تؤدي دوراً مميزاً إلى جانب قوى النضال السورية الأخرى.

## 5. بعض مصطلحات البحث:

**- حركة التحرر الوطنية:**

تعني رفض ومقاومة القوى الوطنية للاستعمار بكافة أشكاله المسلحة منها والسلمية إلى أن يتحقق الاستقلال بانسحاب قوى المستعمر، وتكوين دولة ناهضة متقدمة ذات سيادة معترف بها دولياً، فضلاً عن دورها الداخلي في دعم المطالب الشعبية بمختلف مجالات العمل والبناء الوطني.

**- الجزيرة الفراتية السورية:**

هي المنطقة الواقعة في شمال وشرق سورية وتشمل ثلاث محافظات دير الزور – الرقة – الحسكة بحدودها الإدارية.

**- الاحتلال:**

هو سيطرة مؤقتة من قبل سلطة أجنبية معينة على أراضي دولة أخرى قسراً وتخضع للسيادة الرسمية من قبل تلك السلطة.

**- الانتداب:**

هو تمكين دولة تدعي مساعدة البلدان الضعيفة المتأخرة على النهوض وتدريبها على الحكم، حتى تصبح قادرة على أن تستقل وتحكم نفسها بنفسها.

## 6. حدود البحث الزمانية والمكانية:

**الحدود الزمنية:** تم اختيار الحدود الزمانية للبحث في الفترة الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918 حتى العام 1946م تاريخ استقلال الجمهورية العربية السورية بعد نضال طويل وصراع مرير مع المستعمر الفرنسي الذي أرغمه المناضلون السوريون على الجلاء عن التراب السوري في السابع عشر من شهر نيسان عام 1946م.

**الحدود المكانية:** تم اختيار الساحة النضالية السورية عامة والتركيز على منطقة الجزيرة السورية خاصة، كمكان لإجراء هذه الدراسة والبحث حيث كان لهذه المنطقة دورها الفعال والكبير في مقاومة المستعمر الفرنسي وإجباره على الجلاء عن الاراضي السورية في عام 1946م.

## 7. الدراسات السابقة:

لا شك بأن هناك بعض الكتابات حول أوضاع الجزيرة السورية بشكل عام، لكن لم يتم التركيز بما يكفي عن النضال الوطني حصراً ودراسته أكاديمياً أي توثيقياً في الجزيرة السورية، وتبقى تلك الكتابات في حيز المراجع وبعض المصادر التي تساعد في إنجاز البحث الأكاديمي، ولعل من أهم تلك الكتب والدراسات:

– كتاب **تاريخ دير الزور** لأحمد شوحان الذي قدم فيه الكثير من التفاصيل والمعلومات الهامة عن نضال أبناء دير الزور ضد المستعمر الفرنسي ومساهمتهم الفعالة في تحقيق الاستقلال.

– كتاب **بطولات عربية على ضفاف الفرات (فرنسا، بريطانيا، تركيا) 1516 – 1945** لإبراهيم علوان الذي أفاض في الحديث عن ثورات أبناء الجزيرة السورية ضد المستعمر الفرنسي.

– كتاب **صفحات منسية من نضال الجزيرة السورية** لصالح الهواش المسلط (2001)، الذي خصصه لنضال أبناء الجزيرة السورية ضد المحتل الفرنسي.

– كتاب **التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية** لمحمد جمال باروت الذي تضمن الكثير من التفاصيل المتعلقة بتاريخ الجزيرة السورية في العصور الحديثة.

– كتاب **الجزيرة السورية بين الحقيقة والوهم دير الزور الحسكة الرقة** لياسر العمر الذي قدم بعض التفاصيل الهامة عن مناطق الجزيرة السورية في فترة الانداب الفرنسي.

يضاف إلى ذلك مجموعة كبيرة من الكتب العامة التي تناولت تاريخ سورية في فترة الانتداب الفرنسي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر كتاب محاضرات عن سورية من الاحتلال حتى الجلاء لنجيب الأرمنازي (1954)، وكتاب المراحل في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني لعبد الرحمن الكيالي (1959)، وكتاب تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي لأدهم الجندي (1960)، وكتاب سورية والانتداب الفرنسي ليوسف الحكيم (1983)، وكتاب نظام الانتداب الفرنسي على سورية 1920– 1928 لحكمت علي إسماعيل (1998)، وغيرها الكثير من الكتب والمقالات.

## 8. منهجية البحث وأدواته:

اعتمد البحث على المنهج العلمي التاريخي القائم على جمع المادة التاريخية من مختلف المصادر والمراجع المختصة، ودراستها وتحليها ومقارنتها واستقراء ما أمكن من معلومات تخدم موضوع الدراسة، بهدف الوصول إلى المعلومة التاريخية الصحيحة، ومن ثم صياغتها بأسلوب تاريخي صحيح، وتقديمها بشكل علمي مدروس.

### 9. أدوات البحث:

الوثائق الرسمية العربية والفرنسية والإنكليزية.

المصادر والمراجع العربية.

المصادر والمراجع الأجنبية.

الجرائد والمجلات.

الوثائق الشخصية واللقاءات الشخصية.

## 10. محتويات البحث:

اشتمل البحث على مقدمة وأربعة فصول حيث تطرق الفصل الأول كتمهيد للدراسة **(الأوضاع العامة في الجزيرة السورية منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية)** إلى جانب دراسة الأهمية التاريخية

والسياسية والحضارية للجزيرة السورية، ودراسة الأوضاع العامة في الجزيرة السورية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى بداية الحرب العالمية بداية الحرب العالمية الأولى، وأثر التطورات السياسية خلال الحرب العالمية الأولى 1914–1918، وانعكاساتها على الواقع السياسي السوري (الثورة العربية الكبرى 1916، اتفاقية سايكس بيكو1916)، ودراسة المتغيرات الجغرافية والحدود الإدارية للجزيرة السورية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

أما الفصل الثاني **(التطورات السياسية السورية في ظل الاحتلال والنضال الوطني في الجزيرة السورية بين عامي 1918–1920م)** إلى دراسة المتغيرات السياسية الدولية بعد الحرب العالمية الأولى 1918م وانعكاساتها على منطقة المشرق العربي، ودراسة أثر المتغيرات السياسية في سورية بعد الحرب العالمية الأولى 1918م وانعكاساتها على الجزيرة السورية ، كما عالج الفصل النضال الوطني في الجزيرة السورية السلمي منه المتمثل في (المجلات– الجرائد– النوادي– الاحتجاجات)، والنضال المسلح المتمثل في الثورات ضد القوى المحتلة وعلى رأسها. الاحتلال الإنكليزي لدير الزور عام 1919م كثورة البوسرايا بقيادة رمضان شلاش 1919م وثورة البوكمال 1919م، إضافة إلى التطرق إلى التأثير النضالي المتبادل بين حركتي التحرر السورية في الجزيرة السورية وحركة التحرر العراقية (ثورة العشرين العراقية 1920م). المتغيرات السياسية في سورية بعد الحرب بعد الحرب العالمية الأولى 1918م وانعكاساتها على الجزيرة السورية.

تناول الفصل الثالث **(النضال الوطني التحرري في الجزيرة السورية ضد الانتداب الفرنسي بين عامي 1920–1936م)** دراسة حول الاحتلال الفرنسي لسورية عام1920م، ومن ثم استكمال السيطرة الفرنسية على الجزيرة السورية، ودراسة النضال الوطني السوري المسلح ضد المستعمر الفرنسي بين عامي 1920–1936م (مثل ثورة البوعمر والبوخابور 1921م، وثورة العنابزة 1921م، وثورة البصيرة 1921م، وثورات الرقة والميادين والبوكمال والحسكة)، كما تحدث الفصل عن علاقة ثورات الجزيرة السورية مع الثورات السورية الأخرى، ودور الكتلة الوطنية في مقاومة الاحتلال الفرنسي حتى عام 1936م.

أما الفصل الرابع (**النضال الوطني التحرري في الجزيرة السورية ضد الانتداب الفرنسي بين عامي 1936 – 1946م**)، فتم تخصيصه لدراسة التطورات السياسية السورية وانعكاسها على النضال الوطني في الجزيرة السورية بين عامي 1936 – 1939م وتضمن (الإضراب السوري العام ومشاركة الجزيرة فيه، ومعاهدة عام 1936م، وقضية لواء اسكندرون، ومعركة عامودا عام 1937م)، كما عالج الفصل التطورات السياسية السورية وانعكاسها على النضال الوطني في الجزيرة السورية خلال الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945م مركزاً على جوانب عدة، منها انعكاسات الحرب العالمية الثاني على الوضع السياسي الفرنسي (هزيمة فرنسا أمام ألمانيا وإقامة حكومة فيشي)، ووقوع سورية تحت سيطرة حكومة فيشي الموالية للألمان، والتدخل الفرنسي–الإنكليزي لتحرير سورية من حكومة فيشي 1941م، كما تطرق الفصل إلى دراسة النضال الوطني في الجزيرة السورية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939–1945م (انتفاضة الميادين (حركة العُبيد) عام 1941م، وانتفاضة المسلخة (المصلخة) عام 1942م، وثورات دير الزور بين عامي 1941– 1945م، ثورات الرقة والحسكة والبوكمال عام 1945م، كما تناول الفصل الحديث عن استقلال سورية وجلاء القوات الفرنسية عام 1946م.

وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج كان من أبرزها مشاركة منطقة الجزيرة السورية في النضال السوري ضد المستعمر الفرنسي خلال فترة الانتداب الفرنسي على سورية بين عامي 1918 – 1946م حيث قامت العديد من الثورات التي كبدت الفرنسيين خسائر فادحة في المعدات والأرواح، كما برز العديد من الاسماء التي لمعت وسطرت اسمها بين كبار المناضلين والمجاهدين السوريين في التاريخ السوري الحديث والمعاصر، وقد تنوعت أشاكل النضال في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة في الجمهورية العربية السورية ما بين ما بين نضال سياسي ونضال مسلح حيث تمثل النضال السياسي في ظهور عدد من المجلات الصحف والنوادي وبعض الاحتجاجات السلمية، ونضال مسلح تمثل في الثورات والانتفاضات التي اندلعت في مختلف مناطق الجزيرة السورية ضد القوات الفرنسية كثورة البوعمر والبوخابور عام 1921م، وثورة العنابزة عام 1921م وثورة البصيرة عام 1921م، وانتفاضة الميادين (حركة العُبيد) عام 1941م، وثورة الرقة عام 1945م وغيرها في تحرير البلاد وجلاء القوات الفرنسية وتحقيق الجلاء عن سورية في 17 نيسان عام 1946م .

وفي الختام عسى أن يكون البحث قد نجح في تسليط الضوء على التاريخ النضالي لتلك المنطقة المهمة من سورية، فلا أدعي الكمال لهذه الدراسة فالكمال لله وحده سبحانه وتعالى، كما لا يفوتني توجيه كامل الشكر والعرفان لدكتور المشرف على جهوده وملاحظاته القيمة التي ساهمت تصويب البحث وتوجيهه بشكل صحيح، كما لا بد من توجيه الشكر إلى أعضاء لجنة الحكم الموقرة على الجهود التي بذلوها في قراءة هذا البحث والملاحظات القيمية التي ساعدت في تصحيح وتلافي بعض الأخطاء الواردة في البحث والله ولي التوفيق.

# الفصل الأول:

# الأوضاع العامة في الجزيرة السورية منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى

## 1. الأوضاع العامة في الجزيرة السورية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى بداية الحرب العالمية الأولى:

عرفت منطقة الجزيرة وخاصة الوسطى منها (السورية) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مرحلة هامة من تاريخيها حيث شملها برنامج إعادة إعمار الجزيرة الفراتية، والذي تبنته السلطنة العثمانية في مرحلة التنظيمات الثانية انطلاقا من إحياء مدينة دير الزور، وتحويلها إلى مركز تجاري هام يربط ما بين حلب وبغداد عن طريق دير الزور وما بين دمشق وبغداد عن طريق تدمر الزور ضمن إطار عملية إعادة بناء الدولة المركزية عبر إحياء الجزيرة السورية في موقع الفرات الأوسط ذو الموقع الاستراتيجي الهام في ربط شرق السلطنة العثمانية بغربها، وربط الولايات العربية العثمانية في بلاد الشام والعراق بالأناضول[1].

ضمن هذا السياق عملت السلطنة العثمانية في منطقة الجزيرة على تطوير طرق المواصلات النهرية في الفرات بين مسكنة التي اكتسبت أهمية خاصة باعتبارها بوابة سورية على نهر الفرات، وقامت بوظيفة المرفأ النشط للبضائع والسلع الواردة عبر نهر الفرات من الفلوجة التي وصفت بأنها مرفأ ولاية بغداد على نهر الفرات في الجزيرة السفلى، كما تم تطوير طرق المواصلات البرية بين حلب وبغداد عبر دير الزور ودمشق تدمر بغداد وضمان الأمن على هذا الطريق[2].

لقد احتلت عملية إحياء منطقة الجزيرة الوسطى وإعمارها وربطها بالجزيرتين العليا والسفلى أولوية أساسية في هذا المشروع، وذلك انطلاقا من مركز دير الزور الجديد حيث شهدت هذه المنطقة أول عمليات التنظيم الإداري

---

[1] باروت (2013)، ص: 62.

[2] عياش (1989)، ص: 361.

لمنطقة الجزيرة السورية في إطار التحديث الإداري المرتبط بتطبيق قانون الولايات العثمانية[1]، ففي عام 1780 حول أرسلان باشا بلدة دير الزور من قضاء إلى لواء تابع لولاية حلب، وتم إلحاق مساحات واسعة من منطقة الجزيرة به، فصارت كل من الرقة والسبخة والعشارة والبصيرة والبوكمال والشدادة وسنجار ونصيبين ورأس العين ومسكنة أقضية تابعة للواء الزور، كما نظمت أماكن تمركز بعض العشائر العربية والكردية في قضاء رأس العين وألحق اللواء وأقضيته الجديدة كافة بولاية حلب[2].

عمدت السلطنة العثمانية لاحقاً نطراً للاتساع الكبير لمساحة لواء دير الزور، وضرورة تدخل الدولة المباشر لتطويره، وضبط الأمن فيه إلى جعله متصرفية مستقلة مرتبطة مباشرة بالسلطات العثمانية في العاصمة استانبول، ثم جرى في عام 1876م ترسيم أو تنظيم حدوده عبر فصل قضاء سنجار عنه وإلحاقه بولاية الموصل، كما فصل عنه قضاء مسكنة وتم إلحاقه بولاية حلب، وأعيد ربط اللواء بولاية حلب كما كان عليه الحل في السابق[3]، لكن الأمر لم يستمر طويلاً حيث أعاد حاكم اللواء حسين رشدي باشا المدرس ربط اللواء مباشرة بالحكومة العثمانية عبر فصله عن ولاية حلب في عام 1881م[4]، فضم اللواء في ذلك الوقت ما يسمى حالياً بمحافظتي الفرات (الرقة ودير الزور) والجزيرة السورية العليا الحسكة وناحية تدمر وقسم من الموصل، وامتدت حدود اللواء الإدارية ما بين منطقة عانة التي كانت تتبع ولاية بغداد ومسكنة[5] .

شكل اقامة لواء دير الزور نقطة انطلاق عملية تنظيم الجزيرة السورية (الوسطى) وإعمارها وربطها بالجزيرة العليا والسفلى، فقد بني المركز الإداري والعسكري لمدينة دير الزور في النقطة التي يبلغ فيها نهر الفرات أقصى حالات اتساعه وتدريجياً منحت العشائر التي كانت قد بدأت بالاستقرار، وترك حياة البداوة الأراضي الصالحة

---

[1] قانون الولايات العثمانية: وضع هذا القانون في عهد السلطان عبد العزيز الأول في عام 1864م كجزء من العمليات الإصلاحية الواسعة التي انهجتها السلطنة العثمانية في تنظيم شؤون السلطنة وفرض الحكم المركزي في الولايات والأقاليم التابعة لها وكان يهدف القانون إلى تصفية العلاقات الإقطاعية القديمة وتحديد الصلاحيات للموظفين والإداريين العثمانيين الجدد كالولاة والمتصرفين والقائمقامين وقد اعتمد هذا القانون في أحكامه على التنظيم الإداري الفرنسي. للتفصيل يرجى العودة إلى الجميل، (1997)، ص 400.

[2] باروت (2013)، ص: 67.

[3] عياش (1989)، ص: 151.

[4] الطباخ (1988)، ص: 357.

[5] زكريا (1983)، ص: 572.

لزراعة على ضفاف نهري الفرات والخابور، وأعفي أبناءها من الخدمة العسكرية ومن ضريبة الطرق، مقابل دفع ضريبة سنوية لقاء تأجير الأراضي الزراعية وكانت تعادل 17% من المحصول[1].

ساهمت هذه الإصلاحات الإدارية في منطقة الجزيرة السورية، وتحسين طرق المواصلات وفرض الأمن على الطرق وحماية الأماكن الحضرية من اعتداءات العشائر البدوية في ظهور طبقة اجتماعية جديدة من مستثمري الأراضي الزراعية، وتمثلت هذه الطبقة بالأعيان المحليين من ابناء المنطقة الذي استفادوا من القوانين التي وضعت في إطار التنظيمات العثمانية الجديدة، والتي كان من أهمها قانون الأراضي العثماني الصادر عام 1858م[2]، وقانون الطابو الصادر عام 1859م[3].

وضمن هذا السياق قام حاكم اللواء بتوزيع الأراضي الزراعية على ضفاف الفرات بهدف تشجيع الاستقرار والزراعة، فتم توزيع سندات ملكية على الأسر في المنطقة بحسب عدد أفراد الأسرة، وكانت الملكية بحدود 12 دونماً نظرياً، لكنها فعلياً تجاوزت 100دونم مقابل دفع قرش واحد عن كل دونم سنوياً ضريبة للدولة، وبذلك تشكلت نواة طبقة الأعيان في دير الزور. وقد تطورت هذه الطبقة في عهد حسين باشا المدرس بإضافة أعيان من مدينة حلب الذين كانوا قد تملكوا مساحات واسعة من الاراضي الزراعية في منطقة البليخ، لكن نفوذهم امتد في عهد حسين باشا المدرس إلى منطقة الفرات الأوسط في دير الزور، واستفادوا من تأسيس دائرة لمسح الاراضي في حلب كان يرأسها أحد الأعيان الحلبيين من آل الجابري، فحصلوا على مساحات واسعة من الاراضي الزراعية السلطانية في وادي الفرات[4] .

---

[1] باروت (2013)، ص: 69.

[2] قانون الأراضي: صدر قانون الاراضي في عام 1858م وكان الغرض من إصداره الفصل ما بين أصحاب الأراضي وما للحكومة من حقوق فيها وجاء هذا القانون مؤلفاً من 132 مادة مستمدة من الشريعة الإسلامية والأعراف والتقاليد وبعض الشرائع والقوانين الأوروبية كالقانون الإنكليزي والقانون الفرنسي والقانون الألماني. للتفصيل يرجى العودة إلى الجميل، (2013)، ص396-398.

[3] قانون الطابو: صدر هذا القانون في عام 1859م وتضمن 33 مادة مع ملحقين للتعليمات أنشأ بموجبها نظاماً قانونياً لسجل الحجج والعقود المتخصصة بالأراضي للتفصيل يرجى العودة إلى الجميل، (2013)، ص298-400.

[4] باروت (2013)، ص: 71.

كما ساهمت التجارة في ازدهار مدينة دير الزور بسبب انتعاش طرق التجارة حولها ونمو المبادلات التجارية بينها وبين المدن العراقية والسورية الأخرى، ومنذ عام 1907م أصبحت حركة انتقال الأفراد والبضائع بين دير الزور وحلب من جهة ودير الزور وبغداد من جهة أخرى ممكنة، بواسطة شركة العربات بين حلب وبغداد، وعلى طول هذا الطريق نشأت وتطورت مواقع حضرية جديدة أهمها الباب ومنبج والرقة، وانتعشت مراكز أقضية دير الزور على طول طريق وادي الفرات الأوسط من مسكنة إلى البوكمال[1].

فخلال سبعينيات القرن التاسع عشر جعلت الحكومة العثمانية من البوكمال قضاء أحدثت فيه محكمة ابتدائية، وبنت فيه ثكنة عسكرية وأخذت بالتطور من قرية كبيرة في الوسط العشائري الذي تقطنه قبيلة العقيدات إلى محطة كبيرة للقوافل بين حلب وبغداد عبر طرق الفرات القديمة وصلة وصل بين البادية السورية والجزيرة السورية، وفي عام 1904 أنعشت الحكومة العثمانية بلدة البوكمال وبنت فيها دار للحكومة ومركزاً للبريد[2].

ساعد ازدهار تلك البلدات في جعل مدينة دير الزور مركز جذب واستقطاب للسكان حيث بلغ عدد سكانها في أوائل القرن العشرين نحو 9آلاف نسمة، وارتفع في عام 1910م إلى ما يقارب 15 ألف نسمة، وكان كل من ارسلان باشا وحسين باشا المدرس قد جذبوا أعداداً كبيرة من سكان أوروفه (الرها) من أصحاب المهن والحرف دون تميز ديني أو مذهبي أو عرقي للعمل في دير الزور، فاستقر فيها عدد من المسيحيين الكلدان في عام 1878م، وقدر عددهم بـ 100 شخص قدموا من الموصل وحلب، واستقروا في البلدة لمزاولة التجارة، كما قطن فيها بعض التجار اليهود، وقد كانت تجارة الخيول من أهم النشاطات التجارية التي عمل بها السكان المحليين[3] حيث اشتهرت البلدة بتربية الخيول وترويضها، فتحولت إلى سوق ممتازة لبيعها بأسعار منخفضة، فأضحت دير الزور بحكم وموقعها ملتقى للقوافل التجارية القادمة من العراق وحلب ودمشق، وأصبحت قبل الحرب العالمية

---

[1] عنتابي (1993)، ص: 45.

[2] عياش (1989)، ص: 140.

[3] عيساوي (1990)، ص: 487.

الأولى طريقاً إجبارياً لمرور قوافل الأغنام القادمة من الموصل باتجاه دمشق وحلب وحمص وبيروت وأضنة ومرعش لذبحها أو لتصديرها إلى مصر عن طريق الموانئ البحرية على سواحل بلاد الشام[1].

تكيفت الكثير من العشائر العربية والكردية والتركمانية في منطقة الجزيرة السورية مع الإصلاحات العثمانية المتعلقة بإعادة إعمار هذه المنطقة، باستثناء بعض العشائر القوية كعشائر عنزة وشمر، على الرغم من منح زعيم عشائر عنزة حوالي 20 قرية قدرت مساحتها بحوالي الخمسون ألف هكتار[2]، لكنهم قاوموا عملية الإعمار فقد أشارت الليدي بلنت في عام 1878م إلى الاوضاع في المنطقة، عندما مرت بالقرى التي أقامتها الحكومة العثمانية، لتحويل بدو عنزة إلى فلاحين على أنها قرى خالية من السكان[3].

وقد كانت مقاومة عشائر عنزة لعملية توطين البدو، لأسباب متعددة اجتماعية متعلقة باحتقار الفلاحين والزراعة واقتصادية متعلقة بتدخل السلطنة العثمانية في حماية أمن القوافل حيث ساهم هذا الموضوع في تقليص عوائد هذه العشائر المالية التي كانت تحصل عليها من خلال حمايتها للقوافل المارة في مناطقها، لكن السلطنة العثمانية استطاعت إخضاع معظم عشائر عنزة لسياستها الجديدة[4].

لكن عشائر شمر القوية كانت التحدي الأكبر الذي واجه مشروع السلطنة العثمانية في توطين القبائل، قبل أن تتمكن السلطنة العثمانية من التغلب على هذه العشائر بالتحالف مع إبراهيم الملي زعيم عشائر اتحاد المليين حيث تمكن الأخير من هزيمة عشائر شمر[5]، وصلب قائدهم عبد الكريم في عام 1870م، فقد دخلت شمر الحرب ضد السلطة المركزية قوية وموحدة وخرجت من الحرب متضعضعة وضعيفة ومنقسمة ما بين عشائر شمر الغربية، بقيادة فارس الذي اتخذ من نصيبين مركزاً له، وشمر الشرقية بقيادة فرحان الذي اتخذ من الموصل مقراً له[6]. واعترفت السلطنة العثمانية في إطار تنفيذ خطتها بتوطين عشائر شمر، وإخضاعها لسلطتها بالوسائل

---

(1) أوبنهايم (2004)، ص: 57.

(2) زكريا (1983)، ص: 595.

(3) بلنت (1878)، ص: 84.

(4) باروت (2013) ، ص 86.

(5) Harry L (1913), p.p: 240-241

(6) بلنت (1878) ، ص: 262.

كافة بنفوذ كل من الشيخين بغية احتوائهما وتكريس خضوعهما للسلطة المركزية، لقاء ضمان الأمن ودفع الضرائب وتشجيع البدو على التحول إلى فلاحين[1].

عاد نفوذ المليين في منطقة الجزيرة مع بروز شخصية جديدة تمثلت في شخص إبراهيم آغا، الذي أخذ يستعيد مكانة عشيرته في المنطقة حينما انضم إلى قوات حاكم ماردين العثماني في قتاله مع عشائر شمر حيث استقطب إبراهيم آغا إليه الكثير من العشائر العربية والكردية المعادية لعشيرة شمر التي كانت تفرض الإتاوات على بعض تلك العشائر، وقادهم في الحرب مع حاكم ماردين ونجحوا في تحقيق الانتصار، وقد استطاع إبراهيم باشا توطيد سلطته وفرض الأمن في منطقته مما أدى إلى جعل منطقة رأس العين وجبل عبد العزيز منطقة جذب واستقطاب للعائلات السريانية والأرمنية النشيطة في الميادين التجارية منذ عام 1880م[2].

كما نجح إبراهيم باشا في تحويل الكثير من البدو إلى مزارعين، مما ساهم في زيادة مساحة الاراضي المزروعة في منطقة حكمه وازداد نفوذه بشكل كبير مع ترأسه لكتائب الخيالة الحميدية التي أنشأها السلطان عبد الحميد الثاني من أبناء العشائر الكردية، والتي لعبت دوراً كبيراً في قمع الثوار الأرمن خلال ثورتهم ما بين عامي 1894و1896م في منطقة قضاء الزيتون التابع للواء مرعش[3]، لكن سطوة وقوة إبراهيم باشا ما لبثت أن انكسرت نتيجة تكاتف أعداءه ضده في ولايات ديار بكر وحلب ولواء دير الزور والعاصمة العثمانية مستغلين التجاوزات الكبيرة لإبراهيم باشا وقواته، ونجحوا في النهاية في إبعاده عن منطقة الجزيرة في بداية القرن العشرين[4].

يمكن القول في النهاية أن منطقة الجزيرة السورية (الوسطى) قد شهدت منذ منتصف القران التاسع عشر حتي بداية الحرب العالمية الأولى محاولات عثمانية جادة لإعادة إحياء وإعمار هذه المنطقة، باعتبارها رافعة لازدهار

---

[1] زكريا (1983)، ص: 618.

[2] ترنون (2008)، ص: 83.

[3] . Joost J (2007), p: 246.

[4] باروت (2013)، ص: 95.

كامل منطقة الجزيرة انطلاقا من دير الزور عبر اتباع سياسات جديدة اتبعها السلطان عبد الحميد الثاني[1]، وخاصة في مجال الزراعة قائمة على محاولة توطين البدو وتحويلهم إلى فلاحين مستقرين مرتبطين باستصلاح الأرض وزراعتها واستثمارها، ولهذا وزعت السلطنة العثمانية مساحات واسعة من الأراضي السلطانية التي تملكها بموجب قانون الأراضي العثماني على البدو ومنح شيوخهم، ولا سيما في الجزيرة الوسطى مرتبات ومراتب الباشوية، مقابل ضمانهم الأمن وتحول البدو إلى الزراعة ودفع الضرائب وإعفاء الفلاحين المستأجرين للأراضي الزراعية من الخدمة العسكرية والضرائب الأميرية كافة[2].

كما قامت السلطات العثمانية بإنشاء فرقة من الجنود لحراسة وحماية الفلاحين من غزوات البدو، وقد شكلت هذه الفرقة الأداة العسكرية العليا لفرض الأمن في الجزيرة وأسست مراكز لها في العديد من النواحي والأقضية الجديدة، وتمثلت مهمته الأساسية بحماية الفلاحين من غارات البدو، ووضعت الحكومة في هذا السياق على طول طريق التجارة بين حلب وبغداد وحلب والأناضول عبر دير الزور، وعلى طول طريق القوافل من دير الزور إلى بغداد سلسلة من النقاط العسكرية الصغيرة على مسافات منتظمة لحمايتها من غارات البدو حتى اعتبرت هذه الطريق في منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر آمنة بشكل كبير[3].

## 2. التطورات السياسية خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918، وانعكاساتها على الواقع السياسي السوري (الثورة العربية الكبرى واتفاقية سايكس بيكو1916):

عرفت منطقة المشرق العربي تطورات سياسية كبيرة مع بداية الحرب العالمية الأولى حيث أضحت ساحة للحروب والقتال بين القوى المتحاربة في هذه الحرب، وقد أثر هذا التحول على الخريطة السياسية للمنطقة حيث ساهمت الظروف الصعبة التي عاشتها الولايات العربية في المشرق في إحداث فجوة كبيرة بين العرب والأتراك بسبب السياسات التعسفية التي مارسها جكال باشا ضد السكان المحليين، مما أدى في النهاية إلى محاولة استغلال الحرب للثورة ضد الحكم العثماني، وهو الأمر الذي قابله الولاة العثمانيون بحزم صارم، وتجلى هذا

---

[1] مالكوم (1998)، ص: 202.

[2] الغزي (د. ت)، ص: 392.

[3] بلنت (1878)، ص: 67.

بوضوح في تصرفات جمال باشا أحد قادة الجيش العثماني، والذي عين حاكماً على سورية وبلاد الشام عام 1915م، وفرض سيطرته المطلقة على بلاد الشام[1]، ولقب بالسفاح بعد إصداره أحكاما بالإعدام بحق الكثير من الزعماء والقادة السياسيين والمثقفين العرب في إعدامات دمشق وبيروت عام 1915م، وبخاصة ممن عقدوا مؤتمرهم العربي الأول في باريس عام 1913م[2].

كان مؤتمر باريس في عام 1913م تتويجاً لمؤتمرات أصحاب الحركات الإصلاحية في مطلع القرن العشرين، وقد أشرفت عليه الجمعيات العربية كالعربية الفتاة وحزب اللامركزية حيث اجتمع عدد من المثقفين والقادة السياسيين العرب في قاعة الجمعية الجغرافية الفرنسية في باريس في عام 1913م[3]، وقدموا عدة مطالب والتي تلخص في ضرورة الإصلاحات داخل السلطنة العثمانية، وحصول العرب على حقوقهم السياسية من خلال الاشتراك في الادارة المركزية في كل ولاية عربية، وإدخال اللغة العربية إلى مجلس النواب العثماني، وجعل الخدمة العسكرية للشباب العربي داخل الولايات العربية[4].

عند بداية الحرب العالمية الأولى وقفت السلطنة العثمانية إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء، فأخذت الحكومة البريطانية بالبحث عن حليف عربي تستخدمه، ليكون أداة لضرب السلطنة العثمانية[5]، فوجدت ضالتها في شريف مكة الشريف حسين على الرغم من وجود عدد كبير من قادة الحركة العربية في ببلاد الشام، إلا أن تمركز قوات عثمانية كبيرة فيها وبعد الحجاز عن السلطات العثمانية جعل بريطانيا تركز على ورقة الشريف حسين، كما أنها كانت تعلم مسبقا أنه من الصعب اخضاع قادة الحركة القومية العربية وزعمائها لمخططاتها وأهدافها[6].

---

[1] التميمي (1994)، ص: 55.

[2] الجميل (2016)، ص: 90.

[3] للتفصيل حول هذا المؤتمر يرجى العودة إلى **الثورة العربية الكبرى**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، 1994، ص 101-121.

[4] كوثراني (1988)، ص: 183.

[5] عمر (د. ت)، ص: 448.

[6] المنسي (1990)، ص: 6.

حينها أعلن الشريف حسين الثورة ضد العثمانيين في عام 1916م، واعتبر هذا الإعلان كاستقلال للبلاد العربية عن السلطنة العثمانية، وقد عبر بيان الثورة العربية عن توجهات الشريف حسين الذي حمل الاتحاديين وسياساتهم سبب تصدع العلاقات العربية العثمانية، وبدأت القوات العربية والبريطانية المساندة لها بتحرير الحجاز والتوجه إلى بلاد الشام في الوقت الذي تقدمت فيه القوات البريطانية في العراق واحتلت البصرة وبغداد والموصل، فتزامن مع احتلال بغداد والقدس في عام 1917م[1] وكانت دمشق وحلب قد سقطت بيد القوات العربية قبل إعلان الهدنة مع العثمانيين[2].

كان الشريف حسين قد تبادل مجموعة من الرسائل مع السير مكماهون المقيم العام البريطاني في مصر، قبل إعلان قيام الثورة العربية[3]، وكانت مضامين تلك الرسائل حول المطالب التي يشترطها العرب لإعلانهم الثورة ضد العثمانيين واشتراكهم في الحرب إلى جانب الحلفاء، فأكد الشريف حسين حق العرب على نيل استقلالهم، فرد مكماهون على الشريف حسين برسالة أكدت على تعهد الحكومة البريطانية بمساعدة العرب على نيل استقلالهم، وإقامة دولتهم دون أن يوضح المنطقة العربية المعنية بالتعهد البريطاني متحججا بوجود الحرب الدائرة، فأرسل الشريف حسين رسالة ثانية أبدى فيها دهشته لما قوبل به اقتراحه المتعلق بحدود المنطقة العربية المستقلة من غموض وبرودة، فرد مكماهون من جديد على الشريف حسين برسالة ذكر فيها أن الوضع لا يسمح حالياً لبحث قضية الحدود بصورة نهائية مؤكداً أن الحكومة البريطانية قد منحته تفويضاً لتقديم تعهدات معينة من أجل استقلال العرب في المنطقة التي حددها الشريف، باستثناء بعض أجزاء من آسيا الصغرى بلاد الشام والعراق، وقد ختم مكماهون رسالته بأمله في طرد الاتراك من البلاد العربية[4].

في الوقت الذي كان الشريف حسين يتبادل الرسائل مع مكماهون كانت الحكومتين الفرنسية والبريطانية تعقدان سلسلة تفاهمات واتفاقيات سرية بمشاركة من روسيا القيصرية تهدف إلى اقتسام السلطنة العثمانية، وقد تم

---

[1] صفوة (1998)، ص: 248.

[2] الجميل (2016)، ص: 99.

[3] سعيد (د. ت)، ص: 131.

[4] للتفصيل حول الرسائل المتبادلة بين الشريف حسين مكماهون يرجى العودة إلى جورج، (1987)، ص251-276.

التوصل إلى عقد هذه الاتفاقية عام 1916م من خلال مفاوضات سرية بين الدبلوماسي الفرنسي بيكو والبريطاني سايكس ووزير الخارجية الروسي سيرغي سازونوف[1].

وقد سبق هذا الاتفاق التوصل إلى اتفاقيتين سريتين من اتفاقية القسطنطينية في عام1915م، ومذكرة لندن في عام 1915م ولما علمت الدبلوماسية الايطالية بهذه الترتيبات انضمت اليها بشكل سري في إطار اتفاقية رابعة هي معاهدة سان دي موريان في جوان 1917م، ولما أعلن عن هذه الاتفاقيات الأربع انسحبت روسيا الشيوعية، وقد نصت هذه الاتفاقية على استيلاء فرنسا على غرب سورية ولبنان وولاية أضنة، وقد وسميت بالمنطقة الزرقاء[2]، واستيلاء بريطانيا على منطقة جنوب وأواسط العراق بما فيها مدينة بغداد، وكذلك ميناء عكا وحيفا في فلسطين، وسميت بالمنطقة الحمراء، واستيلاء روسيا على الولايات الأرمينية في تركيا وشمال كردستان وقد جرى تلوينها بشكل لاحق على خريطة رسمية باللون الأصفر، واعترفت الاتفاقية بحق روسيا في الدفاع عن مصالح الأرثوذكس في الأماكن المقدسة في فلسطين[3].

أما المنطقة المحصورة بين الأقاليم التي لم تحصل عليها فرنسا وتلك التي لم تحصل عليها بريطانيا تكون اتحاد دول عربية أو دولة عربية موحدة برئاسة حاكم عربي، ومع ذلك فإن هذه الدولة تقسم إلى مناطق نفوذ بريطانية تم تحديدها في الخريطة بحرف B، وأخرى فرنسية تم تحديدها بحرف A، بحيث يشمل النفوذ الفرنسي شرق سورية وولاية الموصل، بينما يشمل النفوذ البريطاني شرق الأردن والجزء الشمالي من ولاية بغداد وحتى الحدود الإيرانية، كما نصت الاتفاقية على خضوع الجزء الباقي من فلسطين لإدارة دولية وجرى تلوينها باللون الأسمر. وقد تلا ذلك وعد بلفور الذي أتاح لليهود بناء وطن قومي لهم في فلسطين[4].

---

[1] عمر (د، ت)، ص: 461.

[2] سعيد (د، ت)، ص: 183.

[3] عمر (د، ت)، ص: 467.

[4] سعيد (د، ت)، ص: 185.

### 3. المتغيرات الجغرافية والحدود الإدارية للجزيرة السورية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى:

شكل إقليم الجزيرة الفراتية شكلاً مستطيلاً متنوع التضاريس ما بين الهضاب والجبال والأودية والسهول والبوادي، ويمتد محوره شمالاً بين ديار بكر وغازي عينتاب في الاراضي التركية الحالية، ويمتد محوره جنوباً بين حمرين في العراق ودير الزور في سورية، أما محوره في الشرق فيمثله نهر دجلة، في حين يمثل نهر الفرات محوره الغربي[1].

في أعقاب ترسيم الحدود بين المنطقتين الانتدابيتين الفرنسية في سورية والبريطانية في العراق بين كل منهما والدولة التركية إثر توقيع معاهدة لوزان عام 1923م توزعت مناطق الجزيرة الفراتية بين الدول الثلاث سورية والعراق وتركيا، فأضحت الجزيرة العليا التي تشمل القسم الجبلي من الجزيرة خاضعة لتركيا، بينما أصبحت الجزيرة السفلى والتي تنتهي في منطقة تكريت على نهر دجلة تابعة للعراق في حين ألحقت الجزيرة الوسطى بسورية وتشمل حالياً محافظات الرقة ودير الزور والحسكة أو ما يُطلق عليه اسم المحافظات الشرقية التي تبلغ مساحتها 76,010 كلم 2 أو 41,5 في المئة من مساحة الأراضي السورية الحالية[2].

وقد أطلق الخبراء الفرنسيون على القسم الذي يشكل اليوم ما يدعى الجزيرة السورية بمعناها الضيق أو الإداري الحالي الذي تشكل محافظة الحسكة مجاله الجغرافي الإداري اسم الجزيرة العليا في عام 1926م، إبان انتدابهم على سورية إدارياً، وقاموا بسن قانونٍ خاصٍّ به ويضم الجزيرة العليا السورية القسم الأعظم من ديار ربيعة التاريخية أي القسم الواقع بين الموصل إلى رأس العين والخابور جميعه، وما بينهما من المدن والقرى[3].

---

[1] باروت (2013)، ص: 42.

[2] زكريا (1983)، ص: 20.

[3] باروت (2013)، ص: 43.

# الفصل الثاني:

# التطورات السياسية السورية في ظل الاحتلال والنضال الوطني في الجزيرة السورية بين عامي 1918-1920

## 1. المتغيرات السياسية الدولية بعد الحرب العالمية الأولى 1918م وانعكاساتها على منطقة المشرق العربي:

عندما بدأت الحرب العالمية الأولى في آب عام 1914، لم يكن قد بقي من أقطار المشرق العربي تحت السيطرة العثمانية سوى بلاد الشام والعراق وبعض الأجزاء من شبه الجزيرة العربية [1]، فكان لهذه الحرب ونتائجها أثر كبير على مصير ومستقبل هذه المنطقة حيث انتقلت بعد نهاية هذه الحرب إلى مرحلة تاريخية مختلفة كلياً عن المرحلة التي كانت تعيشها قبل بداية الحرب العالمية الأولى [2].

عقدت السلطنة العثمانية الصلح مع دول الحلفاء في مدينة سيفر الفرنسية في 20 من شهر آب عام 1920م[3]، وكانت معاهدة سيفر الموقعة مع السلطنة العثمانية آخر معاهدات الصلح التي فرضها الحلفاء على الدول المهزومة في الحرب العالمية الأولى، والتي كان لها أثار ونتائج قاسية على السلطنة العثمانية[4]، ويعود السبب في تأخير عقد تلك المعاهد وتوقيعها بسبب الخلافات في وجهات النظر بين الحلفاء فرنسا وبريطانيا من جهة وإيطاليا واليونان من جهة ثانية على تقسيم ممتلكات السلطنة العثمانية، فقد تم عقد عدة اتفاقيات سرية بين دول الحلفاء لتقسيم ممتلكات هذه السلطنة حيث نصت تلك الاتفاقيات على أن تستولي روسيا القيصرية على استانبول والأجزاء الأوروبية من تركيا الحالية وجزر بحر إيجة وجزر بحر مرمرة والساحل الآسيوي من البوسفور[5]، أما بريطانيا وفرنسا فقد كانت أنظارهما مركزة باتجاه منطقة المشرق العربي حيث تطلعت بريطانيا للسيطرة على

---

[1] للتفصيل حول تطورات الحرب العالمية الأول في منطقة المشرق العربي عامة وسوريا ولبنان خاصة يرجى العودة إلى كتاب عزيز بك، **سوريا ولبنان في الحرب العالمية**، تعريب فؤاد ميداني، بيروت، مطبعة الأحرار، 1932.

[2] المنسي (1990)، ص: 5.

[3] سليم (2002)، ص: 286- 290.

[4] أولريخسن (2016)، ص: 287.

[5] ياغي (1996)، ص: 227.

العراق والجزء الجنوبي من بلاد الشام[1]، بينما تطلعت فرنسا للسيطرة على سورية ولبنان، أما إيطاليا فكانت تطمع في السيطرة على بعض الجزر في بحر إيجة وبعض المناطق في جنوبي غربي آسيا الصغرى[2].

نصت معاهدة سيفر على تخلي السلطنة العثمانية لليونان عن ما تبقى من تراقيا وأدرنة ومنحها أزمير والمناطق المحيطة بها لمدة خمس سنوات، ويحق بعدها مطالبة السكان بالانضمام إلى اليونان، على أن تبقى استانبول تحت السيطرة الإسمية للسلطنة العثمانية التي أقرت بالسيطرة اليونانية على بعض الجزر في بحر إيجة[3]، ومنحت هذه المعاهدة إيطاليا حق السيطرة على جزر الدوديكانيز بما في ذلك جزيرة رودس، كما تنازلت السلطنة العثمانية عن كل أملاكها الإسمية في إفريقيا، كما تنازلت لبريطانيا عن قبرص ومصر والسودان، واعترفت بالحماية الفرنسية على تونس ، وتنازلت عن كل حقوقها في سورية وفلسطين والعراق في المؤتمر الذي عقده الحلفاء في سان ريمو في إيطاليا في الخامس أيار عام 1920م ، والذي تقرر فيه وضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وسورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، مع الالتزام بتنفيذ وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ووضع سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي[4].

كانت الحركة الوطنية التركية بزعامة مصطفى كمال أتاتورك ترفض جميع بنود معاهدة سيفر، وترفض التفريط في أي شبر من الأراضي التركية، فقاتل أتاتورك اليونانيين حتى دحرهم، وتمكن من إجلاء الفرنسيين والإيطاليين عن الأراضي التركية التي كانت تحت أيديهم [5].

لذلك دعت بريطانيا لعقد مؤتمر في لندن لإعادة النظر في معاهدة سيفر ودعت الأتراك بقيادة أتاتورك الذي كان قد قام بانقلاب ضد السلطان محمد وحيد الدين، ونفاه إلى جزيرة مالطا [6]. فعقد مؤتمر لندن حيث كان الوفد التركي برئاسة مصطفى كمال أتاتورك، وجرت المباحثات بين الطرفين دون أن يتمكنوا من الوصول إلى اتفاق

---

[1] قرقوط (1975)، ص: 19.

[2] عمر (د. ت)، ص: 274.

[3] مالكوم (1998)، ص: 336.

[4] ياغي (1996)، ص: 228.

[5] Lewis B (1961), p: 247.

[6] طقوش (2013)، ص: 552.

يرضي الطرفين، إلا أن مصطفى كمال تمكن لاحقاً من توقيع معاهدة لوزان مع الحلفاء في عام 1923م، والتي أنهت بموجبها حالة الحرب، وتم تحديد الحدود مع بلغاريا واليونان ووافق الحلفاء من جانبهم على إلغاء الامتيازات الأجنبية[1]، كما تم أيضا وضع اتفاق خاص بالمضائق يضمن حرية المرور فيها زمن السلم والحرب، ووفقاً لهذه المعاهدة تم انسحاب القوات الفرنسية والإنكليزية والإيطالية من الاراضي التركية التي كانت تحتلها ودخلت القوات التركية إلى استانبول، وتم إعلان تركيا دولة جمهورية برئاسة مصطفى كمال أتاتورك بعد أن تم إلغاء الخلافة العثمانية[2].

عند انتهاء الحرب العالمية الأولى تمسكت فرنسا ببنود اتفاقية سايكس بيكو[3]، وأخذت تطالب الإنكليز بتنفيذ مضمون تلك الاتفاقية[4]، ولهذا أخذت بريطانيا تسعى لتعديل بعض البنود، وعلى رأسها البند المتعلق بالموصل حيث كانت منطقة الموصل حسب اتفاقية سايكس بيكو من نصيب الحكومة الفرنسية، لكن الجيش البريطاني كان هو من سيطر على هذه المنطقة، ولهذا رغبت بريطانيا في الحفاظ على الموصل رغم الرفض الفرنسي لذلك، لكن بعد مفاوضات طويلة تم الاتفاق على تعديل اتفاقية سايكس بيكو وجعل الموصل خاضعة للنفوذ البريطاني مقابل إطلاق يد فرنسا في سورية بشرط موافقة فرنسا على الانتداب البريطاني على فلسطين وضم الموصل وآبار البترول فيها إلى منطقة النفوذ البريطاني[5].

## 2. المتغيرات السياسية في سورية بعد الحرب العالمية الأولى وانعكاساتها على الجزيرة السورية:

استمرت مناقشة المسألة السورية في مؤتمر الصلح لعدة أشهر، واتضح خلالها اشتداد الخلاف البريطاني الفرنسي الأمر الذي آثار غضب الرئيس الأمريكي ولسن صاحب المبدأ المعروف في حق الشعوب في تقرير مصيرها، وأعلن أنه لا يجب اتخاذ أي قرار في هذه المسألة دون موافقة السكان المحليين، واقترح تكوين لجنة دولية تذهب

---

[1] مالكوم (1998)، ص: 345- 347.

[2] ياغي (1996)، ص: 230.

[3] للاطلاع على مضمون اتفاق سايكس بيكو المتعلق باقتسام تركة الدولة العثمانية في منطقة المشرق العربي بين الحكومتين البريطانية والفرنسية يرجى العودة وثيقة هذا الاتفاق الموقع في 9 أيار عام 1916 في كتاب المعلم، (1985)، ص 255 – 257.

[4] لونغريغ (د.ت)، ص: 97.

[5] المنسي (1990)، ص: 46.

إلى بلاد الشام والعراق للتعرف على رغبات الأهالي وتقديم تقرير إلى مؤتمر الصلح، فعارضت فرنسا اقتصار مهمة اللجنة على بلاد الشام، وامتنعت الحكومة الفرنسية والبريطانية والإيطالية عن إرسال مندوبيها[1]، فاقتصرت اللجنة على الأعضاء الأمريكيين، وعرفت باسم لجنة كنغ كراين، واستمرت زيارة اللجنة لبلاد الشام خلال الفترة الواقعة من 10 حزيران إلى 21 تموز عام 1919م[2].

تركزت معظم مطالب السكان المحليين في بلاد الشام على رفض المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم المتعلقة بالانتداب، ورفض الادعاءات الفرنسية في سورية، والاعتراض على المعاهدات السرية ووعد بلفور والرفض القاطع لتولي فرنسا الانتداب على سورية، ومما زاد في غضب فرنسا اقتراح اللجنة تولي الولايات المتحدة الأمريكية الانتداب على سورية بناءاً على رغبة السكان المحليين [3]. وعلى الرغم من أنه لم يترتب على زيارة اللجنة وتقريرها أية نتيجة تذكر، فعند عودتها الى باريس كان الرئيس ولسن قد غادرها إلى وطنه، فتم إخفاء تقرير اللجنة ولم يظهر إلّا في عام 1922م بعد أن فقد التقرير تأثيره [4]، فأخذت الصحافة الفرنسية تشن حملة شديدة ضد بريطانيا وتتهمها بتدبير الدعاية المعادية لفرنسا في سورية، كما أخذ المسئولون الفرنسيون يوجهون الاتهامات إلى نظرائهم البريطانيين [5].

انزعجت الحكومة البريطانية من الحملة التي شنتها الصحافة الفرنسية ضدها مما دفعها إلى اتخاذ قرار في 13 أيلول 1919م كان له أبلغ الأثر على مستقبل سورية، فقد قررت الحكومة البريطانية سحب قواتها من سورية ولبنان الى فلسطين والأردن، على أن يتم تسليم سورية الداخلية (دمشق، حمص، حماه، حلب) إلى الأمير فيصل، وتسلم حاميات المنطقة غرب خط سايكس بيكو الى القوات الفرنسية، وهكذا تركت بريطانيا الأمير فيصل يواجه فرنسا بمفرده، فاجتمع المؤتمر السوري العام وقرر في السابع من آذار عام1920م، إعلان استقلال بلاد الشام بحدودها الطبيعية استقلالا تاماً، والمناداة بفيصل بن الحسين ملكاً دستورياً عليها، مع رفض مطالبة

---

[1] القوزي (1999)، ص: 20- 21.

[2] جورج (1987)، ص: 407

[3] إسماعيل (1998)، ص: 63.

[4] الخالدي (2000)، ص: 276.

[5] خوري (1997)، ص: 57.

الصهيونية العالمية بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، مع إنهاء الاحتلال العسكري الفرنسي والبريطاني في بعض المناطق في شرق وغرب وجنوب بلاد الشام[1].

أثارت قرارات المؤتمر السوري غضب فرنسا وبريطانيا حيث اعتبرتا هذه القرارات عصياناً لمقررات مؤتمر الصلح، ومساساً كبيراً بمخططات الدولتين الاستعمارية في المنطقة، لهذا تفاهمت الحكومة البريطانية مع الحكومة الفرنسية، وأرادت الدولتان إفساد هذه القرارات، فاجتمع مجلس الحلفاء الأعلى في سان ريمو الإيطالية بين التاسع عشر والسادس والعشرين من نيسان عام1920م [2]. وفي اليوم الخامس والعشرين من الشهر ذاته أصدر قراره بأن تتولى بريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين والأردن، وتتولى فرنسا الانتداب على سورية ولبنان، دون أن يؤخذ في الاعتبار ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم التي نصت على احترام رغبة السكان المحليين في اختيار الدولة المنتدبة عليهم [3].

وفي 14 تموز1920 أرسل الجنرال غورو إنذاراً إلى فيصل، وفق ما عرف بالمصادر التاريخية، ورغم معارضة بعض أعضاء الوزارة السورية لقبول الإنذار، فقد بعث فيصل ببرقية إلى غورو يبلغه بقبول الإنذار والشروع في تنفيذ شروطه، وتعلل غورو بعدم وصول برقية فيصل في الوقت المحدد وتقدمت القوات الفرنسية لتلتقي بقوات فيصل بقيادة يوسف العظمة ودارت معركة ميسلون في 24 يوليو تموز، والتي انتهت بهزيمة السوريين واستشهاد يوسف العظمة ودخول الفرنسيين دمشق [4].

إثر الاحتلال الفرنسي لسورية وإنهاء دور الحكومة العربية الأولى فيها انتهجت فرنسا سياسة قائمة على تجزئة البلاد وتقسيمها إلى دويلات عرقية وأثنية، فقد تبنى الرئيس الفرنسي ميليران في رسالة سرية إلى الجنرال غورو سياسية معينة في منطقة الجزيرة السورية، ارتكزت على فكرة تحقيق الوفاق مع الأكراد، وذلك بالتحالف مع العشائر الملية الكردية المتحالفة ضمن ما يسمى الاتحاد الملي وتوطين عناصر كلدانية آشورية على طول خط

---

[1] الأرمنازي (1954)، ص: 3.

[2] إسماعيل (1998)، ص: 73.

[3] المعلم (1985)، ص: 7 – 8.

[4] إسماعيل (1998)، ص: 84.

سكة الحديد في شرق الفرات، وكانت وجهة نظر الرئيس الفرنسي أن هذه السياسة تدعم النفوذ الفرنسي في المنطقة [1].

تباينت وجهات النظر بين الرئيس الفرنسي ميليران والقائد الجنرال غورو حول سياسة التقسيم والتجزئة التي تنتهجها الحكومة الفرنسية في سورية حيث كان الرئيس الفرنسي يميل إلى تقسيم سورية وتجزئتها إلى أكبر عدد ممكن من الدويلات بهدف إبعادها عن أي صلة لها بالحكم العربي السابق، أما الجنرال غورو فقد تبنى سياسات أكثر اعتدالاً بموضوع التقسيم حيث كان يرى أن هذه التجزئة يجب أن تكون محدودة. وطبقاً لهذه السياسة قام بتقسيم سورية خلال الفترة الواقعة ما بين أيلول عام 1920م وتموز عام 1922م إلى أربع دويلات إضافة إلى لواء الاسكندورن المستقل إدارياً الذي الحقه بحكومة حلب بعد ضم مناطق جسر الشغور والباير والبسيط وكسب إليه، وألحقه بحكومة حلب مع تمتعه بالاستقلال الإداري الكامل[2].

تابع الجنرال كاترو سياسة سلفه الجنرال غورو في تقسيم وتجزئة سورية، وخاصة في منطقة الجزيرة بهدف استكمال السيطرة الفرنسية على مناطق الشمال السوري، والقضاء على الثورات القائمة فيه ضد الاستعمار الفرنسي والمتحالفين مع الأتراك من خلال تبنيه سياسات تحالفية مع العرقيات والاثنيات الموجودة في منطقة الجزيرة، فنجح في التقرب من الآشوريين وشكل منهم وحدات عسكرية في إطار جيش الشرق الفرنسي مستغلاً الخلافات الداخلية بين الآشوريين. كما تقرب من الأكراد بالتحالف مع العشائر الملية المنتشرة ما بين ديار بكر وماردين ورأس العين برئاسة محمود باشا الملي وبدأ بتجنيد قواته في القتال مع الفرنسيين منذ تشرين الأول عام 1912م، فتم الاتفاق بين الجنرال الفرنسي دو مونت ومحمود إبراهيم باشا الملي على منح الأخير 48 ألف ليرة

---

[1] باروت (2013)، ص: 129.

[2] للتفصيل حول المناقشات بين الرئيس الفرنسي ميليران والقائد الجنرال غورو حول سياسة التقسيم والتجزئة التي يجب أن تنتهجها الحكومة الفرنسية في سوريا يرجى العودة إلى الملف الوثائقي لمراسلات ميليران غورو في كوثراني، **وجيه، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين، السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط3، 2013، ص230-245.

ذهبية سنوياً مقابل قيامه بتجنيد وحدة عسكرية كردية قوامها 400 جندي، ووضع 500 رجل مسلح تحت تصرف حكومة حلب لفرض الأمن في منطقة الجزيرة [1].

حاولت سلطات الاحتلال الفرنسي استعمال الأكراد الماليين لمساعدتها في عملية السيطرة على دير الزور، وهي مركز الجزيرة السورية وذلك عن طريق ترويج فكرة إقامة إمارة كردية لها حكم ذاتي وتشمل أوروفه ورأس العين وماردين ونصيبين وجزيرة ابن عمر بزعامة محمود باشا الملي، لكن السلطات الفرنسية تخلت عن هذه الفكرة بعد توقيع معاهدة فرانكلان بويون عام 1921م، والتي تنازلت بموجبها فرنسا لتركيا عن قسم كبير من تلك الأراضي[2].

كما تحالفات السلطات الفرنسية مع بعض القبائل البدوية العربية، وذلك من خلال التقرب والتودد إلى زعماء تلك القبائل كقبيلة عنزة، وتجلى ذلك بوضح عشية زحف القوات الفرنسية لاحتلال دمشق وحلب عندما تحالفات السلطات الفرنسية مع كل من نوري الشعلان زعيم عشائر عنزة الرولة المتواجدة في جنوب سورية ومحجم بن مهيد الزعيم الثاني لعشائر عنزة الفدعان المتواجدة في الشمال السوري، فكانت تلك العشائر قد اتفقت مع الفرنسيين على الوقوف معهم ضد حكومة فيصل لقاء حصولها على بعض الأموال من الفرنسيين [3].

تشير بعض المصادر التاريخية إلى أن الأمير مجحم بن مهيد كان قد اتفق مع الفرنسيين منذ شهر تموز عام 1919م، أي قبل الاحتلال الفرنسي بسنة كاملة، على الوقوف ضد الحكومة العربية بزعامة فيصل لقاء الحصول على مليون فرنك. في حين اتبع أخوه حاجم بن مهيد سياسة مختلفة كلياً حيث عقد عدة تحالفات مع قوى معادية للفرنسيين محاولاً منع التقدم الفرنسي في منطقة الجزيرة ومساعدة الأتراك على تخريب جسر جرابلس لضرب طرق المواصلات الفرنسية[4]، وضمن هذا السياق أعلن حاجم بن مهيد في آب عام 1920م عن قيام دولة الرقة المستقلة تحت الراية العربية بالتعاون مع رمضان الشلاش حاكمها العربي العسكري القديم، والذي ارتبط اسمه

---

[1] باروت (2013)، ص: 132.

[2] زكريا (1997)، ص: 667.

[3] باروت (2013)، ص: 133.

[4] علوان (1992)، ص: 32 – 33.

بالثورة على البريطانيين في دير الزور في أواخر عام 1919م[1]، ومع بعض العناصر الوطنية في الرقة وحلب ودير الزور، وشكل حاجم باشا مجلساً وطنياً مؤلفاً من 16 شخصية، كما شكل جيشاً قوياً مدعوماً من القوات التركية الكمالية التي كانت تقاتل الفرنسيين في كيليكيا، وذلك لمحاصرة قوات عشائر الملية الكردية المتحالفة مع الفرنسين، وانضم الكثير من عشيرة البوسرايا التي ينتمي إليها رمضان الشلاش إلى هذا الجيش[2].

أما بالنسبة لدير الزور فقد عرفت هذه المنطقة في الفترة الفاصلة ما بين الانسحاب العثماني ودخول القوات العربية إليها فترة من الفوضى والاضطرابات، فمع وصول أخبار الهزائم والتقهقر العثماني في مختلف ساحات القتال إلى مسامع متصرف دير الزور العثماني حلمي باشا قرر الأخير جمع السجلات والقيود الرسمية ووضعها في صناديق وأرسلها إلى أورفه[3]، وعقد اجتماعاً كبيراً في دار المتصرفية في دير الزور حضره كبار القادة العثمانيين ومعظم وجهاء دير الزور وتبادل معهم وجهات النظر إزاء المستجدات الطارئة، وقرر في نهاية الاجتماع الإقرار بانسحاب الأتراك من سنجق دير الزور إلى أورفه، ثم استانبول على أن يتولى الحكم في السنجق رئيس البلدية السيد الحاج فاضل العبود[4]، فسلمه حلمي باشا رسالة خطية تتضمن تكليفه رسمياً بإدارة الحكم، فتم الانسحاب التركي في يوم الأربعاء السادس من شهر تشرين الأول عام 1918م، وعند وصول الأتراك المنسحبين إلى حدود ماردين حصل خلاف بين القادة العثمانيين، فالبعض أراد العودة إلى دير الزور في حين رفض البقية العودة، وعند دخولهم إلى ماردين تم إعلان الهدنة بين الدولة العثمانية والحلفاء مع احتفاظ كل دولة بالأجزاء المسيطرة عليها، فندم القادة العثمانيين على الانسحاب من دير الزور وضياع منطقة وادي الفرات والجزيرة من أيدهم، وتمت محاكمة حلمي بك وأعوانه وإعدامهم بسبب انسحابهم من دير الزور[5].

اجتمع الحاج فاضل العبود ، بوجهاء دير الزور وزعماء العشائر والتجمعات العشائرية لبحث شؤون إدارة الحكم، فتم الاتفاق على انتخاب مجلس محلي أهلي يكون بمثابة حكومة مؤقتة تتولى إدارة شؤون الحكم في المنطقة،

---

[1] قدوري (2000)، ص: 66- 69.

[2] باروت (2013)، ص: 138.

[3] قدوري (2000)، ص: 43.

[4] عياش (1989)، ص: 152.

[5] شوحان (1989)، ص: 73.

واتفق الأهالي على أن يتولى رئاسة هذه المجالس بالتناوب كل يوم أحد رؤساء الأحياء الثلاثة بدير العتيق (حي الشرقين ، حي أهل الغرب)، وحدد أعضاء الحكومة المؤقتة التي تضم (21) عضواً الوسطيين، حي و(7) أعضاء من كل حي ، واستمرت هذه الحكومة 33 يوماً، حتى وصول الشريف ناصر ابن عم الأمير فيصل، ثم وصل مرعي باشا الملاح في السابع من شهر كانون الأول 1918م حيث انتهت مهمة هذه الحكومة، وأصبحت دير الزور تابعة لدمشق[1] .

وكان أول عمل قام به مرعي باشا الملاح هو حل الحكومة الأهلية التي كان يرأسها الحاج فاضل العبود، وتشكيل مجلس أعلى جديد مؤلف من السادة عمر عبد العزيز الحاج فاضل العبود، شلاش حلمي المنديل، حسن المشهور، رشيد العزاوي، خلوف العبد الحميد الصباغ، محمد نوري الفتح خضر لطفي محمد كامل بعاج، حسن محمد الجاسم [2]. وعلى الرغم من المدة الزمنية القصيرة التي من خلالها أدارت حكومة الحاج فاضل العبود شؤون المنطقة فقد استطاعت أن تحقق بعض أماني وتطلعات أبناء منطقة دير الزور، على الرغم من أن أهالي دير الزور أطلقوا على هذه الحكومة اسم حكومة (الفلت)، وذلك بسبب عدم وجود سلطة بعد رحيل الأتراك، وبسبب الفلتان الأمني [3].

## 3. النضال الوطني في الجزيرة السورية:

### 3 – 1 النضال السلمي في الجزيرة السورية (الجرائد– النوادي– الاحتجاجات) :

تعددت وتنوعت أساليب وطرق النضال السلمي في الجزيرة السورية إبان الاستعمار الفرنسي حيث اتبع أبناء الجزيرة السورية جميع أشكال ووسائل النضال المتعارف عليها في تلك المرحلة التاريخية من استخدام الصحف والمجلات والجرائد، وتشكيل النوادي والجمعيات المعارضة للسياسات الاستعمارية الفرنسية في البلاد، هذا فضلاً عن قيامهم بتنظيم بعض الاحتجاجات والمظاهرات السلمية ضد المستعمر الفرنسي .

---

[1] قدوري (2000)، ص: 46.

[2] علوان (1992)، ص: 20–22

[3] شاهين (2008)، ص: 625

### 3 – 3 – 1 جريدة الجول (البادية) 1917 – 1918م:

ظهرت في عام 1917م في دير الزور أول جريدة باللغتين العربية والتركية اسمها (الجول) أي البادية، وكان رئيس تحرير هذه الجريدة الأديب علي صائب رئيس كتاب مجلس إدارة لواء الزور الذي استطاع بعبقرتيه وذكائه أن يجمع المفكرين والأدباء، لكي يكتبوا فيها مقالات عن الكثير من القضايا الاجتماعية والسياسية والفكرية والأدبية، ومن خلال هذه الجريدة استطاع أبناء الفرات أن يحققوا الأهداف الوطنية والقومية والاجتماعية والسياسية والفكرية المرجوة منها رغم كل أشكال الضغط والرقابة، فمن خلال هذه الجريدة استطاع الأدباء والمثقفون نشر أفكارهم في مجتمع متخلف عانى طويلاً من ويلات الاستعمار، وكانت تصدر في أربع ورقات مناصفة بين اللغة العربية والتركية، واستمرت جريدة الجول في الصدور حتى نهاية الحرب العالمية الأولى [1].

### 3 – 3 – 2 النادي الثقافي العربي (1918 م):

كان النادي الثقافي العربي برئاسة الأستاذ توفيق فكرة الحسيني (توفيق الفنوش)، وفي بداية الأمر كان يتبع للنادي العربي بحلب، ومن ثم تسلم رئاسته الأستاذ ثابت العزاوي[2]، وقد لعب النادي دوراً نضالياً كبيراً حيث يُعدُّ هذا النادي مشعل نور على طريق الكرامة والحرية، وكان من أعضائه مخلف العبد الحميد، محمود طه أفندي، عبد الوهاب الغزاوي، محمود الحسن العبود أضحى هذا النادي ملاذاً آمناً وفسحة لنضال المثقفين، وخاصة عندما كشفت الثورة البلشفية التي قامت في روسيا عام 1917م، المؤامرات والأطماع الاستعمارية التي كانت تحيكها فرنسا وبريطانيا في البلاد العربية، وفق اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور، ونتيجة للنشاط الكبير المتضارب مع المصالح الاستعمارية في المنطقة عمد الإنكليز إلى إغلاق هذا النادي، وتم اعتقال أعضائه، لكن المثقفون

---

[1] الرويلي (2007)، ص: 108–109

[2] العمر (2019)، ص: 310.

استمروا في المقاومة بكل الوسائل المتاحة، فتواصل أعضاء هذا النادي مع حاكم الرقة المعين من قبل الحكومة العربية في دمشق رمضان الشلاش، وسهلوا له طريق الدخول إلى دير الزور[1].

### 3 – 3 – 3 الاحتجاجات:

لم يكن المثقفون الثوريون في منطقة الجزيرة السورية بعيدين عن مجريات وتطورات الأحداث الدائرة في المنطقة العربية عامة وفي منطقة الجزيرة خاصة، فالشاعر محمد الفراتي أحد ضباط الجيش العربي الذي دخل مدينة دمشق عند تحريرها وطرد القوات العثمانية منها[2]، قد لعب دوراً كبيراً في استنهاض الهمم وتحريض مختلف فئات المجتمع المحلي في دير الزور ضد تسليم دير الزور للقوات البريطانية، طبقاً للاتفاق الذي كان قد عقده الملك فيصل مع السلطات البريطانية، وقد نحج الفراتي مع رفاقه من مثقفي المنطقة في تأجيج نار الثورة ضد القوات البريطانية، والذي أدى لاحقاً إلى طرد البريطانيون من دير الزور وإعادتها للحكم العربي في دمشق[3] .

### 3 – 2 النضال المسلح في الجزيرة السورية:

### 3 – 2 – 1 مرحلة الحكم العربي في دير الزور:

خلال الاجتماع الذي عقده الفرنسيون والبريطانيون في 7 تشرين الأول عام 1918م، والذي اقتسموا فيه مناطق السيطرة والنفوذ في بلاد الشام والعراق بينهم كانت متصرفية دير الزور تقع ضمن المنطقة (ب) حسب اتفاقية سايكس بيكو الخاضعة للنفوذ البريطاني إلا أنها ضمت لإدارة الأمير فيصل فيما بعد. وكانت الحكومة المحلية في دير الزور قد قررت بعد التشاور مع عدد من الزعماء الوطنيين والوجهاء المحليين دعوة الحكومة العربية في دمشق لضم متصرفية دير الزور إليها، وإرسال حاكم معين من قبلها يتولى إدارة المتصرفية، وكلفت الحكومة المحلية الشريف علي بن ناصر لتنفيذ هذه المهمة [4].

---

[1] الرويلي (2007)، ص: 112–113

[2] العمر (2019)، ص: 301.

[3] الرويلي (2007)، ص: 112–114.

[4] شاهين (2008)، ص: 128.

قبلت الحكومة العربية في دمشق دعوة الحكومة المحلية في دير الزور لتولي إدارة المتصرفية، وأرسلت في 4 كانون الأول من عام 1918م قوة عسكرية مؤلفة من لواء الهجانة بقيادة الشريف علي بن ناصر، فاستقبلها الأهالي استقبالاً كبيراً باعتبارها القوة العربية الأولى التي تدخل المدينة بعد جلاء المستعمر العثماني[1]، وبعد عدة أيام من وصول تلك القوة العربية، قام قائدها الشريف علي بن ناصر بجولة في مختلف أنحاء المتصرفية التقى فيها بزعماء العشائر وشيوخها اطلع منهم على أحوال مناطقهم وعن موقفهم من التبعية والانضمام للحكم العربي في دمشق بقيادة فيصل بن الحسين، فأكد الجميع على ترحيبهم وسعادتهم بخضوع مناطقهم وعشائرهم للحكم العربي في دمشق ومبايعتهم للشريف حسين ملكاً على العرب ولابنه فيصل على إمارة سورية، وتعهدوا بالدفاع عن الدولة العربية الجديدة واضعين أنفسهم وقبائلهم تحت تصرف الأمير فيصل بن الحسين[2].

وصل السيد مرعي باشا الملاح إلى دير الزور في 7 كانون الأول عام 1918م، ليكون أول متصرف عربي معين من قبل الحكومة العربية في دمشق حاكماً على متصرفية دير الزور [3]، وفور وصوله قام بحل الحكومة المحلية الحاكمة في دير الزور وشكل مجلساً محلياً جديداً مؤلفاً من السادة الحاج فاضل العبود، وعمر عبد العزيز، وشلاش الدندل، وحسن الجمهور، والحاج رشيد العزاوي، وخلوف عبد الحميد الصباغ، ومحمد نوري الفتيح، وخضر لطفي، ومحمد كامل بعاج، وحسن حامد الجاسم [4].

### 3 – 3 – 2 الاحتلال الإنكليزي لدير الزور عام 1919م:

في 11 كانون الثاني عام 1919 وصلت إلى دير الزور قوة عسكرية بريطانية بقيادة الكابتن كارويز مؤلفة من ثماني سيارات وأربع مصفحات عسكرية بريطانية تحمل عدداً من الجنود البريطانيين [5]، فقابل القائد البريطاني عند دخوله دير الزور حاكمها العربي المعين من قبل الحكومة العربية في دمشق مرعي باشا الملاح، وطلب منه

---

[1] قدوري (2000)، ص: 46 – 47.

[2] شاهين (2008)، ص 128.

[3] عياش (1989)، ص: 152.

[4] شاهين (2008)، ص: 128.

[5] الوردي (د، ت)، ص: 131.

أن يسلم إدارة دير الزور له، مؤكداً أن الحكومة العربية الهاشمية (حكومة فيصل) في دمشق هي التي أعطت الأمر بذلك [1]، فما كان من المتصرف إلّا أن رفض هذا الأمر، كما أيدوه كل أهالي دير الزور [2].

فقررا الذهاب سوية إلى حلب للوقوف والتأكد من صحة هذا الأمر، وبعد أن تبين صحة ما قاله القائد البريطاني عاد الأخير إلى دير الزور، وأخذ يباشر الحكم حاملاً رسالة تتضمن أن الحكومة العربية تُقر بتسليم دير الزور إلى الإنكليز وإنه أصبح من الآن بأن هذه المنطقة تتبع الإدارة البريطانية في بغداد [3]. لتنسحب بعد ذلك القوات العربية من لواء دير الزور، وبذلك انتهى الحكم العربي (الفيصلي) في لواء دير الزور، وأصبح لواء دير الزور تابعاً للعراق وللحاكم العسكري البريطاني في بغداد [4].

اعترضت الحكومة العربية في دمشق على هذا الإجراء البريطاني، لكنها لم تقم بأي خطوة أو إجراء لاستعادة لواء دير الزور، ويعتقد بأنها أجلت بعض القضايا التي تتعلق بالحدود، ومنها متصرفية دير الزور إلى مؤتمر الصلح الذي كان سينعقد بعد فترة، وذلك للبحث في قضايا ومشاكل الحدود، فتم رفع الأعلام والرايات البريطانية على السارية التي كان يرفرف فوقها العلم العربي، والذي أنزل من دون أي مراسم، وبدأت الإدارة البريطانية بفرض الغرامات والإتاوات النقدية الجماعية ومعاقبة القرى بكل وسائل القسوة وفرضت الضرائب والمكوس على البضائع التي كانت تستورد من حلب، وصدرت أحكام الإعدام بحق بعض الأهالي فشكل الأهالي وفداً لمقابلة الحاكم البريطاني وتخفيف حكم الإعدام ولكن جهود الوفد باءت بالفشل[5].

في هذا الوقت كان لواء دير الزور يعيش حالة من الفوضى والانقسامات إلى أن وصل إلى لواء دير الزور خبر مفاده وصول لجنة أمريكية برئاسة المستر كينغ كراين الأمريكي، وتم رفع مذكرة من قبل أهالي لواء دير الزور إلى ملا عيسى العزاوي في حلب الذي قام بتسليمها إلى هذه اللجنة، ونصت هذه المذكرة على عودة لواء دير الزور إلى سورية، وفي هذه الأثناء أيضاً شهدت دير الزور نشاطاً وطنياً قومياً إذ كان كل من الشيخ محمد سعيد

---

[1] Eliezer T (1995), p. p: 227 -228.

[2] شاهين (2008)، ص: 130-131

[3] قدوري (2000)، ص: 53.

[4] شوحان (1989)، ص: 80-81

[5] علوان (1992)، ص: 24

العرفي، والأستاذ حسين السراج يلهبان مشاعر الجماهير بخطبهما الثورية من على منابر المساجد، ويشحذون همم الجماهير على المحتل البريطاني، كذلك كان الشاعر محمد الفراتي ينظم القصائد التي تدعو إلى مقاومة البريطانيين وأعوانهم[1].

ساهمت هذه التحركات الوطنية مع السياسة البريطانية القاسية التي انتهجتها السلطات البريطانية في حكم دير الزور في إثارة الاحتجاجات والمظاهرات التي عمت كافة مناطق لواء دير الزور، فاجتمع وجهاء المدينة وقادة النضال الثوري وهم: الشيخ محمد سعيد العرفي، والشاعر محمد الفراتي وخضر لطفي الخفاجي وتحسين الجوهري، وثابت عزاوي وغيرهم، وراسلوا الحكومة في دمشق برغبتهم في زحف رمضان الشلاش إلى لواء دير الزور ليخلصهم من الإنكليز [2].

## 3 – 2 – 3 ثورة البوسرايا بقيادة رمضان الشلاش 1919م:

عين الضابط العربي رمضان الشلاش بتوصية من جمعية العهد حاكماً عسكرياً على الرقة في أوائل كانون الأول عام 1919م، وبدأ الشلاش بالنشاط بين القبائل والعشائر مطلقاً على نفسه لقب حاكم الفرات والخابور[3]، ومع اشتداد وطأة الحكم الاستعماري البريطاني في دير الزور تطلع السكان المحليين إلى القائد رمضان الشلاش لتخليصهم من نير وظلم هذا الاستعمار، لهذا اجتمع وجهاء دير الزور وتدارسوا الأمر فيما بينهم وقرروا مراسلة رمضان الشلاش في الرقة ودعوته لتخلصيهم من الإنكليز وطردهم من دير الزور، وتشكلت لجنة وطنية محلية من ابناء دير الزور تشرف على الثورة ضد الإنكليز وضمت عدداً من الشباب المثقف من أمثال عياش الحاج حسين الجاسم، والشيخ محمد سعيد العرفي، وشاعر الفرات محمد الفراتي، وتحسين الجوهري، وثابت العزواي، وأمين العليوي، وكانت المهمة الرئيسية لهذه الجنة التي اعتبرت لجنة القيادة للثورة مراسلة القائد رمضان الشلاش

---

[1] شوحان (1989)، ص: 78

[2] الوردي (د، ت)، ص: 132.

[3] باروت (2013)، ص: 141.

لدعم الثورة والقضاء على القوات البريطانية وطردها من دير الزور وإعادتهما إلى حضن الحكم العربي الوطني في دمشق[1].

وفي تشرين الثاني 1919 م تسلمت السلطات العسكرية البريطانية في بغداد، برقية من المندوب السامي في القاهرة، تفيد بأن رمضان الشلاش ترك حلب مزوداً بالتعليمات في السير إلى دير الزور، وقد وصل الرقة وبدأ يتصل بالقبائل، وفي 10 كانون الأول 1919م، سمع الكابتن كاميرا معاون الحاكم السياسي في دير الزور، أن قوة عربية تزحف من الرقة إلى دير الزور، فاصطحب معه عدداً من الضباط والسيارات المصفحة، وذهب للاستطلاع في طريق الرقة، فلم يجد أي تحركات غير اعتيادية في المنطقة، وفي طريق عودتهم علم بهم رجال عشيرة البوسرايا، فأطلقوا عليهم النار، ولكنهم نجوا وعندما وصل الكابتن كاميرا دير الزور أرسل إلى بغداد يخبرهم بوجود تحركات خطيرة ضد الإنكليز، وأمر باعتقال الحاج فاضل العبود رئيس بلدية دير الزور لارتيابه بسلوكه، واتخذ التدابير اللازمة لحفظ الأمن والنظام في البلدة، ثم لجأ إلى الثكنة العسكرية البريطانية وتحصن بها[2].

أخذ أهالي دير الزور يتسلحون بالبنادق والسيوف وغيرها من مختلف أنواع الاسلحة المتاحة، وبدأت المناوشات مع القوات الإنكليزية ،فأخذ القتال ينذر باندلاع ثورة كبيرة ضد البريطانيين في دير الزور[3]، وفي صباح يوم الحادي عشر من كانون الأول بدأت القبائل العربية الثائرة ضد الإنكليز بقيادة رمضان الشلاش بالدخول إل دير الزور من جهة الجنوب تساندها القوات الشعبية الموجودة داخل البلدة[4]، فنهبت هذه القوات من السكان المحليين المستشفى وعدد من المراكز الحكومية، وعلى رأسها مقر الحاكم السياسي البريطاني حيث تم كسر الخزانة الحديدة في المقر ونهبوا محتوياتها ونسفوا مخازن البترول، وفتحوا أبواب السجن وأخرجوا كل من فيه من الموقوفين والمحكومين وفي اليوم التالي هاجمت القبائل الثائرة الثكنة العسكرية البريطانية التي كان يعتصم بها معاون

---

[1] شوحان (1989)، ص: 25.

[2] الجندي (1960)، ص: 151.

[3] علوان (1992)، ص: 26.

[4] قدوري (2000)، ص: 67.

الحاكم العسكري البريطاني وأعوانه واستولوا على الرشاشات والمدافع التي كانت منصوبة على سطح الثكنة التي كانت تطلق النيران عليهم[1]، بعد أن قتلوا وأسروا جميع الجنود البريطانيين الموجودين في الثكنة، وتم اقتياد الحاكم العسكري البريطاني مكبلاً إلى منزل الحاج عبود فاضل برفقة عدد كبير من أهل دير الزور والثوار، وكاد أن يقتل الحاكم البريطاني لولا تدخل بعض العقلاء من أبناء المدينة الذين حالوا دون ذلك [2].

طالب الثوار أثناء الاجتماع بالحاكم البريطاني ومعاونه العربي في منزل الحاج عبود فاضل بعقد هدنه مع الثوار وقوات رمضان الشلاش، كما توعدوه أنه في حال عدم خروج الإنكليز من دير الزور، فإن الثوار سوف يقومون بإعدام الضباط والجنود البريطانيين الذين قعوا في الاسر، وخلال تلك المباحثات قامت طائرات بريطانية بقصف دير الزور بالقنابل محدثة دماراً وخراباً كبيراً في البلدة، فقام القائد رمضان الشلاش وقيادات الثورة بتوجيه إنذار إلى القوات البريطانية عن طريق الحاكم العسكري البريطاني المأسور لديهم كان مضمونه أنه في حال عدم توقف القوات البريطانية عن قصف دير الزور بالطائرات فسوف يقوم الثوار بإعدام جميع الضباط والجنود البريطانيين المأسورين لديهم مشترطين عقد هدنة لمدة 24 ساعة[3]. واستطاع الثوار السيطرة على كامل بلدة دير الزور وأضحت القوات العسكرية البريطانية المتواجدة في المدينة تحت رحمة الثوار الذين عاملوا الأسرى من الضباط والجنود البريطانيين معاملة حسنة، كما ذكر الحاكم العسكري البريطاني نفسه [4].

كان موقف الحكومة العربية في دمشق من الثورة على الإنكليز في دير الزور موقفاً مخزياً حيث استنكر الأمير فيصل بن الحسين الذين كان يتواجد في تلك الفترة في العاصمة الفرنسية باريس حيث وصلته أخبار هذه الثورة عن طريق السفير البريطاني في فرنسا، فأرسل رسالة إلى أخيه زيد مستنكراً ما قام به أهالي دير الزور وقوات القائد رمضان الشلاش وجاء في نص الرسالة " إن هذه الأعمال الموجهة ضد حليفتنا بريطانيا العظمى وضد مصالح الأمة العربية هي مخالفة للاتفاق المنعقد في العام الماضي " ، طلب الأمير فيصل من أخيه زيد اعتبار

---

[1] الجندي (1960)، ص: 151.

[2] علوان (1992)، ص: 26.

[3] شوحان (1989)، ص: 84 – 85.

[4] علوان (1992)، ص: 26.

الثوار في دير الزور عصاة وخارجين عن القانون ويجب التصدي لهم ، لكن الثوار لم يعيروا أي اهتمام لموقف الأمير فيصل بن الحسين [1].

قامت الطائرات البريطانية بإلقاء منشورات تضمنت ما جاء في رسالة الأمير فيصل على دير الزور، كما أنذرت الثوار والقائد رمضان الشلاش بضرورة إطلاق سراح الحاكم البريطاني ومن معه من الضباط والجنود الإنكليز وإرسالهم إلى البوكمال، وهددت في حال عدم الاستجابة لمطالبها بقصف دير الزور بالطائرات. رفض الثوار الاستجابة للمطالب البريطانية وقاموا بإطلاق النار على الطائرات البريطانية القادمة لقصف دير الزور من مطار الحبانية في العراق [2].

تشبث القائد رمضان الشلاش بموقفه ورفض الاستجابة للمطالب البريطانية شاقاً عصى الطاعة على الحكومة العربية في دمشق[3]، فبقي الأسرى البريطانيون في دير الزور في قبضته حتى تاريخ 25 كانون الأول عام 1919م حيث غادرها آخر جندي بريطاني إلى عانة ومن ثم إلى بغداد، ولم يكتف الشلاش بذلك بل صرح بوجوب انسحاب البريطانيين إلى ما بعد خمسين ميلاً جنوبي عانة، ويبدو أنه كان ينوي توسيع سيطرته إلى منطقة الموصل وجباية الضرائب بقدر ما يستطيع من المناطق الواقعة تحت سيطرة البريطانيين في العراق[4]، فاستمرت السلطات البريطانية المحتلة في العراق بتحذيره من الأعمال التي وصفتها بالعدوانية الموجهة ضد القوات البريطانية، وتم إنذاره أنه في حالة استمر باجتياز الحدود والتعرض للمناطق الخاضعة للسيطرة البريطانية، فإن الحاكم العام البريطاني في العراق سيقوم باتخاذ التدابير اللازمة ضده، فرد رمضان الشلاش بالإغارة على منطقة البوكمال واستعادها، وكاد أن يفرض سيطرته على منطقة عانة لولا تدخل الحكومة العربية في دمشق التي قامت بإرسال خصمه السياسي مولود مخلص كمتصرف على دير الزور، فضلاً عن الوعود التي قطعها الأمير

---

[1] علوان (1992)، ص: 27.

[2] شوحان (1989)، ص: 85.

[3] شاهين (2008)، ص: 138.

[4] علوان (1992)، ص: 27.

فيصل للبريطانيين بأن متصرفه الجديد في دير الزور سوف يتخذ جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع حوادث أخرى ضد البريطانية في المنطقة[1].

كان لثورة دير الزور نتائج سياسية كبيرة ساهمت في الحفاظ على منطقة دير الزور ضمن أراضي سورية بعد طرد الإنكليز منها كما ساهمت في كسر شوكة البريطانيين في المنطقة، والدليل على ذلك ما أطلقه وزير المستعمرات البريطانية في تلك المرحلة ونستون تشرشل في خطاب ألقاه في مطلع عام 1920م عنما قال "إن لبريطانيا العظمى عدوين في الشرق أحدهما لينين في الشمال والآخر رمضان الشلاش في الجنوب لسلخه دير الزور عن الامبراطورية البريطانية " [2].

### 3 – 2 – 4 ثورة البوكمال 1919 م:

إثر استتباب الأوضاع في دير الزور لصالح القوات المحلية الثائرة بقيادة رمضان الشلاش، والنجاح الكبير الذي تحقق بهزيمة القوات البريطانية واستسلامها، الأمر الذي دفع بشلاش للتفكير في تحرير بقية المناطق التابعة لمتصرفية دير الزور من قوات الاحتلال البريطاني، وخاصة بعد أن حصل على تأييد ودعم زعماء العشائر في المنطقة الذين تعهدوا بمساعدته على طرد القوات البريطانية من المنطقة، فأرسل رمضان الشلاش قوة عشائرية كبيرة بقيادة أخيه إلى البوكمال لتحريرها من القوات البريطانية، وعندما وصلت هذه الأخبار إلى الحاكم السياسي البريطاني لمنطقة الديلم خشي الأخير على قواته من حصار القوات العشائرية لقواته وإبادتها، كونها قوات قليلة العدد والعدة وغير قادرة على التصدي، فأمر القوات البريطانية بالانسحاب منها في 19 كانون الأول 1919م انسحاباً مؤقتاً، فدخلتها قوات العربية فلم تجد فيها أية قوة عسكرية بريطانية. وقد ارتكبت القوات المحررة للبوكمال الخطأ نفسه حين دخلت دير الزور حيث قامت بنهب سرايا الحكومة والأموال التي توجد في خزانتها، وحدث نزاع وخلاف بين زعماء العشائر حول تلك الأموال المنهوبة [3].

---

[1] الجندي (1960) ص: 152.

[2] علوان (1992)، ص: 28.

[3] قدوري (2000)، ص: 70.

لم تدم سيطرة القوات العربية بقيادة رمضان شلاش على البوكمال طويلاً، ففي ٢١ كانون الأول ١٩١٩م استعادت القوات البريطانية السيطرة عليها بعد أن أعادت تنظيم نفسها واستقدمت تعزيزات كبيرة بالعتاد والرجال والسلاح، وخلال تقدمها باتجاه البوكمال جرت معركة حامية الوطيس بينها وبين قوات الشيخ عبد الدندل شيخ العكيدات في منطقة البوكمال في منطقة الضبيعة حيث كمن الشيخ عبد الدندل مع قواته على طريق القوات البريطانية، وبعد قتال شرس استطاعت القوات البريطانية هزيمة قوات الشيخ عبد الدندل وقتلت الكثيرين منهم، وتعرض الشيخ عبد الدندل إلى إصابات بالغة أدت إلى وفاته[1].

تشير بعض المصادر التاريخية إلى أن رمضان شلاش بعد أن حقق انتصاره في دير الزور، واعتراف الحكومة البريطانية له بالحدود الجديدة ظل يتحرش بالقوات البريطانية، كما عمد إلى تحريض العشائر على قطع الطرق ونشر الفوضى في منطقة النفوذ البريطاني حول عائه والبوكمال، وفي كانون الثاني عام ١٩٢٠م هاجمت مجموعة من عشيرة العكيدات بلدة البوكمال ونهبوا عدة بيوت لأشخاص معروفين بولائهم للبريطانيين، ثم انسحبوا منها بعد أن قتل أحد رؤسائهم محمد الدندل، فاضطرت الحكومة العربية في دمشق إلى عزل رمضان شلاش على إثر هذه الواقعة، وعينت مولود مخلص مكانه[2].

كان لاستشهاد الشيخ عبد الدندل أثره الكبير على تطور مجرى الأحداث السياسية والعسكرية في منطقة دير الزور والعراق حين تحولت عشائر العكيدات وحلفائهم، وخاصة قبيلة الحسون بزعامة الشيخ المجاهد مشرف الدندل إلى أهم قطب عسكري ومادي للثورة بعد ذلك، وشكلت قيادة مشرف الدندل الثورية قوة خطر شديد على الاحتلال البريطاني ثم الفرنسي من بعده في منطقة دير الزور وما حولها، ولم يدرك البريطانيون الخطأ الجسيم الذي ارتكبوه بقتلهم للشيخ عبد الدندل ، وما أفرزته من نتائج عكسية عليهم بسبب اجتماع عشائر العكيدات على مقاتلتهم، كما جعلت من الثائر الشيخ مشرف الدندل ألد خصوم بريطانيا في المنطقة[3].

---

[1] العمري (1925)، ص: 344.

[2] الوردي (د، ت)، ص: 135.

[3] شاهين (2008)، ص: 140.

حاولت القيادة البريطانية في المنطقة استدراك الخطأ وتصحيحه باسترضاء الشيخ مشرف الدندل، فعرضت عليه تسوية الأمر وأدخلت بعض من زعماء العشائر كوسطاء لحل الأمر سلمياً بين الطرفين عن طريق دفع الدية، وكان آخر تلك الواسطات ما قام به أحد كبار شيوخ عنزه في منطقة العماره في العراق الذي حمل رسالة من قيادة الجيش البريطاني في العراق إلى مشرف الدندل يعرضون عليه دفع الدية المطلوبة لعقد الصلح معه، لكن الشيخ مشرف رفض تلك الوساطة والوساطات الأخرى وبقي مصراً على مقاتلة البريطانيين [1].

**- معركة المجرود:**

قامت عشيرة الحسون بإبعاد الشيخ مشرف الدندل الذي تسلم قيادة الثورة بعد مقتل أخيه عبد الدندل إلى قرية العشارة، وذلك لحمايته من القتل وطلبوا منه المشورة وتسلم قيادة عشيرة الحسون ثلاثة أشخاص وهم: أسود المصيخ، ومليشان الحمد، وعبيد الفارس، وقرروا الثأر من البريطانيون وحدهم دون بقية عشائر البوكمال الأخرى، وقرروا أنه بعد أخذ الثأر من البريطانيون لا مانع لديهم من مشاركة العشائر الأخرى بالنضال ضد المستعمر البريطاني، وبطبيعة الحال كان هذا القرار خطأ فادح حيث جعل جماعات وعشائر أخرى تقوم بأعمالها الحربية منفردة، وهذا الأمر اعتبر سلبية من سلبيات الثورة[2].

شعر البريطانيون بالريبة والشك مما يدبر لهم بالخفاء، لذلك قرروا إرسال قافلة من السيارات المصفحة والبغال تسير ببطء إلى عانة في العراق لجلب المدفعية الثقيلة، وعندما أخذت القافلة تحتشد، نقل طبيب محلي من سكان المنطقة كان يعمل في الجيش البريطاني الأخبار إلى الثوار وأخبرهم بموعد انطلاق الحملة ضدهم، وقدر عدد الجنود البريطانيين الذين كانوا يحرسون القافلة بحوالي مئتي جندي [3].

تجمعت قوات الحسون أسفل جبل الباغوز بين الأدغال، وأعدوا مجموعة من السفن لنقلهم إلى الضفة الأخرى من نهر الفرات من قرية السويعية لملاحقة القافلة البريطانية في سهل المجرود، فعبرت السفينة الأولى وعلى متنها

---

[1] قدوري (2000)، ص: 70.

[2] شاهين (2008)، ص: 143 – 145.

[3] الفارس (1993)، ص: 91

مجموعة من أهالي قرية السويعة، وقسم من الحسون، وفي هذه الأثناء هبت عاصفة قوية أعادت بعض السفن إلى الضفة التي انطلقت منها، فوجد الثوار أنفسهم وجهاً لوجه مع القوات البريطانية، فتدبروا أمرهم ريثما تصل السفن الأخرى، وبدوءا بالتسلل إلى التلال المحيطة بالطريق حتى أصبحت القافلة في مرمى نيرانهم، فأطلقوا النار على القوات البريطانية، فقتل ثلاثين جندياً من البريطانيون، وحاصروا الباقي وضيقوا الخناق عليهم، وفي هذه الأثناء قامت طائرة قادمة من عانة، وقصفت المكان وجرحت بعض الثوار، وقتلت عائلة بأكملها، وفي جبل الباغوز كان يكمن شخص يدعى هلال الكحيلات، فمرت طائرة إنكليزية كانت تحاذي الجبل فأطلق عليها النار من بندقيته فأسقطها[1].

في تلك الأثناء تمكنت السفن الأخرى من العبور بقيادة محمد الهامة، وأنجدت القوات العشائرية المحاصرة، كما قام مجموعة من شباب البومحل من الديلم بإطلاق النار على الجيش البريطاني من ناحية القائم، فانطلق قسم من الثوار للالتفاف خلف الجيش، فاعتقد البريطانيون أنهم محاصرون، فأصدرت القيادة البريطانية أمراً بالانسحاب إلى داخل مدينة البوكمال، وقد قدر عدد القتلى والجرحى في صفوف البريطانيون بحوالي تسعين جندياً، وغنم الثوار مجموعة من البنادق والرشاشات [2].

**- معركة النسورية:**

تمركزت القوات البريطانية في قلعة الصالحية بعد سلسلة من الأحداث الدامية في دير الزور والميادين والبوكمال، وتأزم الموقف ولم يعد الجيش البريطاني يجرؤ على استخدام الطرق العامة، لذلك استخدم الطريق القديم الذي يمر بالبادية، وفي شهر نيسان 1919م قررت عشائر الدميم من البوكمال والشعيطات والمجاودة التصدي ومواجهة الجيش البريطاني وقطع طريق إمداده ما بين دير الزور وعانة، فتوجهوا إلى قريتي المصلخة المسلخة والمجاودة وانتشروا في موقع يدعى النسورية على الضفة الغربية لنهر الفرات، بمحاذاة البادية، وكان يوجد في هذا الموقع مجموعة من التلال والوديان المتناثرة، وأشهر هذه الوديان وادي المذبحة (وادي جالي) وتل النسورية، فتمركزت

---

[1] الفارس (1993)، ص: 20 -23.

[2] شاهين (2008)، ص: 144- 145.

الشعيطات في القسم الشمالي من الجبهة، والدميم والمجاودة في القسم الأوسط والجنوبي منها، ودارت معركة النسورية ما بين الشعيطات والدميم والمجاودة من جهة وبين الجيش البريطاني من جهة أخرى على مدى ثلاث أيام[1].

كانت المعركة كر وفر بين الطرفين ففي اليوم الأول للمعركة التحمت قوات الجيش البريطاني بالشعيطات ودارت معركة عنيفة خسرها الجيش البريطاني في البداية، وقتل فيها ضابط بريطاني، وعندما وصلت تعزيزات إلى الجيش البريطاني داهم الجيش الموقع بالآليات والخيالة وحاصر مقاتلاً شرساً من أبناء الشعيطات يدعى سنادي السهو، فقتلوه مع مجموعة من الرجال، بعد أن تم قتل عدد من الجنود البريطانيين، فشن الدميم والشعطيات والمجاودة هجوماً معاكساً على الجيش البريطاني، فقتلوا عدداً منهم، وفي اليوم الثاني والثالث وصلت تعزيزات بريطانية جديدة، فحصنت قوات الجيش البريطاني مواقعها بالمدفعية وحاصروا القوات العشائرية واستطاعوا القضاء عليهم، بعد أن خسروا في المعركة ما يقارب مئة جندي وعدداً من الضباط، ورداً على الخسائر التي منيت بها القوات البريطانية في معركتي المجرود والنسورية قامت بقصف كافة قرى البوكمال من الشعيطات والبحرة وهجين حتى السويعية والباغوز بالمدفعية والطائرات، فهدمت المنازل وقتل كثير من الناس[2].

ارتأت القيادة العسكرية البريطانية في المنطقة أنه لم يعد بالإمكان البقاء في الجزيرة السورية بعد الخسائر الكبيرة التي منيت بها في المعارك الأخيرة نتيجة الثورات التي قامت ضدها في مناطق دير الزور، فقررت ترك دير الزور نهائياً والانسحاب إلى العراق فانسحب الإنكليز من البوكمال في 27 كانون الأول عام 1919م حتى منطقة القائم العراقية، وهي الحد الفاصل الذي أقامه الإنكليز [3].

## 3 – 3 التأثير النضالي المتبادل بين حركتي التحرر السورية في الجزيرة السورية وحركة التحرر العراقية (ثورة العشرين العراقية 1920 م):

---

[1] الفارس (1993)، ص: 90.

[2] شاهين (د، ت)، ص: 146– 147.

[3] الفارس (1993)، ص: 100.

كان نجاح القوات العشائرية العربية في تحرير دير الزور من نير الاستعمار البريطاني عاملاً من العوامل الأساسية التي ساعدت على تطور الحركة الوطنية في العراق حيث ساهمت في تعجيل إعلان الثورة في العراق ضد القوات البريطانية، خاصة مع ازدياد نشاط جمعية العهد التي كانت قد تأسست في العراق، وكانت مناهضة الاستعمار البريطاني حيث اتخذت هذه الجمعية من دير الزور مقراً لأعمالها ونشاطها، ومركزاً لنشر دعايتها ضد الاستعمار البريطاني، وذلك لقربها من الحدود ولوجود رمضان الشلاش فيها [1].

بدأت جمعية العهد في توزيع المناشير المناهضة للوجود البريطاني في العراق التي كانت تذاع في مختلف المدن العراقية، وتنتشر بين فئات الشعب العراقي كافة، وبعد أن رأت الجمعية أن الفرصة قد أصبحت مواتية لإعلان الثورة أوعزت إلى بعض الضباط العراقيين في الجيش أن يستقيلوا ويتجهوا إلى دير الزور لتشكيل العصابات التي ستكون مهمتها قتال البريطانيين وطردهم من العراق، فقصد في تلك الأثناء دير الزور ثلاثة من أنصار جمعية العهد في سورية وهم : جميل مدفعي، وعلي جودت الأيوبي، وتحسين علي في محاولة منهم لإزالة الخلاف بين رمضان الشلاش ومولود مخلص حاكم لواء الزور الجديد، ولإنشاء مركز لقوى الثورة وتنظيم العصابات، وقد قاموا بهذه المهمة وبدأت الثورة في العراق، فساعد الانتصار الذي حققه الشلاش على تأجيج نار الثورة بسرعة، فقد كان للانتصار الأثر البالغ في الرأي العام العراقي، وبخاصة بين عشائر الفرات الأوسط حيث أخذت الإشاعات والأخبار تروج بين السكان المحليين عن قوة الثوار العرب والانتصارات الكبيرة التي يحققوها على القوات البريطانية[2].

بدأت الجرائد العراقية بالتحريض على الثورة في الوقت الذي قام فيه جميل بك مدفعي وجماعته بغارات على خطوط المواصلات البريطانية، وفي 24 آذار 1920م قام بحرق القطار بالقرب من عين الدبس (جنوب الشرقاط) بعد ذلك عقد في 2 حزيران اجتماع وطني في منطقة تلعفر، وهي قرية منعزلة تقع غرب الموصل، وفيها تم الاتفاق للقضاء على الدرك البريطانيين الموجودين فيها من قبل الدرك العربي قبل وصول جميل المدفعي

---

[1] شاهين (د، ت)، ص: 149.

[2] الوردي (د، ت)، ص: 148 – 151.

إليها، وعند وصوله تم القبض على معاون الحاكم العسكري البريطاني في المنطقة الذي كان يقوم بجولة فيها واقتيد أسيراً إلى تلعفر، لكنه حاول الهرب في الطريق عندما شاهد سيارتين مصفحتين بريطانيتين فتم قتله، كما تم تدمير السيارتين العسكريتين البريطانيتين[1].

تشير بعض المصادر التاريخية إلى أن رمضان الشلاش كان له دور كبير مع جميل مدفعي في تحرير منطقة تل العفر من الاحتلال البريطاني، وعندما وصلت أنباء التطورات السياسية والعسكرية المستجدة في مناطق الحدود السورية العراقية إلى مسامع الحكومة العربية في دمشق، قامت الأخيرة بإرسال برقية إلى المندوب السامي البريطاني في العراق أعربت فيها عن أسفها لإحراق القطار وتنصلت تنصلاً تاماً مما قام به الثوار العراقيون، وتعهد رئيس الوزارة العربية في دمشق بأنه سوف يتم استدعاء رمضان الشلاش إلى دمشق، وأنه سيتم نقل مولود مخلص من دير الزور[2].

يمكن القول بأن ثورة عام1920م العراقية قد جرى الإعداد لها في سورية، وفي دير الزور بالذات، وتعتبر ثورة دير الزور عام 1919م التي قادها رمضان الشلاش من الأسباب المهمة لقيام ثورة العشرين في العراق ضد الإنكليزي حيث ساهمت هذه التطورات مجتمعة في اندلاع نيران الثورة العراقية الكبرى عام 1920م، كما أدى تحرير دير الزور وطرد البريطانيين منها وتسليم السلطات البريطانية بسياسة الأمر الواقع التي فرضها الثوار العرب في دير الزور في تشجيع انفجار الثورة العراقية. يضاف إلى ذلك إن قيام الحكومة العربية في دمشق بتسليم بعض العراقيين مناصب عالية فيها كان من العوامل المهمة التي أدت إلى تشكيل الثورة العراقية، فقد رأى الضباط العراقيين في الحكومة العربية أن الواجب يحتم عليهم تخليص العراق وتحريره من الاحتلال البريطاني، لذلك أعادوا تشكيل جمعية العهد، واتخذوا من دير الزور مقراً لها، وذلك لقربها من الأحداث السياسية في العراق، وباشروا الاتصال بكافة فروعها في الموصل وبغداد، وعانة الرمادي وتل عفر، وإرسال المناشير والتعليمات لهذه المراكز، وعندما بدأت الثورة العراقية اتخذت من دير الزور قاعدة لانطلاق الهجمات داخل العراق، فقررت جمعية

---

[1] قدوري (2000)، ص: 108 – 112.

[2] الوردي (د، ت)، ص: 156 – 160.

العهد تعيين لجنة لإدارة الحركات ضمت كلاً من جميل المدفعي ، وعلي جودة الأيوبي من دمشق، وتحسين علي من حلب وسافرت اللجنة مع مجموعة من الضباط والجنود العراقيين المسرحين وصلوا إلى دير الزور من العراق للاشتراك في الثورة[1].

باشرت اللجنة بتأليف مجموعات مقاتلة متعددة، فأرسل البعض منها إلى أعالي الفرات كما ساعد شيوخ قبيلة العقيدات والديلم نجرس القعود ومشرف الدندل، فقاموا بقطع الطرق ومهاجمة الإنكليزية ما بين عانة ودير الزور [2]، وقفت عشائر دير الزور إلى جانب الثورة العراقية من خلال إمدادهم بالسلاح والمؤن وإيواء الجرحى والهاربين [3]. لم يتمكن مولود مخلص من فعل أي شيء لإعادة الأمن والاستقرار إلى دير الزور، فعمت الفوضى والاضطرابات في دير الزور والمناطق التابعة لها، وعلى أثر ذلك قام وجهاء دير الزور وشيوخ القبائل بتشكيل حكومة أهلية محلية برئاسة الحاج فاضل العبود، وذلك في 9 تشرين الثاني عام 1920م، عند تسلمه مقاليد الحكم والسلطة في المتصرفية قام الحاج فاضل العبود بتسليم السيد خلوف العبد الحميد منصب رئاسة البلدية، ثم شكل مجلساً لإدارة المتصرفية مكون من: فرحان الفياض محمد الحسين، وحاج رشيد العزاوي، وخضر لطفي، وياسين الطبال، ومحمد الهنيدي[4].

عاشت دير الزور خلال فترة تشكيل هذه الحكومة المحلية الجديدة فترة قصيرة من الأمن والاستقرار في ظل هذه الحكومة والتي لم تدم مدة حكمها طويلاً، وذلك بسبب الاحتلال الفرنسي لدير الزور[5]، الأمر الذي حدا بأهالي دير الزور لمقاومة المستعمر الجديد، وفي هذه الأثناء انضم الشيخ محمد سعيد العرفي، ومحمد أمين العليوي إلى المجموعة التي شكلها ثابت العزاوي وتحسين الجوهري، وكان الهدف منها تخليص دير الزور ومساعدتها على الخروج من وضعها الكارثي المتمثل بالانقسامات العشائرية، والنهوض بها، فأصبحت هذه المجموعة منظمة

---

[1] الفارس (1993)، ص: 104-105

[2] قدوري (2000)، ص: 115.

[3] الفارس (1993)، ص: 106

[4] شاهين (2008)، ص: 153.

[5] شوحان (1989)، ص: 87.

سرية مؤلفة من أربعة أشخاص مجتمعين سياسياً وفكرياً، ثم بعد ذلك انضم إليها لاحقاً كلاً من محمد الفراتي ونجم العبد الله الدرويش، وكامل الحسيني، ومحمد العياش وغيرهم[1].

## الفصل الثالث:

## النضال الوطني التحرري في الجزيرة السورية ضد الانتداب الفرنسي بين عامي 1920-1936م

أعلن الأمير فيصل قيام الحكومة العربية الأولى في دمشق باسم والده الشريف حسين، في الوقت نفسه كان الحلفاء يسعون لتنفيذ اتفاقية سايكس بيكو حيث قامت الجيوش الفرنسية باحتلال المدن الساحلية في سورية ولبنان، بينما سيطر الانكليز على بقية المدن الداخلية كدير الزور، باستثناء دمشق وحمص وحماه وحلب التي بقيت تحت الحكم العربي الجديد حتى تاريخ 24 تموز عام 1920م، عندما دخلت القوات الفرنسية مدينة دمشق في أعقاب انتصارها على القوات العربية التي كانت بقيادة يوسف العظمة في معركة ميسلون، لتنتهي مرحلة الحكم العربي في سورية، ولتدخل البلاد مرحلة تاريخية جديدة خضعت فيها سورية للانتداب الفرنسي[2].

### 1. الاحتلال الفرنسي لسورية عام1920م، واكمال السيطرة الفرنسية على الجزيرة السورية:

---

[1] شاهين (2008)، ص: 153

[2] إسماعيل (1998)، ص: 79.

عقد المجلس الأعلى للحلفاء اجتماعاً طارئاً في مدينة سان ريمو الإيطالية في الفترة الواقعة ما بين 19 إلى 26 نيسان عام 1920م[1]، بمشاركة كل من رئيس الحكومة البريطانية لويد جورج والرئيس الفرنسي مليران ومندوبون عن كل من إيطاليا واليابان، ولم ترسل الولايات المتحدة ممثلين لها لحضور المؤتمر، وكان الهدف الأساسي من انعقاد هذا المؤتمر وضع اتفاقية خاصة بالدولة العثمانية، فتم وضع اتفاقية سيفر، وخصصت المادة 94 منها لوضع سورية والعراق حيث نصت على الاعتراف بالعراق وسورية بلدين مستقلين معترفٌ بهما اعترافاً مؤقتاً طبقاً للفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم على أن تتلقيا العون والمشورة في الإدارة من قبل دولة منتدبة إلى أن تصبح الدولتان قادرتان عن إدارة شؤونهما دون الحاجة إلى العون والمساعدة من قبل الدولتان المنتدبتان[2].

أقر المؤتمر وضع سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي والعراق والاردن وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وفي 27 من شهر نيسان عام 1920م، أبلغ الجنرال اللنبي الأمير فيصل بمقررات مؤتمر سان ريمو، وفي 30 من الشهر نفسه أرسل الرئيس الفرنسي ميليران برقية إلى الأمير فيصل أكد فيها عزم فرنسا واستعدادها على تنفيذ المهام الموكلة إليها في سورية المتمثلة في تقديم كامل الدعم والمساعدة للحكومة السورية[3].

كانت مقررات مؤتمر سان ريمو ضربة قوية للآمال الوطنية للشعب العربي في استقلال سورية ووحدتها، فعمت المظاهرات والاحتجاجات المدن السورية، وأتفق الوطنيون على رفض هذه القرار جملة وتفصيلاً[4]، وأبلغ الملك فيصل، الذي بدروه رفض هذه المقررات تحت الضغط الشعبي، الجنرال اللبني برفضه القاطع لتلك المقررات، معتبراً أنها مخالفة لأماني الشعب وتطلعاته في استقلال سورية ووحدتها ومخالفته الصريحة لوعود الحكومة البريطانية واتفاقها مع والده الشريف حسين، كما أرسل رسالة أخرى إلى رئيس الحكومة البريطانية لويد جورج مشابه في مضمونها لرسالته السابقة للجنرال اللنبي، كذلك أرسل رسالة إلى الرئيس الفرنسي رداً على رسالته

---

[1] جورج (1987)، ص: 419.

[2] أولريخسن (2016)، ص: 287.

[3] سلطان (1987)، ص: 322.

[4] طقوش (2014)، ص: 43.

السابقة أكد فيها رفضه لقرار سان ريمو الذي جزأ سورية، ويبدو أنه كان متأمل بالحصول على مساعدة الحكومة الفرنسية فيما يتعلق بمسألة فلسطين، وأبدى استعداده على قبول العون والمشورة من الحكومة الفرنسية في حال اعترفت الحكومة الفرنسية باستقلال سورية ووحدتها رابطاً موضوع سفره إلى أوروبا برد الحكومة الفرنسية على رسالته[1].

جاء الرد الفرنسي عبر رسالة وجهها الرئيس ميليران بأن شؤون سورية أصبحت تابعة للحكومة الفرنسية بعد صدور قرار الانتداب، وأن الحكومة الفرنسية تسعى لمساعدة الملك فيصل، لكنه اتخذ موقف التصعيد ضد الحكومة الفرنسية وقواتها الموجودة في سورية، بدعمه للثائرين ضد القوات الفرنسية، لذلك يرى الرئيس الفرنسي أنه لا فائدة من قدوم فيصل إلى أوروبا، باعتباره حدد شروطه التي لا يمكن أن تقبل بها الحكومة الفرنسية. في تلك الاثناء كان الجنرال غورو يجهز قواته في لبنان تحسباً لأي طارئ يحصل في سورية، خاصة مع ازدياد العداء للفرنسين، لذلك طالب الحكومة الفرنسية بزيادة عدد قواته ليكون على أتم الاستعداد للتدخل في سورية عندما يستدعي الأمر ذلك[2].

أضحت القوات الفرنسية بقيادة غورو على أتم الجاهزية، خاصة بعد توقيع الهدنة مع الأتراك في كليكيا[3]، فأخذ غورو يعيد تنظيم قواته تمهيداً للزحف المرتقب باتجاه دمشق للقضاء على الحكم العربي فيها، وفرض السيطرة الفرنسية على كامل سورية بعد أن ضمنت الحكومة الفرنسية موافقة الحكومة البريطانية، وعدم معارضتها للأعمال الفرنسية في سورية، في الوقت الذي كان بعض الساسة العرب في دمشق يعتقدون أن الحكومة البريطانية لن تسمح للفرنسيين بالسيطرة على سورية الداخلية[4].

تواردت إلى مسامع الحكومة العربية في دمشق أخبار الحشود العسكرية الفرنسية التي تتمركز على الحدود الشرقية لزحلة وقرب مدينة حلب، فقرر فيصل السفر إلى أوروبا بعد أن قام بإرسال برقية إلى الجنرال اللنبي يخبره

---

[1] سلطان (1987)، ص: 329.

[2] إسماعيل (1998)، ص: 79

[3] مالكوم (1998)، ص: 352.

[4] قاسمية (1982)، ص: 196

فيها بخشيته من قوع هجوم فرنسي وشيك على دمشق وحلب[1]، وطلب ضمانات من الحكومة البريطانية بعدم قيام الفرنسيين بالهجوم على دمشق اثناء غيابه في اوروبا، كما أرسل مندوباً له إلى بيروت ليخبر الجنرال غورو بعزم الأمير فيصل على السفر إلى أوروبا، لكن غورو أبلغ موفد فيصل بأن على الأخير البقاء في دمشق بانتظار رسالة هامة سوف تبعث له من قبل الحكومة الفرنسية[2].

تسارعت الأحداث مع وصول بعض التسريبات عن مضمون الرسالة الفرنسية والنقاط التي تتضمنها والتي كان من أهمها تسليم سكة حديد رياق حلب للقوات الفرنسية، وقبول الانتداب الفرنسي والغاء التجنيد الإجباري، وقبول الأوراق النقدية الفرنسية التي أصدرها البنك السوري، ومعاقبة قيادات الحركات الثورية المقاومة للقوات الفرنسية، وعدم تقديم أي شكل من اشكال الدعم لها. حاول فيصل الاتصال بالقناصل الأوروبيين وحثهم على التدخل لإنقاذ سورية من الخطر الفرنسي المحدق بها، لكن اتصالاته لم تلق اي جواب خصوصاً مع بدء الزحف الفرنسي باتجاه دمشق، في الوقت نفسه كان المؤتمر السوري العام يراقب التطورات الطارئة، وبقي على اتصال دائم بالملك فيصل والحكومة العربية[3].

وصلت الرسالة الفرنسية الرسمية التي عرفت لاحقاً في المصادر التاريخية باسم انذار غورو إلى الحكومة العربية في دمشق في 14 تموز والتي كان من أبرز نقاطها أن الانتداب من وجهة نظر فرنسا يمكن أن يتوافق مع وجود حكومة عربية في دمشق، إضافة إلى تسليم سكة حديد حلب للقوات الفرنسية مع كامل محطاتها في رياق وبعلبك وحمص وحماه[4]، والغاء التجنيد الإجباري، وتسريح القوات العسكرية الموجودة، وقبول العملة الورقية الفرنسية، وتأديب الثوار المناهضين للقوات الفرنسية، ويشترط في الانذار قبول الحكومة العربية لجميع بنوده كاملة دون تجزئة أو تحريف أي بند[5].

---

[1] Tibawi, A, (1967), p 115.

[2] الأرمنازي (1954)، ص: 11 – 12.

[3] القوزي (1999)، ص: 22 – 23.

[4] هواش (2005)، ص: 45.

[5] قاسمية (1982)، ص: 198.

أمهل غورو حكومة فيصل أربعة ايام لتنفيذ مضمون المذكرة الفرنسية بحيث تنتهي المهلة في منتصف 17 – 18 تموز، وعلى الرغم من قبول فيصل وحكومته لشروط هذا الانذار، فإن القوات الفرنسية بقيادة الجنرال غورو قامت باجتياح المناطق الواقعة تحت الحكم العربي متوجهة إلى دمشق بقصد احتلالها، فالتقت بالقوات العربية بقيادة يوسف العظمة في منطقة ميسلون حيث جرت معركة غير متكافئة انتهت بانتصار الفرنسيين، ومواصلة زحفهم باتجاه دمشق مدعومين بالطائرات والدبابات، فدخولها في 24 من شهر تموز عام 1920م، وترافق ذلك مع سيطرة القوات الفرنسية على معظم المناطق والمدن السورية [1].

بعد الاحتلال الفرنسي لدمشق وغيرها من المدن السورية تم إعداد حملة عسكرية كبيرة لفرض السيطرة الفرنسية على دير الزور وغيرها من مناطق الجزيرة السورية، باعتبار أن مدينة دير الزور تشكل المركز الإداري والاقتصادي وعقدة المواصلات الحيوية في الجزيرة السورية، وكان وجهاء المدينة وأعيانها قد ألفوا في تشرين الأول عام 1920م حكومة محلية بزعامة فاضل العبود بدعم من الأمير مجحم بن مهيد وشيوخ عشيرة البقارة [2].

كما ذكرنا سابقاً كان تشكيل الحكومة المحلية والدعم الذي حظيت به من قبل الأمير مجحم بن مهيد المرتبط مع الفرنسيين بعدة اتفاقيات يعني الموافقة الضمنية لهذه الحكومة على دخول الفرنسيين إلى دير الزور، وهذا ما حدث بالفعل، فبعد مرور أربعة أيام على تشكيل هذه الحكومة دخلت قوات فرنسية إلى المدينة بقيادة الضابط ترانغا تؤازره قوات مجحم بن مهيد وقوات محمود إبراهيم الملي، فحاولت القوات التركية الكمالية المتحالفة مع حكومة الرقة العربية اقتحام المدينة وطرد الفرنسيين منها، لكن القوات الفرنسية وقوات الأمير مجحم ومحمود الملي تمكنت من صد القوات المهاجمة ودحرها[3].

قامت السلطات الفرنسية بعد احتلالها لدير الزور بإلحاق اللواء بحكومة حلب، لكنها قررت لاحقاً جعلها لواء مستقلاً يتبع إليه إقليم الجزيرة الوسطى السورية بالكامل ويتمتع بالاستقلال الذاتي على أن يرتبط بالمندوب الفرنسي في حلب، وفي شهر تشرين الثاني عام 1920م، نظم اللواء حيث جرى تقسيمه إلى أربعة أقضية وهي

---

[1] المنسي (1990)، ص: 15.

[2] عياش (1989)، ص: 154.

[3] علوان (1992)، ص: 32 – 33.

دير الزور والميادين والبوكمال وتدمر التي كانت موجودة سابقاً إبان الوجود العثماني، وأضيف إليها قضاء الخابور وقضاء الحسكة مع مراكز ونواحي الشدادي وتل الحميدي، وارتبط إحداث الأقضية الجيدة بالخطة الفرنسية لاستكمال سيطرتها على كامل الجزيرة السورية وإخضاعها للسيادة الفرنسية الجيدة، وبهدف جذب العشائر البدوية في منطقة الجزيرة لجأت السلطات الفرنسية إلى تعيين زعماء العشائر مديرين للنواحي، وبدأت البعثات الفرنسية تتوافد إلى منطقة الجزيرة بهدف جمع المعلومات عن هذه المنطقة، فكان من أهم النتائج التي توصلت إليها أن هذه المنطقة تمتلك مقومات اقتصادية كبيرة من الناحية الزراعية تؤهلها لتصبح مخزن غلال سورية، وهذا ما انعكس لاحقاً على السياسات الفرنسية في الجزيرة السورية[1].

تطلع الفرنسيون بعد سيطرتهم على مدينة دير الزور إلى إكمال السيطرة الفرنسية على كامل الجزيرة السورية معتمدين على حلفائهم في المنطقة، فتطلعت للسيطرة على مدينة الرقة وانتزاعها من حاكمها حاجم بن مهيد غير أن جميع المحاولات الفرنسية باءت بالفشل، ولم تتمكن القوات الفرنسية من فرض سيطرتها على الرقة، إلا بعد توقيع اتفاق فرانكلان بويون مع الأتراك الذي أنهى حالة القتال بين الفرنسين والأتراك [2]، وبالتالي تخلى الأتراك عن دعم حاجم بن مهيد الذي أضحى وحيداً في مواجهة القوات الفرنسية التي تمكنت من السيطرة على رأس العين ومناطق أخرى في الجزيرة، قبل أن يتمكنوا من دخلوا الرقة في 16 كانون الأول عام 1921م حيث تم إلقاء القبض على حاجم، وتمت محاكمته في حلب، لكن ابن أخيه مجحم توسط له، فأطلق سراحه وغادر ليستقر في حماه إلى أن توفي في عام 1927م[3]. مما يعني أن ما كانت تعاين ثورات الشمال والساحل السوري من نقص الأسلحة والمعدات هو واحد، وأن الداعم التركي قد توقف عن دعم الثوار السوريين بالسلاح بعد تسوية خلافاته مع الفرنسيين، وهذا ما سيدفع إلى توحيد النضال ضد الفرنسيين في مختلف المناطق السورية.

## 2. النضال الوطني السوري المسلح في الجزيرة ضد المستعمر الفرنسي ما بين عامي 1920-1936م:

---

[1] باروت (2013)، ص: 144.

[2] مالكوم (1998)، ص: 352.

[3] علوان (1992)، ص: 37.

## 2 – 1 ثورة البوعمر والبوخابور 1921م:

بعد أن أتم الفرنسيون فرض سيطرتهم على دير الزور والأقضية والنواحي التابعة لها شرعوا يتدخلون في الشؤون الداخلية للقبائل والعشائر البدوية التي كانت ترفض هذه التدخلات ولا تخضع إلا لسلطة زعامتها القبلية، فاحتجت تلك القبائل لدى السلطات الفرنسية على هذه التدخلات وبدأت المناوشات بين الطرفين، عندها قررت السلطات الفرنسية المحتلة استخدام القوة العسكرية لضرب تلك القبائل، وإخضاعها للحكم الفرنسي المباشر مستخدمة الطائرات والمدفعية، فضلاً عن الخيالة والمشاة في حملتها العسكرية ضد القبائل الرافضة الخضوع للسيطرة الفرنسية[1].

كانت عشيرتي البوعمر والبوخابور في مقدمة العشائر التي حاولت السلطات الفرنسية التدخل في شؤونها الخاصة بدءاً من عام 1921م، وعندما قاومت تلك العشائر هذه التدخلات قررت السلطات الفرنسية المحتلة تأديب هذه العشائر عبر إرسال حملة عسكرية كبيرة لإخضاعها، وكانت السلطات الفرنسية في أعقاب احتلالها لدير الزور قد فتحت باب التطوع لأفراد القبائل البدوية ضمن صفوف الجيش الفرنسي المتواجد في دير الزور، فأخذ السكان المحليون بالتطوع في هذا الجيش الذي كان معظم أفراده من أبناء الوطن المحتل، فأطلق عليه المليس، أما أهالي دير الزور فقد أطلقوا عليه اسم المليشيات الوطنية[2].

أصدرت القيادة العسكرية الفرنسية في دير الزور أمراً بمهاجمة قرى العبد والجفرة والجبيلة والبوعمر القائمة بالقرب من مطار دير الزور، وتم تعين الكولونيل أوريشان قائداً على هذه الحملة العسكرية التي تألفت من عدة بطاريات مدفعية وكتائب من الخالية والرماة والمشاة[3]، وتم إحاطة إعدادات هذه الحملة وأماكن توجهها بسرية مطلقة، إلا أن أحد الجنود السوريين من المتطوعين في الجيش الفرنسي العامل في دير الزور من أبناء المدينة أفشى أمرها إلى أحد الأعيان الذي يدعى عبد الصمد الشافي الذي كان يعمل أميناً لصندوق مالية دير الزور، فقام الأخير بإخبار أحد أصدقائه من عشيرة البوعمر بموضوع الحملة التي ستقوم بمهاجمة القرى التي تقطنها عشيرة

---

[1] شاهين (2008)، ص: 159.

[2] علوان (د، ت)، ص: 42.

[3] شاهين (2008)، ص: 159.

البوعمر، والذي قام بدوره بنقل الخبر إلى أفراد عشيرته في قرية العبد، فسارع أهالي القرية إلى إخبار أقربائهم في القرى المجاورة التي سوف تقوم الحملة بالهجوم عليها، وذلك من أجل أخذ الحيطة والحذر والقيام بالاستعدادات والتدابير الكافية لمواجهة الحملة الفرنسية، قبل أن يهجم الفرنسيون على تلك القرى بشكل مفاجئ[1].

انتشرت أخبار الحملة بسرعة كبيرة بين الناس في القرى المستهدفة عن الهجوم الفرنسي، فتم عقد اجتماع بين كبار الوجهاء والقادة في هذه القرى بزعامة الشيخ عيبان الجنيد وحضره كلاً من ثويني الجنيد ومحمد العكاب وحمادي العبد الله وحزام العساف وكبلان المشهور وسالم الدرويش وعبد الله الأهلص والشيخ حمود الحمادي وخضر العجيل وعبود الصياح حيث عمل هؤلاء على تنظيم الثوار استعداداً لمواجهة الفرنسين[2].

بدأ الهجوم الفرنسي في صبيحة يوم 28 أيلول 1921م، عندما قامت القوات الفرنسية بقيادة ريشان بمهاجمة قرية البوعمر، وعندما وصلت إلى قرية المريعية أرسل قائد الحملة الفرنسية رسولاً إلى الثوار للمفاوضات، وعند فشل المفاوضات قرر الضابط ريشان العودة، وخلال تراجع القوات الفرنسية أطلقت رصاصة من قبل أحد الثوار، فوقعت معركة كبيرة بين الطرفين هرب خلالها الفرنسيون بعد مقتل القائد ريشان وغنم الثوار الكثير من الأسلحة والمعدات الحربية، وعلى راسها مدفعين كبيرين، ليتمركز الثوار بعد تلك المعركة في موقع يقال له الشروفية، وهو تل يساعدهم في عمليات الاستطلاع ومراقبة التحركات الفرنسية، فضلاً عن أهميته من الناحية الحربية عند وقوع الاشتباك بين الطرفين[3].

شن الفرنسيون هجوماً معاكساً لاستعادة المدفعين من الثوار، لكنهم فشلوا في ذلك بسبب بسالة الثوار الذين نجحوا في رد المهاجمين على أعقابهم حيث لعب المجاهد محمد الفلاح الرقيب السابق في الجيش العثماني دوراً مهماً في صد الهجوم، لتمكنه من استخدام المدفع الذي غنمه الثوار سابقاً في صد الهجوم الفرنسي، وعندما أدرك

---

[1] علوان (د، ت)، ص: 43.

[2] شاهين (2008)، ص: 159.

[3] علوان (د، ت)، ص: 43.

الفرنسيون عجزهم عن حسم الأمور لصالحهم قرروا الاستعانة بالطائرات التي انطلقت من مدينة حلب، وقامت بقصف القرى والثوار معاً بشكل وحشي[1].

قرر الثوار بعد الخسائر الكبيرة التي لحقت بهم وبقراهم نتيجة القصف الجوي من الطائرات الفرنسية مهاجمة مطار دير الزور ليلاً حرق الطائرات الموجودة فيه، فاجتمعت مجموعة منهم في منزل كبلان المشهور وحضره كل من حمود العبد الغني وحمد خلف وسالم درويش ومحمود العبد الله وغيرهم من الثوار، وتم وضع الخطة والمهام على الشكل التالي: يتولى حمود العبد الغني حمل جرة مملوءة بالمازوت، وحمد الخلف يشعل النار، وخزام العساف وأحمد البرجس يراقبان الحراس الفرنسيين، ويتمركز بقية المهاجمين في مناطق مناسبة لمناوشة العدو في حال وقع الاشتباك بين الطرفين[2].

فتمت عملية التسلل ليلاً من ناحية الجبل للوصول إلى المطار دون الاصطدام بالقوات الفرنسية المرابطة على الطريق العام قرب المطار، فنجح الثوار بالدخول إلى حرم المطار، واصطدموا مع أفراد الحراسة الفرنسية في المطار، وتقدمت مجموعة من الثوار بقيادة حمود عبد الغني إلى إحدى الطائرات في المطار، وقام بضرب خزان الوقود فيها وبإشعال النيران داخلها وكرر العملية مع عدة طائرات موجودة في المطار، قبل أن يتمكن الفرنسيون من استعادة زمام المبادرة في المطار، فغادر الثوار أرض المطار بعد تمكنوا من حرق وتدمير عدد من الطائرات بعد أن استشهد منهم عدداً محدوداً[3].

على إثر عملية اقتحام المطار طالب الفرنسيون بعقد هدنة مع الثوار، فبارك وجهاء دير الزور هذا المقترح وأقروه بموافقة بعض الثوار، في حين رفض المجاهد حمود الحمادي هذه الهدنة التي اعتبرها لصالح الفرنسين الذين

---

[1] شاهين (2008)، ص: 161 – 162.

[2] شوحان (1989)، ص: 91.

[3] شاهين (2008)، ص: 160.

حسب رأيه عندما يستجمعون قواهم سوف يعاودون الهجوم مرة أخرى، فانسحب مع مجموعة من الثوار إلى قرية خشام[1].

استغل الفرنسيون الهدنة أحسن استغلال وتم استقدام تعزيزات إلى مدينة دير الزور، وأخذوا يعدون العدة لضرب العشائر الثائرة، وإخضاع المنطقة بالكامل للسيطرة الفرنسية، فعند وصول القوة الفرنسية المستقدمة إلى دير الزور تم توجيهها مباشرة إلى الجنوب الشرقي للضفة اليسرى لنهر الفرات باتجاه قرى خشام وجديد عكيدات والبصيرة حيث كانت هذه القرى تعتبر المعقل الرئيسي للثوار في دير الزور[2].

زحفت القوات الفرنسية في صباح يوم 24 تشرين الأول عام 1921م، بقيادة الكومندان لاتوريت باتجاه قرية خشام، وكانت قوات كثيرة العدد والعدة أطلق عليها قوات ردع وإبادة العصاة والخارجين على الإدارة الفرنسية، وتركزت خطة القوات الفرنسية المهاجمة على قيام فرق الخيالة بالالتفاف حول القرية والثوار تساعدهم في ذلك سرية من المدفعية وأخرى من الرماة الجيدين، وعندما وصلت القوة الفرنسية إلى قرية جديد عكيدات قامت باعتقال وجهاء القرية، ومنهم حميد السليمان السهو ونهبوا عدداً كبيراً من الأغنام والجمال على الرغم من تصدي أهالي القرية لهم حيث تمكنوا من قتل اربعة جنود فرنسيين من السنغاليين، وتابع الفرنسيون تقدهم إلى قرية خشام بعد أن نصبوا المدفعية على تل السن[3].

## 2 – 2 ثورة العنابزة 1921م:

كان الشيخ حمود الحمادي قد رفض وقف القتال الذي شارك فيه أبناء عمومته من البوعمر والخابور عند توقيع الهدنة مع الفرنسيين بمباركة من وجهاء دير الزور وأعيانها، فانشق عنهم ورفض الانخراط في تلك الهدنة، وانسحب مع مجموعة من الثوار إلى منطقة خشام لتنظيم الثوار، وأخذ يقوم بتحريض العشائر في المنطقة، وخاصة أبناء عشيرة العنابزة، فلبى عدد كبير من أفراد هذه القبيلة طلبه، وبدأ يقوم بحفر الخنادق وإقامة السواتر

---

[1] شوحان (1989)، ص: 92.

[2] شوحان (1989)، ص: 92 – 94.

[3] علوان (د، ت)، ص: 53.

وملأ أكياس الخيش بالتراب والرمال واستخدامهم كمتاريس أمام تلك الخنادق، وكان المكان الذي أقيمت فيه هذه الخنادق والمتاريس في حقول الذرة في السهل الفسيح المقابل لتل السن، واتخذ حمود الحمادي مركزاً لقيادته في أحد البساتين القائمة وسط غابات كثيفة الأشجار، وتم جمع كميات كبيرة من المواد التموينية والمحاصيل والذخائر الحربية التي جيء بها من الموصل[1].

تم تقسيم الثوار إلى عدة مجموعات، فتولى المجاهد عربيد الشحيتر الجناح الأيمن والذي كان قد استشهد له أربعة أولاد خلال ثورة البوعمرو، وتوالى الجناح الأيسر المجاهد عبد الله السحيتر، وقام الثوار بترحيل النساء والأطفال عن مناطق القتال المتوقع، وأخذوا بمراقبة طريق البصيرة دير الزور في انتظار وصول القوات الفرنسية التي كانت كثيرة العدد ومعززة بمختلف أنواع الأسلحة الحديثة من المدفعية والخالية وكتائب الهندسة والمشاة وعربات الرشاشات، فكمن الثوار بقيادة حمود الحمادي في الخنادق التي أقاموها واستطاعوا بفضل بسالتهم وخبرتهم الحربية التي كسبوها من المعارك السابقة التي خاضوها ضد الفرنسيين من صد الهجوم الفرنسي الأول، وقتل عدد كبير من الجنود والضباط الفرنسيين المشاركين في الهجوم[2].

أخذ الفرنسيون بعد تلك الهزيمة النكراء يروجون بعض الاشاعات للتغطية على الهزيمة المنكرة التي الحقها بهم الثوار، ومن تلك الإشاعات أن عدد الثوار الذين خاضوا المعركة ضدهم كان يتجاوز 3 آلاف مقاتل وأنهم كانوا قد أقاموا تحصينات محكمة يصعب اختراقها، وأنهم كانوا قد تدربوا على الرماية بشكل جيد، لذلك استطاعوا هزيمة القوات الفرنسية ، ولكن في الحقيقة إن قوة الثوار كانت بسيطة وتعدادهم قليل لا يتجاوز عشر ما ذكرته الرواية الفرنسية، كما أن أسلحتهم كانت بسيطة وقديمة معظمها بنادق تعود إلى الحقبة العثمانية وبعضها ألمانية، كما أن بعض الثوار كان يحمل السيوف والخناجر، لكنهم اتصفوا بالشجاعة والبسالة أثناء المعركة، وهذا ما مكنهم من دحر القوات الفرنسية وهزيمتها[3] .

---

[1] شاهين (2008)، ص: 167.

[2] شوحان (1989)، ص: 95.

[3] شوحان (1989)، ص: 95

كان الرد الفرنسي على الهزيمة المنكرة التي لحقت بهم قاسياً حيث قامت الطائرات الفرنسية بقصف المنطقة بالقنابل بشكل وحشي، كما قامت المدفعية والرشاشات بقصف كل شبر في المنطقة، وبعد ذلك القصف المكثف تقدمت وحدات المشاة باتجاه قرية خشام، فانسحب الثوار منها بشكل منظم واستدرجوا الجنود الفرنسيين إلى أرض منبسطة ومكشوفة، فأضحى الجنود الفرنسيين في مرمى بنادق الثوار الذين عمدوا إلى فتح المياه في تلك الاراضي الضحلة والهشة التي اصبحت موحلة تعيق حركات الجنود والآليات الفرنسية، وذلك تنفيذاً لأوامر القائد حمود الحمادي والمجاهد عربيد الشحيتر الذي وصف هذه المعركة قائلاً " كنا لا نسمع إلا الصراخ الشديد بلهجة لا نفهمها، وكلما زاد الصراخ كلما زاد إطلاق الرصاص ووقع الكثير من الجنود في الأسر، وتم أخذ سلاحهم وقد شاهدنا قسماً كبيراً منهم من تونس والجزائر والمغرب، ولما علمنا أنهم أخوة لنا أطلقنا سراحهم، أما جنود السنغال فتم إعدامهم .. وأني وحمود الحمادي من أمهر صيادي الغزلان، وأثناء المعركة كنا نتراهن على اصطياد جنود السنغال من وراء خنادقنا فقد كان يقول لي أين تريد أن أضرب ذلك الاسود الطويل، فأقول له في جبينه وإذا أصبته لك من كذا.. وهكذا نصطاد السنغال، كما نصطاد الغزلان ولكن فارقاً بين الغزال والغزال الأسود المستعمر "[1].

استطاع الثوار والمجاهدين خداع الفرنسيين وتحصنوا في الخنادق وما بين الحشائش في الوقت الذي جعلوا فيه الفرنسيين في أرض مكشوفة منبسطة وفضاء رحب يسهل معه قنصهم، فأدى ذلك إلى ازدياد قتلى الفرنسيين إلا من استطاع الهرب أو وقع في الأسر، وعندما فشل الهجوم الفرنسي وعجزوا عن مواجهة الثوار في معركة برية مفتوحة لجأوا إلى سلاح الطيران حيث بدأت الطائرات بدك معاقل الثوار وأماكن تواجدهم وخنادقهم وبيوتهم ومزارعهم متبعين سياسة الأرض المحروقة في تدمير البيوت واتلاف المحاصيل، وعلى الرغم من الوحشية الفرنسية استمر الثوار في مجابهة القوات الفرنسية حتى استشهاد القائد حمود الحمادي وعدد كبير من الثوار والمجاهدين، فاضطر البقية الباقية منهم إلى الانسحاب إلى القرى المجاورة [2]. بعد أن قتلوا ما يزيد عن ثلاثمائة جندي فرنسي، وقد حاول الفرنسيون القبض على حمود الحمادي حياً ومحاكمته للحيلولة دون استشهاده، ولكن

---

[1] شوحان (1989)، ص: 98.

[2] علوان (1992)، ص: 60 – 62.

استشهاده في خندقه وبيده بارودة عثمانية قديمة جعله بطلاً قومي في نظر الشعب السوري، ونموذجاً يحتذى لكل المجاهدين ضد قوى الاحتلال، والمؤلم أكثر حين تقدم إليه رقيب من الجيش الفرنسي وقام بقطع رأسه وعلقه على حربة بندقيته معلناً بذلك انتهاء المعركة، وتذكر بعض المصادر التاريخية أنه تم أخذ الرأس ووضعه في أحد المتاحف في العاصمة الفرنسية احتراماً وتقديراً لشجاعة وبسالة المجاهد حمود الحمادي، وقد قدمت فرقة من الجيش الفرنسي التحية لجثمان الشهيد الحمادي احتراماً لصموده وتصديه للقوات الفرنسية، على الرغم من فارق الإمكانات العسكرية بين الطرفين من ناحية عدد الأفراد ونوع السلاح[1] .

بعد استشهاد حمود الحمادي تولى قيادة الثوار المجاهد عبد الرحمن الجدعان الذي كان يمثل أهالي جديد

عكيدات، وكان من أشهر شهداء معركة حمود الحمادي، وعبد الله العلي، وعرسان الشحيتير، وحمادي الهايس، ورمضان العب الله، وعزاوي العجيب، وجاس الخليف الكريم، وحسين اليوسف، وسالم العلي[2].

## 2 – 3 ثورة البصيرة 1921م:

أرسلت القيادة العسكرية الفرنسية في دير الزور إلى القيادة الفرنسية العليا في العاصمة دمشق تطلب إمدادها بقوات إضافية لمساندتها في القضاء على الانتفاضات والثورات المشتعلة في دير الزور، وعلى الفور أمر الجنرال الفرنسي دبيوفور القائد العام للقوات الفرنسي في شمال سورية بإرسال تعزيزات فرنسية إضافية إلى دير الزور، بالإضافة إلى عدة أسراب من الطائرات لمساندة القوات الفرنسية المتواجدة في تلك المنطقة بالقضاء على الثورات المشتعلة فيها [3].

استغل القائد الفرنسي في دير الزور القوات المرسلة إليه، وتم منح هذه القوات استراحة لاستعادة قوتها من عناء ومشقة السفر، ثم صدرت الأوامر بعبور هذه القوات للجسر الخشبي في دير الزور لتوجه إلى المناطق المشتعلة

---

[1] شوحان (1989)، ص: 99.

[2] شاهين (2008)، ص: 169.

[3] علوان (1992)، ص:64.

لمواجهة الثوار المحليين[1]، وبدأت طلائع تلك القوات تشاهد من محيط القرى المجاورة ترافقها موسيقى الجيش الفرنسي التي كانت مسموعة بشكل كبير حيث كان الهدف من ذلك إثارة رعب الثوار وتحطيم روحهم القتالية ونشر الاحباط بين صفوفهم، كما قامت السلطات الفرنسية بإرسال الجواسيس للاطلاع على تحركات واستعدادات الثوار وكشف المتعاملين معهم الذين ينقلون لهم تحركات القوات الفرنسية ويمدونهم بالسلاح [2].

في الوقت نفسه كانت الطائرات الفرنسية تقوم بطلعات استكشافية فوق المناطق التي يتواجد فيها الثوار دون أن تقوم بأية عمليات حربية ضدهم، كما نشط في المنطقة بعض المتآمرين مع القوات الفرنسية ممن عملوا على زرع الخوف بين صفوف السكان المحليين حيث كانوا قد تلقوا وعوداً كثيرة من السلطات الفرنسية بمنحهم الكثير

من المال في حال تعاونوا مع القوات الفرنسية[3].

تقدمت القوات الفرنسية باتجاه قرية البصيرة ، فرأت الأعلام البيضاء مرفوعة فوق مبانيها، ولم تتوقع أن الأمر كان خديعة للإيقاع بالقوات الفرنسية المهاجمة[4]، فتوقفوا قليلاً ثم تابعوا المسير ليتفاجؤوا بهجوم مباغت من قبل الثوار الذين قاموا بقتل عدد من الجنود الفرنسين، ثم قاموا بالانسحاب، فقرر قائد القوات الفرنسية الهجوم على الثوار وملاحقتهم، ليبدأ الهجوم الفرنسي على مراكز تواجد المجاهدين عصراً حيث استخدمت القوات الفرنسية المدفعية والرشاشات بصورة كبيرة، فأدى ذلك إلى إلحاق خسائر كبيرة بالثوار والمجاهدين الذين اضطروا إلى التراجع أمام الهجوم الفرنسي الكبير[5].

## 2 – 4 ثورة الرقة 1921م:

بعد معركة ميسلون ودخول القوات الفرنسية إلى معظم الأراضي السورية، أضحت الرقة خاضعة للانتداب الفرنسي كما بقية مناطق الجزيرة الفراتية، فأعلن السكان المحليون في المدينة عن قيام الحركة الوطنية المستقلة

---

[1] الجندي (1960)، ص: 153.

[2] علوان (1992)، ص: 64.

[3] علوان (1992)، ص: 65.

[4] الجندي (1960)، ص: 154.

[5] شاهين (2008)، ص: 170

في المدينة بقيادة الأمير حاجم بن مهيد[1]، وفي 10 آب عام 1921م أعلن الأمير حاجم عن قيام دولة الرقة المستقلة تحت راية الحكم العربي بالتعاون مع رمضان الشلاش الحاكم العسكري العربي السابق للرقة والذي ارتبط اسمه بثورة دير الزور ضد البريطانيين في أواخر عام 1919م حيث انضم إلى الأمير حاجم بعض العناصر الوطنية في الرقة ودير الزور وحلب، فشكل الأمير حاجم مجلساً وطنياً مؤلفاً 16 شخصية، وقد استمد الأمير حاجم قوته العسكرية من الدعم التركي حيث كانت القوات التركية تقاتل القوات الفرنسية في منطقة كيليكيا، حيث دعم قائد القوات التركية في كيليكيا محمد نهاد باشا الأمير حاجم بسرية عن القوات التركية من الفرقة الخامسة من الجيش التركي في منطقة أوروفه[2].

كان الهدف التركي من وراء دعم الأمير حاجم هو ضرب عشيرة الملية الكردية التي وقفت وساندت الفرنسيين ضد الأتراك في المنطقة، خصوصاً أن مناطق تواجد هذه العشيرة بالقرب من الحدود التركية[3]، فاتصل الأتراك بالأمير حاجم وشجعوه على إعلان استقلاله في قضاء الرقة الذي يمتد من نهر الخابور شرقاً إلى جرابلس غرباً والخط الحديدي شمالاً، وجنوباً إلى بلدة السخنة الواقعة وسط الطريق بين دير الزور وتدمر، وكلف الأمير حاجم بمهمتين تمثلت الأولى في المحافظة على استقلال المناطق الخاضعة لسيطرته من وقوعها تحت السيطرة الفرنسية، وتمثلت الثانية في الوقوف في وجه عشيرة الملية الكردية حليفة الفرنسيين في المنطقة[4].

قامت السلطات الفرنسة في أعقاب انتصارها في معركة ميسلون ودخولها إلى دمشق بإرسال قوات منها إلى الرقة بهدف القضاء على سلطة الأمير حاجم بن مهيد، وإخضاع قضاء الرقة للسلطة الفرنسية، فتم قصف الرقة بالطائرات والمدافع لعدة أيام دون أن تتمكن القوات المهاجمة من دخول المدينة، عند ذلك قرر الفرنسيون اللجوء

---

[1] العمر (2019)، ص: 329.

[2] باروت (2013)، ص: 138.

[3] علوان (1992)، ص: 23 – 33.

[4] العمر (2019)، ص: 329.

إلى أسلوب آخر لكبح جماح الثورة المشتعلة في الرقة مستخدمين الرشوة سبيلاً لثني وإيقاف قادة الثورة عن متابعة القتال ضد القوات الفرنسية[1].

أرسل الجنرال دولاموت رسولاً من قبله إلى الأمير حاجم بن مهيد يحمل إليه عرضاً لوقف القتال مع الفرنسيين، مقابل تعهد السلطات الفرنسية بضم القوات التابعة للأمير حاجم إلى عداد الجيش الفرنسي في المنطقة تحت قيادة الأمير ومنحهم رواتب مجزية، كما تتعهد السلطات الفرنسية بمنح الأمير منحة مستعجلة تقدر بألف ليرة ذهبية عثمانية، فإذا قبل الأمير بهذا الاتفاق توجب عليه إرسال وفد من قبله مكون من ثلاث شخصيات يثق بها الأمير لمفاوضة مندوبي الجنرال دولامونت[2].

رفض الأمير حاجم بن مهيد العرض الفرنسي، فقررت السلطات الفرنسية الهجوم على الرقة للقضاء على القوات الثائرة، وتم تشكيل قيادة جديدة لمهاجمة المدينة بقيادة الكولونيل ترانكيه، فاتخذت القوات الفرنسية من الضفة الجنوبية للفرات المقابلة للرقة موضعاً لها استعداداً لمهاجمة المدينة، وقبل الشروع بالهجوم الفرنسي أرسل قائد الحملة رسالة إلى ستة من الأعضاء البارزين في مجلس قيادة الثورة في الرقة كان مضمونها التالي "إن فرنسا قدمت لهذه البلاد لتقوم بواجب ألقي على عاتقها لتمدين الشعب فيها وتأهليه إلى الاستقلال، وأنه قد نمي إليه أن جماعة عاصية قد تولت الأمر في هذه المنطقة، وأنها تمانع قوات الجمهورية الفرنسية عن القيام بواجبها، ولذا فعلى أهل المنطقة أن لا يأتمرون بأمر هؤلاء المفسدين، وأن يطردوهم من صفوفهم استعداداً لدخول القوات فرنسا في الغد إلى المدينة عبر النهر، أما إذا لقيت هذه القوات أية مقاومة عند دخولها، وإذا أطلقت طلقة واحدة، فإن هؤلاء الستة الذين وجهت إليهم الرسائل يعتبرون عصاة مجرمين، كما أن أهل البلدة كلهم سيقبعون تحت طائلة العقاب الشديد الرادع "[3].

قام قادة الثورة بتدارس الوضع الراهن، فاتخذوا جملة من الإجراءات والتدابير في سبيل الحفاظ على عزائم الثوار ومعنوياتهم، وكان على رأس هذه الإجراءات قيامهم بإرسال رسالتين متناقضتين واحدة إلى قائد القوات الفرنسية

---

[1] العمر (2019)، ص: 329– 230.

[2] علوان (1992)، ص: 34.

[3] علوان (1992)، ص: 34 – 35.

الكولونيل ترانكيه نصت الأولى على أن أهل البلدة يعلنون أن بلدتهم يتواجد فيها الكثير من العصاة وأنصار الأتراك، وأنهم يطلبون مهلة مدتها ثمانية أيام لإخراجهم وطردهم من البلدة، لذلك فإنهم يطلبون من قائد الحملة ببقاء القوات الفرنسية في معسكرها على الضفة الغربية لنهر الفرات ريثما يتمكن الأهالي من جمع السلاح والرجال من مختلف أنحاء المنطقة لمواجهة العصاة وأنصار الأتراك وطردهم خارج الرقة[1]، فكان الهدف من هذه الرسالة هو خداع القوات الفرنسية بهدف تأخير الهجوم ريثما تصل قوات تساند الثوار في التصدي للهجوم الفرنسي على الرقة حيث أن تعداد الثوار كان ضئيلاً قدر بحوالي الألف مقاتل غير المدربين وعديم الخبرة، بالإضافة إلى حوالي المائة والخمسين من قوات الدرك، في حين كانت القوات الفرنسية المعسكرة قبالة الرقة مؤلفة من فيلق كامل العدد والعدة[2].

أما الرسالة الثانية فتم إرسالها إلى كنعان بك قائد الفرقة الخامسة للجيش التركي في مقره في مدينة أورفه وفيها شرح لآخر التطورات التي حدثت طرأت على المنطقة والإنذار الموجه من الكولونيل ترانكيه لقادة الثورة طالبين المساعدة والدعم من قائد القوات التركية المتواجدة في المنطقة حيث كانت السلطات التركية قد وعدت الأمير حاجم بإمداده بالقوات والسلاح عند الضرورة[3]، وفهم من هذه الرسالة أن الثوار في الرقة يطلبون من السلطات التركية تزويد الثوار بالخبراء والمدربين لتدريب الثوار على فنون القتال الحديث، وقد تعهد قادة الثورة بتأمين كافة متطلبات الخبراء الأتراك من الرواتب والسكن والإقامة التي تليق بهم، مقابل ذلك تعهد قادة الثورة للأتراك مقابل هذه المعونة العسكرية أن يقوم الثوار بفتح الجبهة ضد العدو المشترك للطرفين المتمثل بالقوات الفرنسية، وذلك لتخفيف الضغط عن القوات التركية التي كانت تتصارع مع القوات الفرنسية في عينتاب[4].

تمكن الثوار من خلال هاتين الرسالتين تحقيق الهدف المطلوب المتمثل في تأخير المعركة مع القوات الفرنسية ريثما تصل الإمدادات التي طالبوا بها حلفائهم الأتراك، في ذلك الوقت لزمت القوات الفرنسية معسكرها لمدة ستة

---

[1] شوحان (1989)، ص: 112 – 113.

[2] علوان (1992)، ص: 35.

[3] شوحان (1989)، ص: 113.

[4] علوان (1992)، ص: 35.

أيام في انتظار وصول إشارة إليها بأن الطريق إلى الرقة ومختلف أنحاء الجزيرة آمنة[1]، فتحركت بعضاً من القوات الفرنسية باتجاه مدينة دير الزور اعتقاداً من السلطات الفرنسية أن سرية قليلة العدد ذات الصفة الرمزية كافية للدخول إلى الرقة وفرض السيطرة الفرنسية عليها، وأثناء الأيام الستة التي انتظرها الفرنسيون تقدمت قوة تركية مؤلفة من مئتين وخمسون جندي إلى الرقة في انتظار وصول بقية الامدادات التركية الموعودة [2].

لكن خطة الأمير حاجم انكشفت أمام الكولونيل ترانكيه بسبب قيام أحد الخونة من سكان الرقة بالهروب من المدينة وإبلاغ الفرنسيين بما فعله أعضاء لجنة الثورة من تحصين المدينة وجمع السلاح والاتصال بشيوخ العشائر الأخرى وطلب الإمدادات منهم ومراسلة قائد القوات التركية في أورفه، فأدى ذلك إلى إثارة غضب الكولونيل ترانكيه، وقام بإصدار الأوامر بوضع المدفعية على مرتفع الشيخ أسعد وقصف المدينة بإحدى وثمانين قذيفة مدفعية معتقداً أن المدينة قد تهدمت وانتهت المقاومة فيها[3].

كان الثوار يمتلكون مدفعين قد تم نصبهما على أحد أبراج الرقة القديمة، وعندما انتهى القصف الفرنسي للمدينة بدأ الثوار بقصف القوات الفرنسية بواسطة المدفعين الذين كانا بحوزتهما، فاستطاعوا تعطيل المدافع الفرنسية وإخراجها عن العمل بعد أن تمكنوا من قتل الجنود الذين كانوا يقومون بقصف المدينة بواسطتها، فقام الكولونيل ترانكيه بجمع البقية الباقية من جنوده والابتعاد عن المدينة تاركين بعض المعدات العسكرية، وأصدر أوامره إلى الطائرات الفرنسية بقصف المدينة بدون رحمة متجهاً نحو دير الزور حيث أدرك الكولونيل ترانكيه متأخراً أنه خدع بالرسالة التي تلقاها من قيادة الثورة في الرقة حيث قام بإرسال العدد الأكبر من قواته إلى دير الزور معتقداً بأن القوة الرمزية التي تركها معه كانت كافية لدخول المدينة[4] .

فكر الأمير حاجم في مهاجمة القوات الفرنسية المنسحبة باتجاه دير الزور، لكنه قرر أخيراً أن يقطع على الفرنسيين طريق مسكنة، فانطلق بقواته فاحتل مسكنة التي كان يوجد فيها نقطة تموين للجيش الفرنسي تقدم

---

[1] شوحان (1989)، ص: 113 – 114.

[2] علوان (1992)، ص: 35.

[3] شوحان (1989)، ص: 113.

[4] شوحان (1989)، ص: 113.

الامدادات للقوات الفرنسية المتواجدة في دير الزور[1]، وتابع تقدمه فسيطر على منبج والباب والسفيرة، وأخذ ينظر وصول المدادات التركية الموعودة التي كان يعول عليها لمساندته في طرد الفرنسيين من حلب والسيطرة عليها[2].

انتظر الأمير حاجم وصول القوات التركية الموأزاة له حسب الاتفاق مع الأتراك، لكن تلك القوات لم تصل، وعلى الرغم من ذلك فقد تقدم الأمير حاجم باتجاه مدينة حلب ووصلت قواته إلى بساتين المدينة، وهناك اشتبك مع القوات الفرنسية المدعومة بالطائرات التي أخاف هدير محركاتها أحصنة الثوار مما أربك الثوار، فقرر الانسحاب والتراجع بعد أن كادت المدينة تسقط في يده[3] .

عاد الأمير حاجم إلى الرقة بعد أن تكبد خسائر كبيرة في طريق عودته بسبب هجمات الطائرات الفرنسية على قواته المتراجعة، مما أدى إلى انهيار معنويات الثوار خاصة مع عدم إيفاء الطرف التركي الحليف بتعهداته بإرسال قوات وتعزيزات إلى الأمير حاجم، ولم يكتف الأتراك بخيانتهم وعدم تنفيذ وعودهم للأمير، بل دخولهم في مفاوضات مع الفرنسيين لعقد الصلح بين الطرفين والانسحاب من بقية الأراضي السورية التي كانت ما تزال بحوزتهم[4].

اضطر الأمير حاجم أمام هذه الظروف الصعبة المتمثلة في نقص القوات الموالية له، وتخلي الأتراك عن التزاماتهم تجاهه إلى اتخاذ قرار الانسحاب والخروج من الرقة، فأصدرت قيادة الثورة أمراً بتسريح الثوار تاركة لهم حرية اتخاذ القرار المناسب لهم في البقاء في المدينة أو مغادرتها لأن دخول القوات الفرنسية الغازية إلى الرقة أصبح أمراً وشيك الوقوع حيث قرر الأمير حاجم تسليم المدينة للفرنسيين طواعية خوفاً على حياة سكانها موقعاً بنفسه قرار تسليم المدينة إلى القوات الفرنسية[5]، فدخلت القوات الفرنسية المدينة على وقع الموسيقى العسكرية

---

[1] علوان (1992)، ص: 36.

[2] شوحان (1989)، ص: 114.

[3] علوان (1992)، ص: 37.

[4] علوان (1992)، ص: 37.

[5] شوحان (1989)، ص: 113 – 114.

الفرنسية ترافق ذلك مع إنزال العلم العربي وارتفاع العلم الفرنسي فيها، فغادر الأمير حاجم بن مهيد الرقة إلى منطقة طوال العبا والتي بقي فيها حتى وفاته في عام 1927م عن عمر السبعين عاماً[1].

## 2 – 5 ثورات الميادين:

ترتبط الميادين ارتباطاً وثيقاً بدير الزور من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فكل حدث سياسي يقع في دير الزور يتردد صداه في الميادين والأمثلة عديدة على هذا، فعند اشتعال الثورة ضد الفرنسيين في دير الزور بدأت تمتد نيرانها إلى الميادين، وهذا ما لاحظه قائد الحامية الفرنسية في الميادين عند قدوم سيارة عسكرية استخبارية تابعة للجيش الفرنسي تقل عدد من الضباط الفرنسيين قادمة من البوكمال إلى الميادين، فشعر قائد الحامية الفرنسية في الميادين الذي كان برتبة نقيب بأن الثوار سوف يتعرضون لهذه السيارة، وكان ظنه محقاً حيث قام الثوار بنصب كمين للسيارة قرب الميادين[2].

أرسل قائد الحامية عدداً من الجنود الفرنسيين لحماية السيارة ومرافقتها مسلحين بأسلحة حديثة وفتاكة، فاشتبكوا مع الثوار في معركة طاحنة استخدم بها السلاح الأبيض واستطاع الثوار تحقيق الانتصار في هذه المعركة وفر الجنود الفرنسيون هرباً من الثوار، فتمكن الأهالي من القبض عليهم وقتلهم بالهراوات والسكاكين، بعد أن تمكن الثوار من سلب أسلحتهم والمعدات التي كانت بحوزتهم[3] .

قدر عدد الجنود الفرنسيين الذين شاركوا في هذه المعركة بحوالي 350 جندياً استطاع الثوار قتل 35 جندياً وضابطاً واحداً، فردت السلطات الاستعمارية الفرنسية في أعقاب تلك المعركة بشن حملة اعتقالات واسعة بين صفوف السكان المحليين في الميادين إلى أن تمكنوا من القبض على عدد من الثوار الذي شاركوا في مهاجمة السيارة الفرنسية، فتم اقتيادهم مشياً على الأقدام من الميادين إلى دير الزور حيث زج بهم في سجن دير الزور، وعلى الرغم من جميع تلك الإجراءات والاعتقالات التعسفية التي شنتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في

---

[1] علوان (1992)، ص: 37.

[2] شوحان (1989)، ص: 115.

[3] شوحان (1989)، ص: 115.

الميادين، إلا أن ذلك لم يمنع الثوار من استمرار نضالهم ضد الفرنسيين المحتلين، ففي شهر نيسان عام 1924م، قام الثوار بمهاجمة سرية فرنسية كانت ترابط بالقرب من إحدى القرى التابعة للميادين، فتمكنوا من قتل معظم أفرادها[1].

## 2 – 6 ثورات البوكمال:

دخلت القوات الفرنسية بلدة البوكمال التي كانت تدعى القشلة في عام 1921م، ولم تشهد هذه البلدة منذ وقوعها بيد السلطات الاستعمارية الفرنسية حتى عام 1929م، أي ثورات أو انتفاضات ضد الحكم الفرنسي فيها بسبب استخدام الحكام الفرنسيين في البلدة سياسة اللين والحكمة في السيطرة على الأوضاع في البوكمال، لكن هذا الاستقرار الذي عرفته البوكمال لم يستمر طويلاً، فبعد عام 1929م، عهدت السلطات الاستعمارية الفرنسية حكم وإدارة البوكمال إلى ضباط فرنسيين غير جديرين بالحكم حيث تبنوا سياسات خاطئة بحق أهل البلدة مستخدمين سياسة العنف والقمع والإرهاب، ومثال على ذلك الحاكم الفرنسي تاكيه الذي يرى عنه أنه كان لا يستقبل أحداً إلا وبيده الخنجر متعمداً إرهاب الزائرين والمظلومين من السكان المحليين الذين يمثلون بين يده[2].

تذكر بعض المصادر التاريخية وقوع خلاف بين أفراد من عشيرة الحسون وبعض الجنود الفرنسيين في عام 1932م، فقامت السلطات الاستعمارية في البوكمال بفرض غرامة باهظة على عشيرة الحسون، منها تقديم عشر بنادق حربية للسلطات الفرنسية، فأخذت الأمور تتفاقم وتتطور بين القبيلة والسلطات الفرنسية في البوكمال باتجاه اندلاع القتال بين الطرفين حيث أعلن أحد زعماء هذه العشيرة، وهو مشرف الدندل الحرب على الفرنسيين[3]، وأخذ يستعد لذلك بجمع السلاح والرجال وتدريبهم، فوصلت هذه الأخبار إلى القيادة الفرنسية في البوكمال التي

---

[1] شوحان (1989)، ص: 116.

[2] شوحان (1989)، ص: 116.

[3] المسلط (2001)، ص: 111.

أرسلت إلى السلطات الاستعمارية الفرنسية في دير الزور تطلب تزويدها بنجدات عسكرية تحسباً لأي عمل طارئ ضد القوات الفرنسية في البوكمال[1].

فور وصول التعزيزات الفرنسية إلى البوكمال عملت السلطات الفرنسية على تطويق ومحاصرة البلدة، فهاجم الثوار وتمكنوا من قتل عشرة جنود فرنسيين بينهم ضابط في موقع يعرف باسم أبو سياط، فرد الفرنسيون بقصف البلدة بصورة وحشية لمدة ثمانية وأربعين ساعة متواصلة، فاضطر الثوار إلى التراجع والانسحاب إلى العراق للحفاظ على حياة السكان المحليين وممتلكاتهم في البوكمال، بعد أن استشهد منهم عدد محدود من الشهداء[2].

استطاع الفرنسيون القبض على عبد الله الدندل ومشرف الهامة وهم من قيادة الثورة في البوكمال، وأصدر المجلس العسكري الفرنسي حكم الإعدام بحق مشرف الدندل وأخيه الشيخ رجا، كما أصدر المجلس السابق الذكر قراراً بالسجن لمدة عشرين عاماً والنفي على كل من المجاهدين سطام المنوخ ومحمد الهزاع ورجا السطم، وبقي الشيخ مشرف الدندل في العراق إلى أن تم جلاء القوات الفرنسية عن سورية في نيسان عام 1946م[3].

### 3. علاقة ثورات الجزيرة السورية مع الثورات السورية الأخرى:

تصدى الشعب السوري للقوات الفرنسية المحتلة لبلده بكافة الطرق الممكنة، وعلى رأسها المقاومة المسلحة حيث شهدت البلاد منذ الإعلان عن الانتداب ثورات متعددة مهدت بدورها مجتمعة إلى جانب الظروف العامة المحيطة بالبلد إلى نشوب ثورة عارمة عرفت في المصادر التاريخية عام 1925 بالثورة السورية الكبرى التي كان لها تأثير كبير ونتائج خطيرة على مصير الحركة الوطنية السورية وتعامل السلطات الاستعمارية الفرنسية معها[4].

عند اندلاع الثورة السورية الكبرى جرى الاتصال بين قادة هذه الثورة مع عدد من الزعماء الوطنيين من أبناء الجزيرة الثورية في الحسكة والرقة ودير الزور من أمثال محمد العياش الذي اجتمع في دمشق مع عبد الرحمن

---

[1] شوحان (1989)، ص: 116.

[2] شوحان (1989)، ص:117.

[3] شوحان (1989)، ص: 117.

[4] المعلم (1985)، ص: 12 – 13.

الشهبندر زعيم حزب الشعب، وبحث معه إمكانية مدَّ الثورة ونقلها إلى منطقة الفرات والجزيرة لفتح جبهة جديدة للقتال مع القوات الفرنسية، بقصد إشغالها وتشتيت تركيزها وقواها العسكرية بين مختلف المناطق السورية[1] .

عاد محمد العياش من دمشق إلى دير الزور، وفور وصوله باشر بالإعداد لإشعال الثورة في مختلف مناطق الجزيرة، فبدأ يقوم بإثارة حماسة الأهالي وغيرتهم[2]، واتفق مع أخيه محمود العياش على أن يذهب إلى قرى قبيلة البوسرايا المتواجدة في غربي الزور، وأن يقوم مع أصدقائه من أفراد تلك القبيلة بجمع المقاتلين والمتطوعين من أجل تشكيل مجموعات ثورية تعمل ضد القوات الفرنسية المتواجدة في المنطقة، وبالفعل استطاع محمود العياش أن يؤسس خلية مؤلفة من اثني عشر رجلاً مسلحاً كانوا على أهبة الاستعداد لبدء القيام بالجهاد وحمل السلاح ضد القوات الفرنسية، باعتبارهم مجموعة من الثوار العاملين تحت القيادة العليا للثورة السورية الكبرى، وكان بعض هؤلاء الأشخاص يعملون مع الفرنسيين في مراكز الترجمة وغيرها من المراكز الحكومية الأخرى، وبالتالي كانوا على إطلاع ببعض الأمور السياسية والعسكرية في المنطقة حيث كانوا ينقلون جميع التفاصيل المتعلقة بأوضاع الفرنسيين وتحركاتهم في المنطقة إلى محمد العياش[3].

استطاع أحد أفراد هذه المجموعة في أحد الايام الحصول على معلومات عن تحرك سيارة فرنسية تقل عدد من الضباط الفرنسيين الرفيعين العاملين في دير الزور إلى مدينة إلى حلب، فأخبر الثوار بهذه المعلومات، عندها بدأ هؤلاء الثوار بالمراقبة والاستطلاع بقصد الإيقاع بهؤلاء الضباط الفرنسيين وقتلهم، وبعد استقصاء الأمكنة على الطريق كمن الثوار في موقع يقال له عين البو جمعة على طريق الرقة حيث يخترق الطريق العام في هذا المكان وادٍ عميق جداً وعليه جسر حجري ضيق، وهذا الممر كان إجباري للعبور من دير الزور إلى حلب[4]، فاستغل الثوار التضاريس الجغرافية والانعطافات والانحناءات في هذا الموقع للقضاء على الضباط الفرنسيين، وعندما

---

[1] شاهين (2008)، ص: 175.

[2] العمر (2019)، ص: 283.

[3] تألفت هذه الخلية الثورية من محمود العياش من دير الزور، وحكمي علي العبد السلامة، وعزيز علي العبد السلامة، وحاج علي العبد السلامة، وحمزة العبد السلامة، وأصلبي المسعود العبد الجليل، وخلف الحسن المحمد، وأسود الحمدان، وأحمد الحسن، وحميد السلطان، وعبد الله الخلف الإبراهيم، وحمد بن رديني، للتفصيل يرجى العودة إلى شاهين، (2008)، ص 176.

[4] العمر (2019)، ص: 283.

وصلت السيارة العسكرية الفرنسية التي كانت تقل ضابطان مهندسان فرنسيان برتبة مقدم (كومندان) هما فانيير وفيسكوكي الذين كانا قد وصلا إلى سورية من فرنسا لتفقد دوائر الإنشاءات العسكرية الفرنسية في سورية ولبنان ومعها سائقهما الفرنسي، فجردهم الثوار من أسلحتهم واقتادوهم مع سيارتهم إلى مكان آخر في البادية عرف ب (العكيصية) وألقوهم مع سائقهم الفرنسي في أحد الآبار المهجورة حيث لفظوا أنفاسهم الأخيرة بعد أن أخذوا أسلحتهم، ثم قاموا بالانسحاب إلى شواطئ نهر الفرات للاحتماء بالغابات والجزر النهرية التي تسمى في منطقة الفرات بالحوايج[1].

انقطعت الاتصالات بين القيادة العسكرية الفرنسية في المنطقة والضابطين الفرنسيين، فجن جنون المسؤولين الفرنسيين في سورية بعد فقد الاتصال مع الضابطين المفقودين مع سائقهما، وصدرت الأوامر إلى كافة المناطق للبحث عنهم، فشرعت الدوريات العسكرية الفرنسية بالبحث عنهم على طول الطريق الواصل ما بين دير الزور وحلب، كما خرجت طائرات فرنسية للاستكشاف حيث تم العثور على السيارة التي كانت تقلهم[2]، وكذلك البئر الذي ألقي فيه الضباط وسائقهم، فقامت السلطات الفرنسية بالتحقيق في الحادث، وعند انتهاء التحقيقات ومعرفة أسماء الثوار والقبائل التي ينتمون إليها صدرت أوامر بتحرك قوة عسكرية فرنسية كبيرة مدعومة بالمدافع والطائرات، وطوقت عشيرة البوسرايا، وقامت طائرات فرنسية بقصف منازل العشيرة قصفاً وحشياً، فتهدمت البيوت على رؤوس الأطفال والنساء واشتعلت النيران في الحقول والمزارع والمحاصيل الزراعية وهلكت الماشية، فكان هذا القصف ممنهجاً بقصد إلحاق ضرر كبير بالأرواح والممتلكات الخاصة بعشيرة البوسرايا للضغط على الأهالي لتسليم الثوار الذين شاركوا في العملية التي استهدفت الضابطين الفرنسيين[3]، ولكن دون جدوى.

وباءت مساعي الفرنسيين بالفشل على الرغم من سقوط العديد من الشهداء والجرحى، وعندما اقتنع الفرنسيون بأن القصف والدمار لن يحقق هدفهم لجؤوا إلى وسيلة أخرى تتصف بالدناءة والخسة حيث بدؤوا ينشرون أخبار مفادها بأن القوات الفرنسية سوف تقوم بجمع نساء الثوار وأمهاتهم وأخواتهم ويقومون باعتقالهم في السجون

---

[1] شاهين (2008)، ص: 176.

[2] العمر (2019)، ص: 283.

[3] شاهين (2008)، ص: 176 – 178.

الفرنسية في المنطقة حتى يسلم الثوار أنفسهم للفرنسيين، فعندما وصل الخبر إلى الثوار وقع عليهم كالصاعقة كونه متعلق بالشرف والأخلاق حسب العادات المتعارف عليها في المنطقة، فقرروا تسليم أنفسهم حفاظاً على شرفهم وكرامتهم، فقامت السلطات الفرنسية بالتحقيق مع الثوار مستخدمين أبشع وسائل التعذيب والقهر، مما أدى إلى وفاة بعض الثوار، نذكر منهم حسن العبد السلامة الملقب (الوليقي)، كما صدرت أوامر بنفي أسرة عياش الحاج والد محمد ومحمود العياش إلى جبلة، وفي الوقت الذي كانت فيه السيارات تقل أسرة عياش الحاج إلى منفاها في جبلة كانت سيارة مصفحة فرنسية تقل الثوار إلى حلب لمحاكمتهم وهم مقيدين بالحديد والسلاسل وعلى أجسادهم آثار التعذيب الوحشي، فتمت محاكمتهم في محاكمة عسكرية[1] .

جرت المحاكمة في الثاني من أيلوم عام 1925م حيث اقتيد الثوار الأبطال إلى المحكمة مكبلين بالأغلال حيث وقف المحامي فتح الله صقال للدفاع عنهم دون فائدة حيث اعترف الثوار بما قاموا به أمام كبار الضابط الفرنسيين الموجودين في القاعة وبعض أهالي الثوار[2]، فأصدرت المحكمة حكمها بإعدام كل من محمود العياش، وعزيز علي العبد السلامة، وحاج علي العبد السلامة، وحكمي علي العبد السلامة، وحمزة العبد السلامة، وأسود الحمدان، وأصلبي المسعود، وخلف الحسن المحمد، وأحمد الحسين الحسن، وحمد بن رديني، وسجن كل من محمد العياش، وعبد الله الخلف الإبراهيم لمدة عشرين عاماً، لكنه خرجوا من السجن بعد صدور قرار العفو من الفرنسيين عام 1937م[3] .

نفذ حكم الإعدام الصادر عن المحكمة العسكرية الفرنسية بحق الثوار رمياً بالرصاص في أحد الميادين العسكرية في شمال حلب حيث اخترقت أجساد الثوار٤٤ طلقة في لمح البصر وحولتهم إلى جثث هامدة، ثم تم نقل الأجساد المضرجة بالدماء في عربة نقل عسكرية إلى المستشفى العسكري في حلب ليصار إلى دفنها في مكان

---

[1] شاهين (2008)، ص: 177.

[2] العمر (2019)، ص: 283.

[3] شاهين (2008)، ص: 178.

مجهول، وقد ذكر المحامي فتح الله الصقال في كتابه الصادر عن دار الضاد في حلب عام ١٩٥٨م (من ذكرياتي في المحاماة) هذه الحادثة تحت عنوان (إعدام بالجملة) حيث يعتبر هذا الكتاب وثيقة تاريخية هامة[1].

كان من أبرز نتائج هذه الحادثة نفي عائلة عياش كاملة إلى جبلة ووفاة عميدها عياش الحاج في جبلة والذي بقي مدفوناً فيها[2]، وقد تم استقبال عائلة عياش في جبلة بحفاوة بالغة لا مثيل لها من قبل أهالي جبلة عامة ومن عائلتي الكنج وعلي ديب خاصة، وهذا ما يدل على التماسك والوحدة الوطنية بين السوريين، وقد ورد على لسان مدير الاستخبارات الفرنسية في دير الزور الكابتن هولو أن زعيم هؤلاء لم يكن محمود العياش، بل كان محمد العياش الأخ الأكبر لمحمود العياش والذي بقي في المنفى ثلاث سنوات، وهو الذي خطط لتلك العملية، وأعطى أخاه محمود أمر قتل أي فرنسي يمر على طريق دير الزور – حلب، لأنها كانت الطريق الوحيد الذي يربط دير الزور بدمشق وبقية المحافظات[3] .

## 4. الكتلة الوطنية ودورها في مقاومة الاحتلال الفرنسي حتى عام 1936م:

بعد أن خضعت سورية للانتداب الفرنسي عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية في سورية على تثبيت سلطاتها بالبلاد من خلال انتهاج سياسة تهدف إلى السيطرة على جميع مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد، لذلك انتفض الشعب السوري بجميع أطيافه للتصدي للفرنسيين وأساليبهم الاستعمارية في البلاد عبر القيام بالانتفاضات والثورات إلى جانب النضال السياسي للنخبة المثقفة في المجتمع السوري التي كانت تهدف إلى استقلال البلاد وسيادتها، فبعد انتهاء الثورة الثورية الكبرى 1925 التي على الرغم من فشلها العسكري وعدم إمكانية استمرارها في الصمود أمام قوات الاحتلال الفرنسي، إلا أنها أجبرت السلطات الفرنسية في سورية على إعادة النظر في سياستها، وذلك من خلال إجبارها على الخضوع وإجراء حوار سياسي مع القيادات الوطنية السورية[4].

---

[1] شاهين (2008)، ص: 178 – 179.

[2] العمر (2019)، ص: 284.

[3] شاهين (2008)، ص: 179.

[4] قرقوط (1975)، ص: 95.

انتقل النضال السوري بعد انتهاء الثورة السورية الكبرى من النضال المسلح إلى النضال السياسي حيث قامت السلطات الفرنسية في إطار مساعيها لوضع حد للثورة السورية بتعيين مندوب سامي جديد لها في سورية هو هنري بونسو الذي سار على نفس سياسة سلفه دي جوفنيل في إضعاف الحركة الوطنية السورية وإثارة الفتن والاضطرابات داخل البلاد[1]، وأصدر تصريحه المشهور في عام 1927م، والذي كان استمراراً للسياسة الفرنسية والقانون الأساسي اللذان سبق العمل بهما زمن المندوب السابق دي جوفنيل، فقضى من خلاله على أي تفاهم بين الحكومة الفرنسية والوطنيين السوريين[2].

عقد الوطنيون السوريون إثر تصريح بونسو مؤتمراً في بيروت من 23 إلى 25 تشرين الأول عام1927م، برئاسة هاشم الأتاسي وأصدروا في نهايته بياناً، انتقدوا فيه تصريح بونسو، لكونه لم يأتي بجديد، فالحريات مفقودة والأحكام العرفية معلنة والاعتقالات قائمة، كما أنه لم يحقق الطموحات الوطنية السورية في الاستقلال، وخلال الاجتماع في بيروت ألف سبعة من الوطنيين نواة الكتلة الوطنية بعد أن كانت قواها من حزبين كل منهما على حدى وهما الحزب الوطني وحزب الشعب وهم: إحسان الشريف من دمشق، وإبراهيم هنانو وعبد الرحمن الكيالي من حلب، ونجيب البرازي وعبد القادر الكيالي من حماة، ومظهر رسلان وهاشم الأتاسي، وأخذت صفوف الكتلة الوطنية تتوسع مع انضمام قادة الثورة الذين عفت عنهم فرنسا أمثال فوزي الغزي، وفارس الخوري، وسعد الله الجابري[3].

كان من أهم العوامل التي ساعدت على تأسيس الكتلة الوطنية التي كان لها دور مهم في مواجهة المستعمر خلال الظروف السياسية السابقة الذكر مواجهة السياسة الفرنسية فيما يخص انتخابات الجمعية التأسيسية لوضع الدستور دائم للبلاد، وتضرر مصالح الطبقة البورجوازية الاقتصادية نتيجة لسياسة التجزئة للمشرق العربي

---

[1] الكيالي (1959)، ص: 59 – 61.

[2] فرزات (1955)، ص: 100.

[3] الشامي (2017)، ص: 322 – 323.

والحدود التي تم إنشائها، والتي أضعفت التجارة السورية وأضرت بالاقتصاد السوري، فأصبح التكتل ضرورة لمواجهة التحديات الجديدة، والوقوف في وجه الشركات الأجنبية التي دعمها الانتداب[1].

لم يبدأ زعماء الكتلة الوطنية بتوقيع البيانات الصادرة عنها حتى خريف سنة 1931م حيث أصبحت بيانات قادة الحركة الوطنية تصدر باسم الكتلة الوطنية وبتوقيع رئيسها هاشم الأتاسي، وفي 4 تشرين الثاني 1932م، تمكن قادة الحركة الوطنية من وضع النظام الداخلي والإطار التنظيمي للكتلة الوطنية، وقد تضمن نظامها الداخلي (44) مادةً شكلت الأهداف الوطنية التي تسعى الكتلة إلى تحقيقها، فنصت مادتها الأولى على أن الكتلة الوطنية هيئة سياسية هدفها تحرير البلاد من كل سلطة أجنبية وإيصالها إلى الاستقلال التام والسيادة الكاملة، والتعاون مع الأقطار العربية لتأمين الاتحاد فيما بينها على ألا يتعارض ذلك مع أهداف كل قطر، وكذلك اعتبار الكتلة الوطنية هي الممثل الوحيد للشعب السوري وجهودها فقط من تمثل آمال السوريين[2].

تمكنت النخبة المثقفة التي قامت بتأسيس هذه الكتلة من أن تضع المبادئ التي ستسير عليها الكتلة في دفاعها عن حقوق سورية في الوحدة الترابية والاستقلال، وقد حدد الهيكل التنظيمي للكتلة أول مرة في مؤتمر حمص سنة 1932م، إذ أنشأ المكتب الدائم من سبعة أعضاء منتخبين هم هاشم الأتاسي رئيساً، وإبراهيم هنانو زعيماً، وسعد الله الجابري نائباً للرئيس، وفارس الخوري عميداً، وجميل مردم وشكري القوتلي وعبد الرحمن الكيالي يديرون الشؤون اليومية للكتلة ويؤلفون قيادتها الفعلية والمسؤولين عن تنفيذ القرارات وإصدار البيانات، بينما كان مجلس الكتلة المكون من ثمانية وثلاثين عضواً هو الهيئة التي تحدد توجه التنظيم وتقرر مبادئه واستراتيجيته وتنتخب للمكتب الدائم[3].

بقيام الكتلة الوطنية باندماج حزبي الشعب والحزب الوطني انضم عدد من الأحزاب إلى الكتلة الوطنية، وسارت في فلكها، مما مكن الكتلة من الاستمرار والفاعلية النضالية السياسية أكثر من أي حزب أو تنظيم سياسي آخر في سورية، رغم وجود تنافس شخصي بين بعض الأعضاء وحساسيات بين المناطق إضافة للضغوط الفرنسية،

---

[1] قرقوط (1975)، ص: 105 – 106.

[2] الشامي (2017)، ص: 323 – 324.

[3] الشامي (2017)، ص: 324 – 326.

لذلك عملت على تحقيق نوع من التوازن مع الفرنسيين للتخفيف من السيطرة الفرنسية على البلاد؛ حيث وجد الوطنيون السوريون أن تشكيل هيئة وطنية جامعة لأغلبية التوجهات ضرورة تفرضها المرحلة الراهنة لمواجهة التحديات وتجاوز ظروف تلك الفترة، وخاصة الخلافات السياسة لقيادة مرحلة النضال السياسي الذي كان يحتاج حينها إلى تكاتف مختلف القيادات والكفاءات الوطنية السورية في مواجهة سياسة الانتداب[1].

ترأس فرع الكتلة الوطنية في دير الزور محمد نوري الفتيح وضم كلاً من أمين العليوي، وسعيد السيد، وعبد القادر الفياض، وبدري المخلف العبد الحميد، واسماعيل العاني، ومحسن الخلوف العبد الحميد، ومحمد صالح الهنيدي، ومحمد العايش، والشيخ سعيد العرفي، وترأس فرع الكتلة الوطنية في البوكمال عبد القادر قدوري وضم كلاً من شريف النهار، وأحمد فرحان البرغش، وطالب أبو شكير، ونوري القدوري، وذاكر الخليل، وآصف المعروفي، وسعيد الدبس، وقد ارتبط فرع الكتلة الوطنية في البوكمال بفرع الكتلة الوطنية بدير الزور[2].

لقد استمرت السلطات الاستعمارية الفرنسية عقب نهاية الثورة السورية سنة 1925م، في سياستها الاستعمارية تجاه السوريين حيث لم يحمل تصريح بونسو أي جديد، ليشكل ذلك خيبة أمل واستنكار كبير لدى قادة الحركة الوطنية السورية التي لم ترى فيه أية رغبة فرنسية حقيقية في تغيير شكل الحكم القائم. في تلك الأثناء كلف بونسو الشيخ تاج الدين الحسني بتشكيل حكومة مؤقتة جديدة كانت أولى مهامها إجراء انتخابات عامة في شهر نيسان عام 1928م، بهدف تشكيل جمعية تأسيسية سورية مهمتها وضع القانون الأساسي للبلاد، وهو القانون الذي علق عليه المندوب السامي الفرنسي بأنه سيكون وفق ما يريد وضمن نطاق الاتفاقيات الدولية المسؤولة عنها فرنسا تجاه عصبة الأمم واحترام ما جاء في صك الانتداب[3].

جرت الانتخابات يوم 24 نيسان عام 1928م، وكان نتيجتها فوز الكتلة الوطنية وتم اختيار لجنة تأسيسية لوضع دستور للبلاد برئاسة إبراهيم هنانو[4]، فأعدت هذه اللجنة مشروعاً للدستور يتألف من 115 مادة حيث نص على

---

[1] الشامي (2017)، ص: 324 – 326.

[2] شاهين (2008)، ص: 188.

[3] الكيالي (1959)، ص 82.

[4] فرزات (1955)، ص 111.

إنشاء جمهورية سورية برلمانية تنتخب الجمعية التأسيسية أول رؤسائها وتكون لها وزارة تضطلع بالمهام التنفيذية[1]، وهيئة تشريعية من مجلس واحد، وحدد يوم7 آب موعداً لعرض الميثاق الوطني على الجمعية التأسيسية لمناقشته وإقراره، لكن سلطات الانتداب الفرنسي سرعان ما بدلت رأيها معترضة على المواد (2، 73، 74، 75، 110، 112)، بحجة أنها تتعارض مع مسؤوليات فرنسا الدولية المتعلقة بتنفيذ الانتداب، لذلك أصدرت سلطات الاحتلال بلاغاً يطالب بحذف المواد السابقة من الدستور قبل مناقشته[2].

احتج أعضاء الكتلة الوطنية على التدخل الفرنسي في شؤون الدستور حيث اعتبروا أن حذف بعض المواد التي تطالب بها السلطات الفرنسية تجعل الدستور بلا معنى ويحرم وطنهم من الحق في السيادة والاستقلال، فأصدر المندوب السامي الفرنسي أمراً بوقف الجمعية التأسيسية مدة ثلاثة أشهر، ثم أتبعه بقرار آخر بتأجيل انعقاد الجمعية التأسيسية لأجل غير مسمى[3].

قام المفوض السامي بونسو في 22 أيار عام 193 بإعلان دستور جديد هو مشروع الدستور القديم بعد أن اضاف إليه مادة جديدة هي المادة 116 التي ألغت مفعول المواد الست والتي بقيت على حالها في الدستور الجديد، فرفض النواب السوريون هذه المادة، فعادت الأزمة إلى المربع الأول، فأقال المفوض السامي حكومة الشيخ تاج الدين الحسيني، وأقام حكومة انتقالية برئاسة وكيله في دمشق سولدمياك، وذلك للإشراف على إجراء الانتخابات وتنفيذ الدستور [4] .

جرت الانتخابات في شهر نيسان عام 1932م، وبسبب التدخل الفرنسي في تلك الانتخابات عبر التزوير، جاءت النتائج بفوز من عرفوا بالوطنيين المقربين من الحل السلمي السياسي مع فرنسا، ويرفضون فكرة التشبث بالاستقلال التام والوحدة السورية، وعرفت الانتخابات العديد من المشاكل خاصة بمدن دمشق حلب واللاذقية[5]، وبعد الانتخابات استمرت الاتصالات بين العناصر الوطنية التي لم تفز سوى ب 25 مقعداً، ورغم مساعي

---

(1). Lenczowsky(w,d), p: 235.

(2) طقوش (2014)، ص52.

(3) الأرمنازي (1954)، ص63 – 64.

(4) الأرمنازي (1954)، ص: 68.

(5) خوري (1997)، ص: 439.

ونضال الوطنين في سبيل تحقيق مطالبهم، إلا أن الفرنسيون استغلوا المجلس الجديد لتمرير سياستهم الاستعمارية في سورية ومحاولة استرضاء الوطنين بالمحاباة والخداع ، وبعد عدة محاولات تم الاتفاق على انتخاب محمد علي العابد رئيساً للجمهورية عام 1933م، كحل وسط بين الأطراف الموالية لفرنسا والأطراف المؤيدة للوطنيين على أن يتقلد حقي بك العظم رئاسة مجلس الوزراء[1].

أدرك رجال الكتلة الوطنية خطورة المرحلة التي تمر بها البلاد، فعقدوا عدة اجتماعات لتدارس الموقف السياسي، وخاصة مسألة عقد معاهدة سورية – فرنسية، ومطالبة المندوب الفرنسي أن يعلن عن أسسها ومبادئها التي يجب أن تكون على شاكلة المعاهدة العراقية البريطانية[2]، وبناءاً على ذلك دخلت فرنسا وسورية مرحلة مفاوضات طويلة أولاً بدمشق أجراها المندوب السامي الفرنسي بونسو، لكنها فشلت بسبب تمسك الوطنين بفكرة الاستقلال والوحدة لتنتقل المفاوضات إلى فرنسا في النهاية دون الوصول إلى النتائج المرجوة ليتراجع بونسو عن وعوده بعقد معاهدة مع سورية مماثلة للمعاهدة العراقية – البريطانية عام 1930م .

كان للكتلة الوطنية نشاط سياسي كبير في تلك المرحلة المهمة من تاريخ سورية المعاصر، وتمثل ذلك النشاط في إصدار عدة بيانات للتعبير عن موقف الكتلة إزاء التطورات والمستجدات السياسية الطارئة، كما عقدت عدة اجتماعات كان أبرزها الاجتماع الذي عقد في ١٩ تشرين الثاني عام ١٩٣٣م حيث اجتمع ممثلو الكتلة الوطنية في قصر فارس الخوري بدمشق للتداول ومناقشة موضوع المعاهدة السورية الفرنسية، فأصدروا في نهاية ذلك الاجتماع بياناً رفضوا فيه الشروط التي تضمنتها المعاهدة حيث اعتبروها مجحفة بحق البلاد ولا ترقى لتطلعات وآمال الشعب السوري[3].

---

[1] الأرمنازي (1954)، ص: 70 – 72.

[2] خوري (1997)، ص: 431.

[3] شاهين، (2008)، ص 189.

# الفصل الرابع:

# النضال الوطني التحرري في الجزيرة السورية ضد الانتداب الفرنسي بين عامي 1936 – 1946م

عرفت سورية خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1936 – 1946م، تطورات سياسية خطيرة كان لها أثرها الكبير على مستقبل البلاد، فتميزت هذه المرحلة بانتقال الحركة الوطنية السورية إلى مرحلة النضال السياسي ضد المستعمر الفرنسي، بهدف الحصول على الاستقلال والتي أدت إلى توقيع معاهدة عام 1936م، كما شهدت هذه المرحلة بعض الأحداث الخطيرة، كسلخ لواء اسكندرون عن سورية لصالح تركيا، واندلاع الحرب العالمية الثانية 1939 وسقوط البلاد في يد قوات حكومة فيشي الموالية للألمان في بداية الحرب، وقبل أن تتمكن القوات الإنكليزية وقوات حكومة فرنسية الحرة من طردها واستعادة البلاد، كما عرفت البلاد بعض الثورات والانتفاضات ضد القوات الفرنسية، والتي أدت في النهاية إلى حصول البلاد على استقلالها وجلاء القوات الفرنسية عنها في عام 1946م[1].

## 1. التطورات السياسية السورية وانعكاسها على النضال الوطني في الجزيرة السورية بين عامي 1936 – 1939م:

قادت الحركة الوطنية السورية خلال فترة الثلاثينيات حراكاً سياسياً كبيراً في سبيل حصول البلاد على استقلالها من الاستعمار الفرنسي، ورغم حدوث الكثير من المفاوضات بين القادة الوطنيين السوريين وممثلي السلطات الاستعمارية الفرنسية في دمشق، إلا أن تلك المفاوضات لم تؤد إلى نتائج ملموسة حتى العام 1936م، عندما توصل الطرفان إلى عقد معاهدة مشابهة للمعاهدة البريطانية العراقية الموقعة عام 1930م، وفلسطين ومصر والتي تضمنت بنداً يؤكد على الاستقلال والتي اعتبرها السوريون الخطوة الأولى باتجاه الحصول على الاستقلال،

---

[1] طقوش (2014)، ص: 52 – 56.

لكن السلطات الفرنسية حاولت التنصل من تلك المعاهدة وإعادة البلاد إلى مرحلة الحكم الفرنسي المباشر خصوصاً مع ظهور بوادر اندلاع الحرب العالمية الثانية [1].

### 1 – 1 الإضراب السوري العام ومشاركة الجزيرة فيه:

تابعت الحركة الوطنية السورية نشاطها السياسي ضد سلطات الانتداب الفرنسي بعد الفشل في التوصل إلى عقد معاهدة بين الطرفين تكون مقبولة لدى الزعماء الوطنيين السوريين، فرفضت الكتلة الوطنية الاعتراف بالحكومة التي شكلتها السلطات الفرنسية بزعامة تاج الدين الحسني، وفي هذا الإطار قامت بعض حركات المقاطعة؛ منها حركة مقاطعة الكهرباء بقيادة فخري البارودي أحد كبار رجالات الكتلة الوطنية، وذلك احتجاجاً على ممارسات الشركة الأجنبية المسؤولة عن الكهرباء مما أدى إثارة بعض القلاقل والاضطرابات، فقامت السلطات الفرنسية باعتقال فخري البارودي[2]، وكانت الكتلة الوطنية قد تبنت حركة المقاطعة التي قادها البارودي الأمر الذي أدى إلى قيام الفرنسيين بإغلاق مكتب الكتلة في مدينة حلب، كما قامت بحملة اعتقالات واسعة طالت زعامات وقيادات وطنية، مما أدى إلى توسع حركة المقاطعة وتحولها إلى حركة سياسية واسعة شملت مختلف أنحاء البلاد[3].

في تلك الأثناء في أواخر عام 1935م توفي الزعيم الوطني الكبير إبراهيم هنانو، فدعت الكتلة الوطنية إلى إقامة حفل تأبيني له على مدرج جامعة دمشق، وبعد الانتهاء من مراسم هذا الحفل خرج المشاركون فيه بمظاهرة ضد الحكومة الخاضعة لإرادة السلطات الفرنسية، مما أدى إلى وقوع اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن والجنود الفرنسيين حيث وقع العديد من القتلى والجرحى، فردت السلطات الفرنسية بنفي عدد من القيادات الوطنية، خاصة من زعماء الكتلة الوطنية، ومنهم جميل مردم بك ونسيب البكري وفخري البارودي، مما أدى إلى قيام إضراب عام شمل مختلف المدن والبلدات السورية استمر لمدة شهرين عرف في المصادر التاريخية باسم الإضراب الستيني حيث استمر في مدينة دمشق قرابة الشهرين، وفي باقي المدن السورية حوالي الشهر والنصف، فاضطرت

---

[1] المنسي (1990)، ص: 58 – 60.

[2] الشامي (2017)، ص: 330.

[3] فرزات (1955)، ص: 129 – 130.

السلطات الفرنسية إلى إقالة حكومة تاج الدين الحسني وأعلنت عن استعدادها لإطلاق سراح المعتقلتين وإعادة المنفيين وإصدار عفو عام والدخول في مفاوضات جدية مع قادة الحركة الوطنية على أساس الاعتراف باستقلال سورية ووحدتها، مقابل إنهاء حالة الإضراب التي عمت البلاد وشلت الحركة الاقتصادية فيها، وبناءاً على هذا الإعلان الفرنسي قررت القيادات الوطنية إنهاء حالة الاضراب، وتم الاتفاق بين زعماء الحركات الوطنية على تشكيل وفد سوري للسفر إلى العاصمة الفرنسية باريس للدخول في مفاوضات مع ممثلي الحكومة الفرنسية لعقد معاهدة على غرار المعاهدة البريطانية العراقية[1].

وقد شاركت مناطق الجزيرة السورية في هذا الاضراب العام، لكن مشاركة دير الزور كانت مختلفة عن بقية المناطق السورية التي اتصف فيها الاضراب بالهدوء والبعد عن استخدام السلاح والعنف حيث كان الاضراب في دير الزور إضراباً وثورة في آن واحد، ففي صباح العاشر من شهر شباط عام 1936م نزل الطلاب في مظاهرة كبيرة متجهين نحو مركز إقامة المندوب الفرنسي في المدينة جاكو، فدخلوها بعد الاشتباك مع الحرس وكسروا الأبواب والنوافذ وحطموا الأثاث وقاموا بإنزال العلم الفرنسي ورفعوا مكانه العلم السوري[2]، وقد استشهد في عملية اقتحام مقر إقامة المندوب الفرنسي عدد من الشباب الوطنيين منهم رشيد الياسين العبوش، وحمود الصكر، وأحمد الشناوي، ومحمد السهو، فردت السلطات الفرنسية في دير الزور باعتقال بعض وجهاء المدينة وزعمائها بحجة التحريض على هذه الثورة[3].

شكل أهالي دير الزور وفداً من بعض الوجهاء الذين لم تعتقلهم السلطات الفرنسية كان من بينهم راتب العزاوي، وحسن العياش، وعبد الكريم العلواني، وسعاد صائب، وذهبوا إلى الحاكم الفرنسي جاكو وطالبوه بالإفراج عن الوجهاء الذين تم اعتقالهم في الأحداث الأخيرة[4]، وأخبروه بأنه في حال استمر اعتقال الوجهاء، فإن الأمور قد

---

[1] الكيالي (1959)، ص: 69.

[2] شاهين (2008)، ص: 194.

[3] شوحان (1989)، ص: 105.

[4] شاهين (2008)، ص: 194

تتطور إلى ثورة عارمة في دير الزور، فاستجاب الحاكم الفرنسي لمطلبهم وأصدر أوامره بإطلاق سراح جميع المعتقلين[1].

كان من كبار المشاركين في هذه الأحداث التي جرت في دير الزور كلاً من الشيخ محمد سعيد العرفي، والشيخ محمد الطنطاوي، والاستاذ حسين السراج، والاستاذ زكي الأرسوزي الذي كان يعمل مدرساً في مدرسة تجهيز الفرات، والشاعر محمد الفراتي الذي قام بإصدار بيان شرح فيه الأعمال العدائية والمظالم التي نفذتها القوات الفرنسية في دير الزور[2]، وعلى الرغم من كون البيان لم يتضمن عبارات مناهضة للسلطات الفرنسية في دير الزور، أو أفكاراً تحرض للثورة على الفرنسيين[3]، فقد تم إحالته لمحكمة البداية في دير الزور التي قررت إخلاء سبيله[4].

## 1 – 2 معاهدة عام 1936م:

أدى الإضراب الذي قادته الحركة الوطنية السورية إلى إجبار السلطات الاستعمارية الفرنسية على الدخول في مفاوضات لتوقيع معاهدة مع قادة الحركة الوطنية السورية، وهي المعاهدة التي جرى توقيعها مع الجبهة الشعبية الفرنسية التي كانت قد نجحت في الانتخابات الفرنسية بقيادة الزعيم الاشتراكي ليون بلوم حيث رأت الحكومة الفرنسية الجديدة أنه من الأفضل تغيير السياسات الفرنسية المتبعة في سورية وانتهاج سياسة جديدة تضمن لفرنسا الهدوء والاستقرار وكسب صداقة السوريين ليكونوا حلفاء لفرنسا، خاصة مع تواتر الشكايات السورية إلى عصبة الأمم عن ممارسات السلطات الفرنسية في سورية، فلم يعد بمقدور الممثل الفرنسي في عصبة الأمم التغاضي عما كان يرد من شكوى السوريين، والتي كانت تحظى باهتمام ودعم الكثير من الدول خاصة بريطانيا المنافس التقليدي لفرنسا، والتي كان لها مصالح بمنطقة بلاد الشام والعراق والجزيرة العربية، لذلك كلفت وزارة الخارجية

---

[1] شوحان (1989)، ص: 105.

[2] شاهين (2008)، ص: 194.

[3] علوان (1992)، ص: 71.

[4] شوحان (1989)، ص: 106.

الفرنسية الدبلوماسي الفرنسي دو مارتيل المباشرة في عقد محادثات مع قادة الحركة الوطنية السورية للتوصل إلى عقد معاهدة بين الطرفين[1].

بدأت المفاوضات بين قادة الحركة الوطنية السورية التي كان جلّ أعضائها من الكتلة الوطنية برئاسة هاشم الأتاسي والمفوضية العليا الفرنسية المكلفة بالمفاوضات مع الجانب السوري في بيروت في الفترة الواقعة بين 28 شباط و2 آذار من عام 1936م، فأصدرت الحكومة السورية المعينة من قبل السلطات الفرنسية بياناً حددت فيه أسس المفاوضات التي وافق عليها المفوض السامي الفرنسي، وهي أن يسافر وفد سوري إلى باريس مهمته الدخول في مباحثات ومفاوضات مع السلطات الفرنسية لعقد معاهدة على أساس الحفاظ على وحدة التراب السوري، مع مراعاة مبادئ جمعية الأمم والدستور السوري، على ألا تكون الحقوق التي ستضمنها المعاهدة مماثلة للحقوق التي تضمنتها المعاهدة العراقية – البريطانية [2].

بناءاً على هذا البيان شكل قادة الحركة الوطنية السورية وفداً وطنياً كان معظمه من زعماء الكتلة الوطنية تمهيداً للسفر إلى العاصمة الفرنسية باريس للدخول في المفاوضات مباشرة مع السلطات الفرنسية، وضم الوفد كلاً من هاشم الأتاسي، وفارس الخوري، وسعد الله الجابري، وجميل مردم عن الكتلة الوطنية، وإدمون ومصطفي الشهابي من أعضاء الوزارة، والضابط أحمد اللحام مستشاراً عسكرياً، وفور وصول الوفد السوري إلى باريس في شهر آذار عام 1936م، دخل مباشرة في المفاوضات مع ممثلي الحكومة الفرنسية، فأثمرت تلك المفاوضات عن توقيع معاهدة بين الطرفين عرفت في المصادر التاريخية بمعاهدة عام 1936م [3]، والتي نصت على عدد من البنود:

ـ إقامة علاقات سلام وتحالف بين الدولتين.

ـ تشاور الدولتين في أمور السياسة الخارجية في كل ما يمس مصالحهما المشتركة، وتقف الدولتان في مواجهة الدول الأجنبية وفق ما يتلاءم مع تحالفهما المشتركة.

---

[1] الحكيم (1991)، ص: 247.

[2] F.R.U.S. The Secretary of State to the Ambassador in France (Straus), Washington, August 4, 1936, in (Vol. III), (No.1440), Document 559.

[3] الشامي (2017)، ص: 229–230.

ـ يعود الحق للحكومة السورية في التصرف في المعاهدات والاتفاقيات والعهود الدولية التي أبرمتها فرنسا بخصوص سورية.

ـ في حالة خلاف بين سورية ودولة أخرى تتشاور الدولتان الحليفتان لحله سلمياً، وفي حالة نشوب حرب تدعم الدولتان بعضهما، وحددت المساعدة السورية لفرنسا بوضع خطوط مواصلاتها تحت تصرف القوات الفرنسية.

ـ تحديد فترة انتقالية مدتها 3 سنوات توضع المعاهدة بعدها موضع التنفيذ.

ـ مدة المعاهدة 25 سنة قابلة للتعديل بناء على طلب إحدى الدولتين بعد مرور 20 سنة على سريان مفعولها[1].

ـ تتحمل سورية مسؤولية حفظ النظام والدفاع عن البلاد وتقديم مساعدة عسكرية لفرنسا حسب ملحق عسكري بالمعاهدة، حيث نص هذا الملحق على تعهد الدولة السورية تقديم قاعدتين جويتين لفرنسا بدمشق وحلب، وبقاء الجنود الفرنسيين في قاعدتين عسكريتين في اللاذقية وجبل العرب لمدة خمس سنوات، كما نصت المعاهدة على انضمام حكومتا اللاذقية وجبل العرب إلى سورية شرط تمتعهما بنظام إداري ومالي خاص بهما، كما تعهدت سورية باحترام استقلال لبنان وترك مشروع اتحاد سورية ولبنان[2].

جرت انتخابات لاختيار المجلس النيابي السوري في نهايات عام 1936م حيث نجحت فيه أكثرية وطنية واستقال على إثر تلك النتائج الرئيس محمد علي العابد وانتخب هاشم الأتاسي رئيس الكتلة الوطنية والوفد المفاوض رئيساً للجمهورية، وتألفت وزارة وطنية برئاسة جميل مردم وصادق المجلس النيابي على المعاهدة، وبدأت الحكومة الجديدة في ممارسة صلاحياتها[3].

على الرغم من موافقة الدولتين على ما تضمنته المعاهدة من بنود، لكن قدر لهذه المعاهدة أن تبقى حبراً على ورق ولم تطبق على أرض الواقع، فمع سقوط حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية التي كان يرأسها ليون بلوم قام مجلس الشيوخ الفرنسي برفض المصادقة على المعاهدة حيث بررت الحكومة الفرنسية الجديدة موقفها هذا

---

[1] الأرمنازي (1954)، ص: 85.

[2] لونغريغ (د.ت)، ص: 278.

[3] قرقوط (1975)، ص: 153.

بالظروف الدولية المستجدة[1]، والتي كانت تنبأ باندلاع حرب عالمية جديدة[2]، فتذرعت بأن بنود هذه المعاهدة تضر بالمصالح الفرنسية في المنطقة[3].

## 1 – 3 معركة عامودا عام 1937م:

تعتبر عامودا من أكبر المناطق التابعة لمحافظة الحسكة، وقد حاول الفرنسيون في عام 1922م التقدم في المنطقة لفرض سيطرتهم على عامودا، لكنهم ردوا على أعقابهم، وتقدموا مرة ثانية بحجة بناء مخفر للدرك السوري، فوافق سكان عامودا على ذلك شريطة أن يكون الدرك من السوريين حصراً وتم لسكان عامودا ذلك[4].

كان سكان عامودا المتمثلة بعشائر الدقورية وسواهم يميلون إلى الحرية ويكنون كرهاً كبيراً للمستعمر الفرنسي، فتشكلت نواة لحركة وطنية في عامودا بقيادة زعيم عشائر الدقورية سعيد آغا الدقوري[5]، وفور تشكل هذه الحركة قامت بالاتصال بزعماء الكتلة الوطنية في دمشق أمثال جميل مردم وفخري البارودي وجرى تنسيق بين الحركة الوطنية في مدينة عامودا، وانضمت إليها بعض عشائر المنطقة كعشائر الكيكية بقيادة المجاهد عيسى الرستام، وعشائر الملية بقيادة المجاهد عيسى العبد الكريم. وقد كان المجاهد سعيد آغا الدقوري على اتصال دائم بزعماء الكتلة الوطنية في دمشق من خلال سفره المتواصل إلى دمشق على الرغم من أن السفر في ذلك الوقت كان صعباً جداً لأن عيون الفرنسيين ورجالاتهم كانت ترصد تحركات المجاهد سعيد الدقوري أينما ذهب وحل[6].

أعادت السلطات الفرنسية المحاولة لتثبت أقدامها في منطقة الجزيرة في نيسان عام 1926م حيث شكلت جيشاً بقيادة بعض وجهاء العشائر المجاورة يتقدمهم ثلاثمائة من رجال حرس الحدود الفرنسي المعروف بالهجانة، وعلى مشارف بلدة عامودا جرت معركة كبيرة بين القوات الفرنسية والثوار المحليين بقيادة سعيد آغا الدقوري انتهت بهزيمة القوات الفرنسية وعملائهم، ليضطر المجاهد سعيد آغا الدقوري إلى مغادرة المنطقة حينما علم أن

---

(1) T.N.A., E.O. 371/ (E 2822/284/65), Foreign Office, (No.907), 15 April 1939. T.N.A., E.O. 371/ (E 2202/474/93), (No.92), Telegram to Kr. Houston Boswell, Bagdad, to the Foreign Office, 29 March 1939.

(2) William L (w, d) p: 225.

(3) القوزي (1999)، ص: 41 – 42.

(4) المسلط (2001)، ص: 186.

(5) باروت (2013)، ص: 412.

(6) المسلط (2001)، ص: 186.

السلطات الفرنسية تنوي نية سيئة له ولإخوته، وذلك من خلال محاولة فرنسا إقناع بعض النفوس المريضة من أبناء العشائر بمحاربته، لذلك انتقل إلى تركيا مع بعض أفراد عشيرته في عام 19274م، واستمر مكوثه في تركيا أربع سنوات، وخلال فترة المكوث هذه جرت معارك استنزاف ضد الفرنسيين والمتعاونين معه مما حدا بالسلطات الفرنسية أن تطلب من تركيا، إبعاد الزعيم المجاهد وإخوانه مسافة 100 كم عن الحدود ووافقت تركيا على ذلك، وأبعدت الثوار إلى قرى من أعمال ديار بكر إلى نهر دجلة [1].

كان لأحداث عامودا عام 1937م أبعاداً خارجية، فعندما قام المندوب السامي الفرنسي في سورية دو مارتيل ببذل الجهود لتوقيع معاهدة عام 1936م بين الحكومة الفرنسية والوطنيين السوريين، والتي نصت على مرحلة انتقالية مدتها ثلاث سنوات لنقل صلاحيات المفوضة بها السلطات الفرنسية من قبل عصبة الأمم إلى الحكومة السورية، وتقليص عدد القوات الفرنسية المتواجدة في سورية مقابل تشكيل جيش سوري وطني، وبسبب الانقسامات الكبيرة في صفوف النخبة الفرنسية الحاكمة بين مؤيد لبنود هذه المعاهدة ومعارض لها، فأدى ذلك إلى عرقلة وضع المعاهدة موضع التنفيذ، بل لجأت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى اتباع أساليب وسياسات جديدة ارتكزت على إثارة الاضطرابات والفتن والنعرات الطائفية والإثنية في مختلف المناطق السورية في محاولة منها للضغط على الحكومة الوطنية السورية[2].

حاولت السلطات الاستعمارية الفرنسية في منطقة الجزيرة السورية استغلال الانقسامات التقليدية بين المكونات القومية والدينية والمذهبية والعشائرية لخلق حالة من التمرد والعصيان ضد الحكومة الوطنية والسلطات الانتدابية الفرنسية في دمشق حيث كان يوجد تنافس كبير على زعامة عشيرة طيء بين الشيخ محمد بن عبد الرحمن والشيخ حسن السليمان[3]، وفي شهر حزيران عام 1937م بدأت الاعتراضات على أعمال الحكومة عندما تبنى المحافظ المعين من قبل الحكومة بهجت الشهابي الشيخ حسن السليمان زعيماً على عشيرة طيء، فعقد مجموعة من الزعماء مؤتمراً في قرية طوبز بقيادة حاجو آغا زعيم عشائر الهوبركية تحت شعار مبايعة الشيخ محمد بن

---

[1] المسلط، (2001)، ص: 187.

[2] العمر، (2019)، ص: 175.

[3] باروت، (2013)، ص: 414.

عبد الرحمن، وأصدر المجتمعون في هذا المؤتمر بياناً هددوا فيه المحافظ بهجت الشهابي وقائمقام القامشلي ظافر الرفاعي وقائد الدرك عبد الغني القضماني بتعين الشيخ محمد بن عبد الرحمن شيخاً على عشيرة طيء وحددوا لهم مهلة لتنفيذ ذلك[1].

رفض المحافظ تنفيذ ما ورد في البيان ورد عليه بإقالة (بحدي قربو) من رئاسة بلدية الحسكة وميشيل دوم من رئاسة بلدية القامشلي[2]، مع إصدار مذكرة توقيف بحق بحدي الذي كان قد هدد المحافظ، فاستغلت بعض المجموعات التي كانت مرتبطة مع الاستخبارات الفرنسية والتي كان يقودها إلياس مرشو الذي تزعم مجموعة أخذت على عاتقها حماية بحدي قربو من الاعتقال ، فقام مرشو ومجموعته بمهاجمة مخفر الشرطة في الحسكة بعد أن قام بإغلاق السوق بالقوة، مما أدى إلى تفاقم الأحداث وخروجها عن السيطرة الأمر الذي دفع المحافظ إلى الاستعانة بالجيش الفرنسي الذي قام بتحرير بعض قوات الدرك الذين تمّ اختطافهم من قبل مجموعة مرشو[3].

استمرت الأحداث بالتفاقم حيث قام مرشو بمهاجمة دار الحكومة ومقر إقامة المحافظ الذي اضطر إلى الهرب واللجوء إلى الشيخ دهام الهادي رئيس عشيرة شمر الخرصة ورئيس فرع الكتلة الوطنية في الجزيرة ثم فرَّ مع معاونيه إلى دمشق، أما في بقية المناطق كالقامشلي ورأس العين وغيرها من المناطق الأخرى فقد حدث فيها مثلما حدث في الحسكة حيث طرد المتمردون الموظفين ومدراء النواحي الذين التجؤوا إلى القبائل العربية الموالية للحكومة[4].

حدثت مواجهات عديدة داخل عشيرة طيء بين المؤيدين للسيخ محمد بن عبد الرحمن والمدعومين من حاجوا آغا وحلفائه والمؤيدين للشيخ محمد السليمان المدعومين من الشيخ دهام الهادي وحلفائه[5]، كما دب الانقسام في عشيرة الجبور بين الشيخ جميل المسلط زعيم العشيرة المعارض للتمرد وشقيقه الشيخ عبد العزيز المسلط الذي

---

[1] العمر (2019)، ص: 175- 176.

[2] باروت (2013)، ص: 417.

[3] العمر (2019)، ص: 176.

[4] العمر (2019)، ص: 176.

[5] باروت (2013)، ص: 422 – 423.

انخرط في التمرد ونتيجة تمدد الانقسامات داخل العشائر في المنطقة تدخلت القوات الفرنسية بحجة حفظ الأمن، وتم تشكيل لجان لحفظ الأمن في المناطق التي سيطر عليها المتمردون الذين تطورت مطالبهم حيث قاموا برفع كتاب إلى السلطات الفرنسية الانتدابية والحكومة السورية يطالبون فيه بوضع نظام خاص للجزيرة بموافقة عصبة الأمم موافقين فيه على بقاء الانتداب الفرنسي والقوات الفرنسية في الجزيرة وبذلك يكونوا في مطلبهم هذا قد حققوا الغايات والأهداف التي سعى ورائها الفرنسيون جراء إثارة هذه الاضطرابات في الجزيرة[1].

لكن ردة فعل البعض من قيادات الكتلة الوطنية في الجزيرة السورية وبعض ممثلي العشائر العربية والكردية الذين شكلوا لجنة وطنية منهم في منطقة عامودا التي قررت مقاطعة مدينة الحسكة والقامشلي متهمة بعض السكان في هاتين المنطقتين بالخيانة، وأرسلت برقية مضادة نصت على التمسك بالوحدة الوطنية وتعارض فكرة الانفصال التي نادى بها المتمردون وقد تألفت هذه اللجنة مع كل من السادة سعيد آغا الدقوري، وحاج شيخموس همو، وحسين آغا الاسعد، وسعيد اسحاق العبد الكريم، وعيسى آغا[2].

قام أعضاء هذه اللجنة بالاتصال بالشيخ دهام الهادي وجميل المسلط ومحمد عبد الرحمن الطائي الذين قدموا لهم الدعم والمشورة الكفيلة بمواصلة النضال ضد المستعمر الفرنسي، وقام الجميع بالتنسيق مع قادة الحركة الوطنية في دير الزور لتشكيل جبهة واحدة في محاولة منهم قطع الطريق على السلطات الفرنسية التي كانت تحاول استغلال أي ثغرة طائفية أو عرقية لتنفيذ سياساتها الاستعمارية في سورية[3].

كان تأثير المجاهد سعيد آغا الدقوري كبيراً جداً على السكان المحليين في عامودا وقراها وعلى جميع العشائر مناطق الحسكة كافة، لذلك بعثت السلطات الفرنسية مندوبين لها بسبب التأثير الكبير للمجاهد سعيد الدقوري على السكان في عامودا وقراها وعلى جميع العشائر في الجزيرة ولهذا بعثت فرنسا مندوبين عنها إلى الزعيم سعيد لمحاولة إقناعه بالقدوم إلى سورية، وذلك بعد أن أصدرت فرنسا عفواً عاماً عنه وعن أفراد أسـرته وعشيرته، ليعود المجاهد سعيد الدقوري وإخوانه إلى بلدة عامودا، وفي هذه الأثناء كانت فرنسا تسعى جاهدة مع عملائها

---

[1] العمر (2019)، ص: 176-177.

[2] علوان (1992)، ص: 104.

[3] المسلط (2001)، ص: 64.

لإقامة شبه دويلة في منطقة الجزيرة، فكانت تحرض عملاءها وبعض المسيحيين، وتقنعهم بضرورة فصل الجزيرة عن سورية وذلك حتى العام 1936م ، ولما كان المجاهد سعيد الدقوري على دراية تامة بما يضمره المستعمر الفرنسي من نوايا، لذلك رفض وبشكل قاطع جميع المغريات والعروض التي قدمها الفرنسيون له للتعاون معهم[1].

سافر سعيد الدقوري في عام1936م إلى دمشق وقدم عرضاً كاملاً عما تقوم به فرنسا وأعوانها في منطقة الجزيرة إلى الزعماء الوطنيون من أفراد الكتلة الوطنية الذين باركوا موقفه، وعند عودته إلى عامودا زاره في منزله ضابطان فرنسيان حاملين له عرضاً عليه تضمن رغبة القيادة الفرنسية في انضمام سعيد الدقوري إلى موقف فرنسا وأعوانها في المنطقة، لكنه رفض عرض القيادة الفرنسية، وفي العام 1937م سافر الزعيم سعيد الدقوري برفقة الحاج شيخموس يونس الحسو وسليمان حاج السعدون إلى دمشق، وأثناء عودتهم ووصولهم إلى دير الزور أخذوا قسطاً من الراحة، إلا أنهم أعلموا من قبل الأهالي في دير الزور بأن عامودا تغلي، وهناك فتنة أشعلها المستعمر الفرنسي ففي تلك الأثناء كانت فرنسا قد تمكنت من زرع الشقاق والفرقة بين أبناء البلد الواحد وذلك خلال العزف على الوتر القومي والطائفي في بلدة عامودا حيث قام بعض المسيحيين المتعاونين مع السلطات الاستعمارية الفرنسية بإطلاق النار على بعض المساكن التي يقطنها المسلمون بهدف إثارة فتنة بين السكان وإشعال الحرب في المنطقة لتكون حجة لتدخل القوات الفرنسية وإلقاء القبض على الزعماء الوطنين في عامودا، وفي مقدمتهم سعيد آغا الدقوري[2].

وصل سعيد الدقوري ومن كان معه إلى عامودا، فعلم من بعض المقربين منه أن السلطات الفرنسية هي من أشعلت نار الفتنة بعد أن أوعزت لعملائها بالبطش مما أوقع الكثير من الضحايا، وفي الثامن والعشرين من تموز عام 1937م بدأت المعركة في مدينة عامودا بين القوات الفرنسية وعملائها والثوار الوطنين، فتمكن الثوار الوطنيون من دحر الفرنسيين وعملائهم حيث كان يوجد في عامودا ثكنة عسكرية فرنسية صغيرة يتواجد فيها عدد محدود من القوات الفرنسية، وكان هؤلاء دائماً ما يتعرضون للسكان المحليين بالشتائم والإهانات، فقام الأهالي

---

[1] المسلط، (2001)، ص: 188.

[2] المسلط، (2001)، ص: 188.

بمهاجمة الثكنة العسكرية بالعصي والحجارة وبعض البنادق القديمة[1]، مما أجبر الجنود الفرنسيين على الهرب والانسحاب من عامودا باتجاه القامشلي، وفي اليوم الثاني أخذت القيادة العسكرية الفرنسية في المنطقة تُعد العدة لهجوم كبير على عامود يستهدف تدميرها تدميراً شاملاً، وذلك بهدف القضاء على قادة الحركة الوطنية الذين كان تتهمهم السلطات الفرنسية بأنهم سبب الاضطرابات التي حدثت مؤخراً نتيجة تحريضهم للسكان المحليين في عامودا[2].

أصدرت القيادة العسكرية الفرنسية في المنطقة أوامرها في مطلع شهر آب عام 1937م بالهجوم بالطائرات التي انطلقت من مطاري الحسكة والقامشلي[3]، وأخذت بقصف عامودا بالقنابل والرشاشات بشكل كثيف، مما أدى إلى دمار كبير وقتل عدد كبير من الأهالي الذين حاولوا التصدي للهجوم الفرنسي الوحشي بما توفر لديهم من أسلحة ومعدات قديمة دون جدوى في ظل استمرار القصف الفرنسي لعدة ساعات بشكل ممنهج، فاضطر قسم كبير من السكان إلى الهروب باتجاه الحدود التركية[4].

وعندما علمت السلطات الفرنسية بهروب الأهالي باتجاه الحدود التركية أصدرت أوامرها إلى الدبابات والجنود المشاة والخيالة بالدخول إلى داخل عامودا بالتعاون مع بعض الخونة والمرتزقة من أعوان الفرنسيين في المنطقة، فقاموا بنهب آثارها وممتلكات الأهالي من الأغنام والماشية، ولم يكتفوا بأعمال السلب والنهب بل قاموا بحرق الكثير من منازلها فضلاً عن مسجدها، فتحولت عامودا إلى بلدة منكوبة بفعل الجرائم الوحشية التي نفذها الفرنسيون فيها[5].

التجأ أهالي عامودا ومن بينهم سعيد أغا الدقوري إلى تركيا إلا أن الأتراك لم يسمحوا لهم باللجوء إلَّا بشرط تسليم كافة الأسلحة التي لديهم، وعندما تم تسليم الأسلحة للأتراك لم يسمحوا لهم قط بدخول الأراضي التركية عندئذ فكر سعيد الدقوري وأخوانه لأنه لا يمكنهم العودة إلى سورية وأن فرنسا لا تطلب سوى سعيد الدقوري، لذلك قرر

---

[1] باروت (2013)، ص: 450.

[2] علوان (1992)، ص: 102 – 103.

[3] باروت (2013)، ص: 450 – 451.

[4] المسلط (2001)، ص: 189.

[5] المسلط (2001)، ص: 65.

الذهاب إلى العراق ومعه جميع أهله[1]، ودامت فترة مكوثهم في العراق فترة خمس سنوات ليعود سعيد الدقوري سورية في عام 1942م، وذلك بعد توسط أفراد عشائر الدقورية في كل من الجزيرة ودمشق[2].

لم تكتف السلطات الاستعمارية الفرنسية بما فعلته ببلدة عامودا، فقامت عند انتهاء العمليات العسكرية في البلدة وعودة السكان إلى بيوتهم بإجبار الأهالي على دفع غرامة حربية كانت عبارة بندقية عن كل بيت من بيوت عامودا أو ما يعادل قيمة البندقية من الليرات الذهبية الفرنسية، كما أجبرت السلطات الفرنسية أهالي عامودا على رفع العلم الفرنسي فوق منازلهم بعد إجبارهم على بناء المتهدم منها، ولم تكتف السلطات الفرنسية عند هذا الحد، بل قامت بملاحقة أبناء عامودا من رجالات الحركة الوطنية، ومنهم السيد سعيد الدقوري الذي اضطر إلى مغادرة البلاد لمدة سبع سنوات، وكذلك عائلة القادري التي أجبرت على مغادرة عامودا والانتقال إلى دمشق، وكذلك محمد بشير الحامدي الذي كان من أوائل المناضلين ضد الاستعمار الفرنسي في المنطقة حيث تمت ملاحقته وتوقيفه عدة وفرضت عليه الإقامة الجبرية[3].

## 2. التطورات السياسية وانعكاسها على النضال الوطني في الجزيرة السورية خلال الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945م:

شهدت سورية خلال فترة الثلاثينات كما سبق توضيحه نشاطاً سياسياً كبيراً في طريقها للحصول على الاستقلال والتخلص من الانتداب الفرنسي على البلاد، ورغم المحاولات الكثيرة والمفاوضات الطويلة التي جرت بين قادة الحركة الوطنية السورية والسلطات الفرنسية التي أفضت في النهاية إلى توقيع معاهدة عام 1936م، لكن بنود هذه المعاهدة بقيت حبراً على ورق بسبب تنصل السلطات الفرنسية من الالتزام ببنودها وعودتها إلى تطبيق الحكم المباشر على البلاد متذرعة بالظروف الدولية المستجدة وظهور بوادر اندلاع الحرب العالمية الثانية في أوروبا، لتدخل سورية مرحلة جديدة من النضال السياسي في طريقها نحو الاستقلال والتخلص من الاستعمار الفرنسي[4].

---

[1] باروت (2013)، ص: 510.

[2] المسلط (2001)، ص: 190.

[3] علوان (1992)، ص: 105 – 106.

[4] المنسي (1990)، ص: 58 – 60.

## 2 – 1 انعكاسات الحرب العالمية الثانية على الوضع السياسي الفرنسي (هزيمة فرنسا أمام ألمانيا وإقامة حكومة فيشي):

عرفت أوروبا والعالم مع بداية شهر أيلول 1939م قيام الحرب العالمية الثانية حيث قام هتلر بإعداد خطة عسكرية لمواجهة فرنسا والسيطرة عليها، فنجحت القوات الألمانية بهزيمة القوات الفرنسية والتوغل في الأراضي الفرنسية متجهة نحو العاصمة باريس، عندها قررت الحكومة الفرنسية ترك العاصمة والانتقال الى مدينة بوردو، وأخذت تستعد لعقد الهدنة مع المانيا والتي كانت قواتها قد دخلت باريس في ١٦ حزيران بعد يومين من انسحاب الحكومة الفرنسية[1].

في أعقاب دخول الألمان العاصمة الفرنسية باريس تمّ تشكيل حكومة فرنسية جديدة برئاسة الجنرال بيتان، وقد اتخذت حكومة بيتان من مدينة فيشي مقراً لها لذلك عرفت في المصادر التاريخية باسم حكومة فيشي، وكان أول أعمالها تقديم طلب إلى الحكومة الألمانية بوقف القتال معها تمهيداً لعقد هدنة بين الدولتين، فوافق الألمان على طلب بيتان، وفي 22 حزيران عام 1940م وقع الفرنسيون على شروط الهدنة حيث وصفت هذه الهدنة بأنها كانت مذلة لفرنسا[2]، فقد نصت على احتلال ألمانيا ما يقارب من نصف مساحة فرنسا بما فيها العاصمة باريس، وتوجب على الحكومة الفرنسية تحمل نفقات الجيوش الألمانية المرابطة في أراضيها، كما نصت الهدنة على تسريح الحكومة الفرنسية لجميع قواتها البرية والبحرية والجوية، وحدد تعداد الجيش الفرنسي بـ 100 الف مقاتل، إضافة إلى ذلك فقد استردت المانيا من فرنسا مقاطعتي الالزاس واللورين، لكن الجنرال الفرنسي شارل ديغول رفض الهدنة التي جرى توقيعها مع ألمانيا والحكومة التي أعلنها الجنرال بيتان، وقرر متابعة القتال ضد ألمانيا، فشكل مع رفاقه حكومة فرنسية معارضة في المنفى سميت حكومة فرنسا الحرة، والتي قررت مواصلة القتال مع

---

[1] ديفورس وآخرون، (1993)، ص: 419 – 430.

[2] F.R.U.S., Telegram the Ambassador in the United Kingdom (Kennedy) to the Secretary of State, London, June 22, 1940, in (Vol. II), Document 532.

الحلفاء ضد ألمانيا وحلفائها في دول المحور[1]، بدعم من بريطانيا في محاولة لاسترداد سلطتها على مستعمراتها فيما وراء البحار، وعلى رأسها سورية ولبنان[2].

## 2 – 2 وقوع سورية تحت سيطرة حكومة فيشي الموالية للألمان:

استغلت السلطات الفرنسية تأزم الأوضاع الدولية في أواخر الثلاثينات، وظهور بوادر اندلاع حرب عالمية جديدة للتراجع عن المكتسبات التي حققها الوطنيون السوريون في المفاوضات الأخيرة التي جرت مع الحكومة الفرنسية والتي أثمرت عن توقيع معاهدة عام 1936م، فأرسلت في مطلع عام 1939م مفوضاً سامياً جديداً هو غابرييل بيو الذي أعلن عن عودة حكومته إلى سياسة الانتداب السابقة[3]، فاستقالت الوزارة الوطنية واستقال رئيس الجمهورية، فأقام المفوض حكومة سورية جديدة برئاسة بهيج الخطيب، وتم إعادة فصل اللاذقية وجبل العرب عن سورية، وفي أعقاب اندلاع الحرب العالمية الثانية قامت السلطات الفرنسية بحل المجلس النيابي وتعطيل الدستور بحجة أن الظروف الدولية المستجدة، كما قامت بتعطيل نشاط الحركة الوطنية السورية عبر حل الأحزاب الوطنية والجمعيات السياسية والثقافية، ومنع التجمعات والمظاهرات وتشديد الرقابة على الصحف ومختلف الحريات الشخصية، واعتقال الكثير من الزعماء الوطنيين، كما اعتقلت ممثلي الدول الأجنبية المعادية للحلفاء ووضعوا بالثكنات العسكرية كرهائن حرب، وأخذت فرنسا تستغل موارد البلاد وخيراتها؛ حيث وضعتها في خدمة جيوش الحلفاء، كما قامت بحشد قواتها العسكرية في سورية ولبنان لحماية مصالح فرنسا فيها، وأعلنت حالة طوارئ، وأعطت صلاحيات مطلقة لأجهزة الاستخبارات الفرنسية في اعتقال أي شخصية سورية تتعامل مع دول المحور[4].

أدى الانقسام بين الفرنسيين وتموضعهم في محاور متضادة في الحرب إلى انعكاسات خطيرة على الوضع العام في المستعمرات الفرنسية، وخصوصاً في منطقة المشرق العربي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، إذ أعلن المندوب

---

[1] سليم (2000)، ص: 448.

[2] Gaunson, A.B (1987), p: 259.

[3] الحكيم (1991)، ص: 285 – 278.

[4] الأرمنازي (1954)، ص: 113 – 118.

السامي الجديد في سورية الجنرال متلهوزر أنه وفقاً لشروط الهدنة التي وقعتها حكومة فيشي مع ألمانيا أنه لن يحدث أي تغيير في نظام الحكم والإدارة في البلاد، وأن السلطات الفرنسية سوف تواصل أداء مهامها الانتدابية في سورية، مع التزامها بموقف حكومة فيشي، الأمر الذي أقلق الحكومة البريطانية لكونه يجعل مراكزها بالمنطقة العربية عرضة لخطر دول المحور بقيادة ألمانيا، فكان عليها اتجاذ الاجراءات التي تراها ضرورية لحماية مصالحها في المنطقة، فأعلنت أنها لا تسمح لأية سلطة معادية أن تحتل سورية ولبنان، وأن تتخذهما قاعدتين لمهاجمة المناطق والبلدان الخاضعة للانتداب والسلطة البريطانية، لذلك فإنها تعتبر نفسها حرة باتخاذ جميع التدابير والاجراءات التي تفتضيها الظروف وتراها ضرورية لحماية مصالحها في المنطقة متعهدة بأن هذا التصريح لن يكون له تأثير في مستقبل البلاد الواقعة تحت الانتداب الفرنسي[1].

على الرغم من موقف المندوب السامي الفرنسي في سورية الجنرال متلهوزر الأقرب والمؤيد لحكومة فيشي، لكن الأخيرة قررت استدعائه إلى فرنسا وعينت مندوباً سامياً جديداً لها في سورية وهو الجنرال هنري دينتز الذي بدأ بتنفيذ التعليمات الواردة له من حكومة فيشي ودول المحور حيث وصلت بعد تعينه لجنة ألمانية ايطالية لدراسة الأوضاع في سورية للقيام باتخاذ الاجراءات المناسبة لتوسيع النفوذ الأماني في المنطقة، ومراقبة التحركات العسكرية البريطانية والفرنسية في المنطقة[2].

## 2 – 3 التدخل الفرنسي الإنكليزي لتحرير سورية من حكومة فيشي 1941م:

كان لسيطرة حكومة فيشي على زمام السلطة في سورية أثر كبير على الوضع العام في البلاد والموقف الشعبي من التواجد الفرنسي والبريطاني في المنطقة بشكل عام حيث أصبحت كل من لبنان وسورية منطقتي عمليات عسكرية لدول المحور، فقد عمل الألمان على إثارة مشاعر الكره والبغضاء ضد البريطانيين بين شعوب المنطقة العربية في المشرق، واستمالوا بعض من الزعماء اعتماداً على الموقف الرافض للمشروع البريطاني المتمثل بجعل

---

[1] لونغريغ (د، ت)، ص: 365 – 369.

[2] خوري (1997)، ص: 645 – 646.

فلسطين وطنناً قومياً كأداة استقطاب للمشاعر العربية القومية والوطنية في كل من سورية ولبنان نحو دول المحور[1].

بدأ الألمان باستغلال تواجدهم ونفوذهم السياسي في سورية لتنفيذ أجندتهم في المنطقة، فتم تسخير المطارات السورية عند قيام ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق ضد بريطانيا في 1941م لإرسال الإمدادات للعراق[2]، فقد منحت الطائرات الألمانية حق النزول في المطارات السورية وغيرها من التسهيلات، مما أثار مخاوف بريطانيا وحلفائها من أنصار حكومة فرنسا الحرة نظراً لأهمية سورية وموقها الاستراتيجي مع ازدياد خوف دول الحلفاء من أن تصبح سورية ممراً ومستقراً للجيوش الألمانية، خاصة مع ازدياد الهجمات التي كانت تقوم بها دول المحور على مصر من ليبيا الخاضعة للحكم الإيطالي، فقد أدرك البريطانيون أنه في حال تمكن الألمان من فرض سيطرتهم المطلقة في سورية سوف ينعكس ذلك سلباً على الوجود البريطاني في المنطقة، مع خشية تمدد السيطرة الالمانية من سورية باتجاه مصر وقناة السويس وأماكن تواجد حقوق البترول التي قد تصبح عرضة لهجمات الألمان، ويؤثر ذلك على المواصلات البريطانية في المنطقة[3].

أدت الظروف التي عاشتها سورية خلال العامين الأولين من الحرب، نتيجة لتوغل دول المحور والصراع بينهم وبين بريطانيا وأنصار فرنسا الحرة من جهة، وبين الفرنسيين المواليين للألمان، إلى جانب الوضع الداخلي السيئ والحصار الاقتصادي البريطاني على كل من سورية ولبنان كورقة ضغط على حكومة فيشي إلى خلق أزمة اقتصادية حادة في سورية عام 1941م، نتيجة لنقص الإمدادات الغذائية كالزيت والسكر، كما ساهمت الحرب في رفع تكاليف المعيشة أمام ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل، إضافة لنقص الوقود وخدمات النقل[4].

ازدادت أوضاع الحلفاء في المنطقة تأزماً مع التقدم الذي كان يحرزه الجنرال الألماني رومل من خلال هجماته من ليبيا نحو مصر، إضافة إلى ازدياد النفوذ الألماني في العراق مع قيام ثورة رشيد الكيالي المدعوم من قبل

---

[1] لونغريغ (د، ت)، ص: 368–370.

[2] Long, G M (1953), p: 201-202.

[3] الأرمنازي (1954)، ص: 125–126.

[4] لونغريغ (د، ت)، ص: 365–366.

ألمانيا حيث شكلت هذه التطورات ضغطاً على بريطانيا التي رأت فيها خطراً يهدد نقاطها بالمنطقة، لذلك قررت العمل على التخلص من النفوذ الالماني في المنطقة بشكل نهائي، لاسيما مع دعوات حكومة فرنسا الحرة بقيادة ديغول للقيام بحملة حيث نجح في اقناع الحكومة البريطانية في الاتفاق على ضرورة الإسراع والتدخل بالمنطقة، وقبل بدء الحملة قامت الطائرات البريطانية والفرنسية الحرة بإلقاء آلاف النسخ من البيان الصادر عن الجنرال كاترو باسم الجنرال ديغول إلى الشعبين السوري واللبناني في شهر آذار 1941م الذي تضمن تعهدات فرنسية بإنهاء الانتداب ومنح بلديهما الاستقلال والسيادة، مشيراً إلى معاهدة حول ذلك توضح العلاقات المتبادلة مع فرنسا[1].

قامت القوات البريطانية في 8 من شهر حزيران عام 1941م، وبالتنسيق مع وحدات عسكرية تابعة لحكومة فرنسا الحرة بقيادة الجنرال كاترو بهجوم عسكري واسع على سورية ولبنان حيث استمرت المعارك حوالي الاربعين يوماً كان نتيجتها انتصار الحلفاء على قوات حكومة فيشي التي أرغم قائدها نتيجة ضغط الحلفاء على الطلب من القنصل الأمريكي في بيروت أن يتدخل لدى البريطانيين لإيقاف القتال والدخول في المفاوضات، فجرت تلك المفاوضات في عكا، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين الحكومة البريطانية وممثلي حكومة فرنسا الحرة فيما يتعلق بوضع القوات الفرنسية الموالية لحكومة فيشي، إلا أنه تم التوصل إلى اتفاق حيث أدركت الحكومة البريطانية خطورة عدم الاتفاق مع الجنرال ديغول على الوضع العام في المنطقة، لذلك توصلوا إلى عقد اتفاق مع حكومة فرنسا الحرة كان من أبرز بنوده:

ـ ممارسة الجنرال ديغول في بلدان المشرق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي الحقوق التي كانت لفرنسا أثناء الانتداب.

ـ بقاء معاهدة عام 1936م القاعدة الأساسية لمفاوضات يستلزم إجراءها مع سورية ولبنان لتحديد الوضع الجديد الناشئ.

---

[1] الأرمنازي (1954)، ص: 126 – 127.

ـ اعتبار اتفاق ليتلتون بمثابة ميثاق للعلاقات بين ممثلي حكومة فرنسا الحرة وممثلي الحكومة البريطانية في المشرق[1].

كانت مناطق الجزيرة السورية أحد المناطق الرئيسية للقتال ما بين القوات البريطانية وقوات فرنسا الحرة ضد القوات التابعة لحكومة فيشي، باعتبار المنطقة واقعة على الحدود مع العراق حيث تقدمت القوات البريطانية القادمة لطرد القوات الفرنسية الموالية للألمان عبر الفرات إلى الشمال والغرب مروراً بالبوكمال، وعندما قاومت القوات الفرنسية التابعة لحكومة فيشي ردت القوات البريطانية بقصف المدينة بالمدفعية، مما أدى إلى مقتل عدد من السكان المحليين، لكن ما لبث أن طلب الفيشيون وقف القتال ودخلوا في مفاوضات مع البريطانيون في عكا، فأسفرت هذه المفاوضات عن انسحاب الفيشيين من سورية، فقامت هذه القوات قبل خروجها من دير الزور بنسف عبارة القطعة في البوكمال وجسر البصيرة، كما حاولوا نسف الجسر المعلق في دير الزور أثناء المعارك خوفاً من أن تدركهم القوات البريطانية، لكن أحد المجاهدين المحليين المدعو محمد علي البيطار خاطر بحياته واستطاع قطع أسلاك الألغام الموزعة على الجسر قبل تفجيره[2]، وعند دخول البريطانيون إلى مدينة دير الزور اجتمع الضابط البريطاني غلوب باشا مع وجهاء المدينة في دار البلدية وخاطبهم قائلاً أن الاستقلال الذين تنشدونه قد صار بين أيديكم[3].

بعد مغادرة القوات الفرنسية التابعة لحكومة فيشي الأراضي السورية قام الجنرال ديغول بزيارة سورية في 26 تموز عام 1945م، وألقى خطاباً في جامعة دمشق، كما زار الحامية الفرنسية في دير الزور، لكنه تجنب في خطبه الحديث عن وعوده إلى السوريين بمنحهم الاستقلال بعد طرد قوات حكومة فيشي من سورية، متبعاً أسلوب المماطلة والتسويف مما أدى إلى انفجار الأوضاع الأمنية وحدوث اضطرابات وأحداث دامية في مختلف المدن والمناطق السورية في شهر تشرين الثاني من عام 1941م[4].

---

[1] خوري (1997)، ص: 654– 657.

[2] شوحان (1989)، ص: 111.

[3] شاهين (2008)، ص: 199.

[4] شاهين (2008)، ص: 204.

## 3. النضال الوطني في الجزيرة السورية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945م:

### 3 – 1 انتفاضة الميادين (حركة العُبيد) عام 1941م:

كان يوجد في منطقة الميادين حامية فرنسية مؤلفة من ضابط فرنسي برتبة نقيب مع عدد من الجنود الفرنسيين غالبيتهم من السنغاليين، وكانوا يتوقعون هجوم الثوار على الحامية في أي لحظة بعدما تواردت الأخبار إليهم بمعرفة الثوار بقدوم بعض الضباط الفرنسيين من البوكمال، إلى الحامية الفرنسية في الميادين، فأرسل قائد الحامية بعض الجنود الفرنسيين لحماية السيارة الفرنسية حيث كان الثوار قد نصبوا كميناً للسيارة الفرنسية القادمة بالقرب من الميادين[1]، فجرت معركة كبيرة بين الثوار والجنود الفرنسيين الذين استخدموا أحدث الأسلحة والرشاشات، وعندما وجد الثوار أن عدم تكافؤ السلاح الناري بين الطرفين سيؤدي في النهاية إلى القضاء عليهم قاموا بهجوم أشبه ما يكون بالانتحاري مستخدمين فيه السلاح الأبيض[2]، وعندها حاول الجنود الفرنسيون الذين تفاجؤوا بما فعله الثوار الهروب، لكنهم وقعوا في قبضة الثوار الذين قاموا بقتلهم بالخناجر والهراوات، وقد غنم الثوار جميع الاسلحة التي كانت بعهدة الجنود الفرنسيين الذين شاركوا في هذه المعركة[3].

### 3 – 2 انتفاضة المسلخة (المصلخة) عام 1941م:

فرضت السلطات الفرنسية ضرائب باهظة على عشيرة الدميم القاطنة في قرية المسلخة، مما أدى إلى تمرد العشيرة ورفضها دفع ما ترتب عليها من ضرائب[4]، فقام الفرنسيون بإرسال قوة عسكرية كبيرة مؤلفة من خمس مدرعات وثلاث سيارات تحمل الجنود وأحاطت بالقرية، ثم نهبوا حلي النساء واعتدوا على أهل القرية[5]، فثارت القرية بقيادة فارس الصياح وجوير الهويدي واشتبكوا مع القوات الفرنسيين في معركة حامية الوطيس أجبروا فيها الجنود الفرنسيين على ترك أسلحتهم في أرض المعركة حيث غنم الثوار خمسة رشاشات وخمسين بندقية، وقد

---

[1] المسلط (2001)، ص: 113.

[2] شوحان (1989)، ص: 115.

[3] علوان (1992)، ص: 82.

[4] شاهين (2008) الزور، ص: 205.

[5] المسلط (2001)، ص: 113.

استشهد في المعركة خمسة عشر مجاهداً وراح الفرنسيون يمثلون بجثة الشهيد حمد الفارس الصياح أبشع تمثيل[1].

في أعقاب تلك المعركة البطولية تألف وفد من ستة عشر خيالاً بينهم الشيخ كسار الصباح والشيخ جوير الهويدي والشيخ عبود الفارس الصياح، وذلك لمقابلة القائمقام وشرح أسباب ثورتهم وقبل وصولهم إلى المدينة تصدت لهم دورية فرنسية كانت متجهة إلى المسلخة حيث زعم قائد تلك الدورية أن الكابتن سلفي ضابط الاستخبارات في المنطقة أمره بإحضار الشيخ كسار والشيخ جوبر، فأبلغوه أنهم في طريقهم إلى القائمقام وعندما وصلوا إلى المدينة قام الفرنسيون باعتقال الشيخ كسار وهنالك حدثت ملاسنة بينه وبين ضابط الاستخبارات فبدلاً من إطلاق سراحه قام بزجه في السجن وأطلق عليه النار من بندقية حارسه فأراده قتيلاً [2].

### 3 – 3 ثورات دير الزور الأخرى:

كانت دير الزور من أكثر المناطق السورية التي قاومت الانتداب الفرنسي، ففي عام 1941م أعلن القائد رمضان الشلاش الثورة على الفرنسيين بعدما دعا شيوخ العشائر في دير الزور عبود الجدعان، ودحام الدندل، وكسار الصياح، وتركي النجرس، وراغب البشر إلى الانضمام إليه بعد أن أقسموا له بأن يلتزموا معه في الثورة، وعند انطلاق الثورة انطلق رمضان الشلاش من دير الزور باتجاه قرية البصيرة ومعه حوالي خمسة عشر ألف ثائر، واستمرت الثورة حوالي الشهر إلى أن تمكنت السلطات الفرنسية من إخمادها، فتم نقل رمضان الشلاش إلى بيروت حيث فرضت عليه الإقامة الجبرية حتى جلاء القوات الفرنسية عن سورية في عام 1946م[3].

كما كان لدير الزور مشاركتها في الأحداث الخطيرة التي شهدتها البلاد في العام 1945م عندما عمت الإضرابات مختلف المدن السورية، إذ كانت دير الزور في طليعة المدن الثائرة، فقامت المظاهرات الشعبية التي

---

[1] علوان (1992)، ص: 83.

[2] شوحان (1989)، ص: 117 – 118.

[3] المسلط (2001)، ص: 112.

كانت تطوف في مختلف شوارع المدينة، وتشكلت الوفود الشعبية التي قصدت دار المحافظة للمطالبة بالحصول على الأسلحة استعداداً للجهاد ضد القوات الفرنسية[1].

كانت بداية الثورة في ليلة 29/28 أيار1945م حيث انفجرت بدار الاستخبارات الفرنسية قنبلة ألقاها أحد المواطنين وصباح اليوم التالي كانت تمر سيارة الكولونيل شوتيل في الشارع العام فاندفع إليها المجاهد إبراهيم الحاج قاسم فقتل السائق بخنجره، وهرب شوتيل واستطاع أن ينجو بأعجوبة، ثم قام المجاهد إبراهيم بإحراق السيارة حيث أخذت السنة النيران تلتهما في وسط المدينة قرب الساحة، فكانت هذه الحادثة الشرارة التي أشعلت الثورة في جميع أنحاء المدينة وحول كل مكان يوجد فيه جنود فرنسيون[2].

كما نظم الثوار مظاهرة كبيرة أمام دائرة الدرك الفرنسي، فأطلق الدرك الفرنسي النار عليها، مما أدى إلى قتل الشهيد حسن المشهور الحمد، وعلى أثر ذلك قام الثوار بقطع كافة طرق المدينة بالحجارة، كما قطعوا أسلاك الهاتف فانقطع الاتصال بين القوات الفرنسية ووجهاء المدينة وزعماء العشائر بدار المحافظ السيد غالب ميرزو، وأخذلوا يتداولون الوسائل الكفيلة بالقضاء على القوات الفرنسية[3]. وفي هذه الأثناء مرت مظاهرة حاشدة كانت تطوف الشوارع لبث روح الثورة الوطنية في نفوس المواطنين وتحثهم على الجهاد حتى النهاية فأطل عليهم الاستاذ حسين السراج من شرفة المحافظة وألهمهم بخطبة حماسية [4].

قام الثوار بقطع الطرق والشوارع ومهاجمة دار الكولونيل شونيل الواقعة على الضفة اليسرى لنهر الفرات حيث كانت ترابط قوة فرنسية على مدخل الجسر الكبير، وبعد تبادل إطلاق النار لبرهة قصيرة معها استسلمت الحامية الفرنسية وقتل الثوار خمسة ضباط وعشرة ضباط صف، كما استشهد في هذه المعركة الشيخ فاضل البدر وهو أحد رؤساء عشائر البقارة برصاصة طائشة[5].

---

[1] علوان (1992)، ص: 85.

[2] شوحان (1989)، ص: 108.

[3] علوان (1992)، ص: 85 – 86.

[4] شاهين (2008)، ص: 207.

[5] علوان (1992)، ص: 86.

اشتدت المعركة صباح 30 أيار فهاجم الثوار قيادة الموقع الفرنسي ومكتب الاستخبارات ودائرة أركان المندوبية ودائرة الأمن العام، ودامت المعركة مدة تسع ساعات دون انقطاع استعملت فيها الرشاشات والمدفعية الثقيلة من نوع 75 مم، واستشهد في هذه المعركة الشهيد علاوي الدواس الرداوي الذي كان يرمي الاستخبارات العسكرية من فوق أحد الأسطح وانسحب العدو من جميع الدوائر إلى الثكنات العسكرية التي تقع خارج المدينة وما هي إلا لحظات حتى رفرفت الأعلام السورية فوقها فحيتها الألوف الثائرة بدموع الفرح ومن الثكنات البعيدة وأخذ المحاصرون بإطلاق المدافع وركزوا الضرب على المدينة القديمة دير العتيق، فيما قام المجاهدون باعتلاء أسطحة البيوت وأخذوا يصبوا فوهات بنادقهم وأسلحتهم على الثكنات الفرنسية[1].

قرر المجاهدون مهاجمة الشرطة العسكرية الفرنسية التي كانت منذ اليوم الأول لبدء هذه الأحداث تدافع دفاعاً مستميتاً وقتل جراء ذلك الشهيد الحاج قاسم السمعة الذي كان يصب البنزين على باب دارها، وبعد عصر يوم 30 أيار تمكن الأهالي من فتح ثغرة في جدار الدائرة المحاصرة، وتمكنوا من إلقاء القبض على كافة أفراد الشرطة الذين قتلوا جميعاً وألقوا بأجسادهم من الشرفة معلنين بذلك تطهير كافة الجيوب في المنطقة من القوات الفرنسية[2].

ردت القوات الفرنسية بقصف المدينة بالطائرات والمدافع التي كانت تنسف البيوت الآمنة بقنابلها والتي تم استقدامها من مطار الحسكة حيث قرر الفرنسيون أن يقوم الطيران تدعمه المدفعية بالضرب في آن واحد، فعلم الثوار بذلك وأخرجوا الأطفال والنساء إلى البساتين، لكن أحد الجنود السوريين من الذين كانوا يعملون في الجيش الفرنسي يدعى شريف العزاوي أبت عليه وطنيته بأن يقوم الغزاة بتدمير بلده وقتل أهله[3]، وكان هذا الجندي مكلفاً بتغذية الطائرات المغيرة بالوقود فقام بتعبئة أحد الخزانات بالماء بدلاً من الوقود لكي لا تكمل الطائرة المغيرة مهمتها، فكشف الفرنسيون ذلك وعذبوه أشد التعذيب[4].

---

[1] شوحان (1989)، ص: 108 – 109.

[2] علوان (1992)، ص: 86 – 87.

[3] شوحان (1989)، ص: 110.

[4] علوان (1992)، ص: 87.

وفي أثناء ضرب المدينة بالمدافع والطائرات طلب المحافظ غالب ميرزو من الفرنسيين هدنة لدفن القتلى والشهداء[1]، فاستجابوا لطلبه وشيعت دير الزور شهداء المواجب بأكاليل والورد والزهور وعقد اجتماع في دار المحافظة حضره السادة الشيخ عبود الجدعان، والشيخ مشرف الدندل، والسيد محمد الفرج، والشيخ تركي النجرس، والشيخ أسعد البشير، والشيخ أحمد الفياض، وجميهم شيوخ عشائر دير الزور، كما حضره أيضاً بعض رجالات المدينة ووجهائها وهم السادة عبد اللطيف الفرحان الفياض، وعمر العبد العزيز الحاج، ومحمد العايش، والحاج محمد الفتيح، وتداول الجميع الوضع القائم في المدينة، فتم في نهاية الاجتماع الاتفاق على إرسال برقية إلى رئيس الجمهورية السورية تؤيد الحكومة الوطنية بشكل مطلق[2].

في تلك الاثناء قررت الأمم المتحدة إسناد زمام الأمن في سورية ولبنان إلى الجيش البريطاني التاسع في بدايات شهر حزيران من عام 1945م[3]، وعندما علم الفرنسيون بهذا التطور الخطير أرسلوا كتاباً إلى محافظ دير الزور يعلموه أنهم عدلوا عن تمديد الهدنة مدة ثمانية وأربعون ساعة مرجعين ذلك إلى خطأ كتابي واكتفوا بتحديد المدة بأربع وعشرون ساعة فقط تنتهي ظهر نفس اليوم الذي أرسلوا فيه الكتاب، وكان هدفهم من ذلك اغتنام الفرصة لتنفيذ مآربهم حيث كانوا قد طلبوا غرامة قدرها أربعة آلاف بندقية وخمسين مدفعاً رشاشاً ودية عن كل جندي قتل من الفرنسيين وألف ليرة ذهباً[4].

قرر عدد من وجهاء المدينة كان منهم محمد العايش والحاج نوري الفتيح والشيخ الكبير سعيد العرفي والسيد عبد اللطيف الفرحان والاستاذ الشاعر الوطني محمد الفراتي الاتصال بالفرنسين لأخذ نتيجة حاسمة منهم عن المدة المقررة لهم لنقل القتلى والجرحى، فذهب الاستاذ الفراتي يرافقه السيد خلوف المهلهل وعرضوا فكرة المفاوضة بهذا الصدد ،فتشكل وفد من السادة المذكورين أعلاه في الأول من حزيران لمفاوضة الكولونيل الفرنسي، وعلى إثر

---

[1] شوحان (1989)، ص: 110.

[2] علوان (1992)، ص: 87 – 88.

[3] شوحان (1989)، ص: 110.

[4] علوان (1992)، ص: 88.

ذلك اجتمع ضابط الارتباط البريطاني بالمحافظ وأعلمه أن الامم المتحدة قد أسندت إلى البريطانيين استلام الأمن في سورية وأنه قد أعلم الفرنسيين بذلك[1] .

عندما علم الفرنسيون بقرار الأمم المتحدة بإسناد الأمر في سورية ولبنان للجيش التاسع البريطاني ريثما يتم جلاء القوات الفرنسية عن سورية[2]، قاموا ببعض الأعمال الانتقامية حيث قاموا بنهب مدرسة التجهيز وألغوا مخبرها، فأصدرت قيادة الثورة نداء إلى الجنود والضباط العرب المتواجدين في صفوف الجيش الفرنسي تحثهم على الالتحاق بالحكومة الوطنية هذا نصه "أيها الضباط وصف الضباط والجنود في القطع الخاصة، إن الحكومة السورية الوطنية كانت وما زالت تحرص على التعاون معكم وهي ترحب بكم للعمل في جيشها لإنهاضه بما أوتيتم من خبرة ودراية "[3]، كما وجهت لجنة الضباط في دير الزور نداء مماثلاً إلى الضباط والجنود، فالتحق بالحكومة الوطنية كل من النقيبين توفيق نظام الدين، وموفق القدسي والملازم الأول جمال فيصل، والملازم طارق كيلاني بسيارة من الجيش الفرنسي التي كان يقودها العريف عبد اللطيف الأحمد العاني والتحقوا جميعاً بالقوات التي استسلمت تحت قيادة الملازمين سليم الأصيل وصبحي بنود، وكذلك التحق النقيب أديب الشيشكلي من حامية الرقة، ليتوالى التحاق الجنود السورين بالحكومة الوطنية بعد انسحابهم عن الجيش الفرنسي، وقد وجه الضباط الوطنيون النداء تلو النداء للضباط والجنود السورين لترك الخدمة في الجيش الفرنسي والالتحاق بهم، فكان لهذه النداءات أثرها في نفوس الضباط والجنود السوريين الذين أخذوا بالالتحاق بالحومة الوطنية [4].

عندما شاهدت السلطات الفرنسية أن العناصر السورية العاملة في الجيش الفرنسي قد بدأت بترك معسكراتها والالتحاق بالحكومة الوطنية عمدت إلى اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية كان منها أخذ السلاح منهم ووضعه في المستودعات مخافة هروب العنصر مع سلاحه، ووضع حراسة شديدة على مستودعات الأسلحة، لكن ذلك لم

---

[1] علوان (1992)، ص: 88 – 89.

[2] شاهين (د، ت)، ص: 208.

[3] علوان (1992)، ص: 88.

[4] علوان (1992)، ص: 89.

يحد من هروب العناصر السورية وانضمامهم إلى الحكومة الوطنية حيث كان الجندي الذي لا يستطيع الهروب مع سلاحه من مركز خدمته يأخذ معه أي شيء آخر[1].

قدم إلى المدينة بتاريخ السادس من شهر حزيران عام 1945م طلائع من الجيش الإنكليزي الذي وصل إلى دير الزور لاستلام الأمن فيها[2]، وبتاريخ الرابع عشر من نفس الشهر قدمت إلى المدينة لجنة تحقيق إنكليزية مؤلفة من ثلاث ضابط قامت بجولة في المدينة اطلعت خلالها على الأماكن والبيوت المهدمة من قبل القوات الفرنسية التي استخدمت الطائرات والمدافع أثناء القضاء على الثورة في المدينة حيث خلفت دماراً كبيراً، وقد قدرت اللجنة الإنكليزية أن عدد البيوت والدور المهدمة بحوالي 35 داراً بكاملها[3].

بعد دخول القوات البريطانية إلى دير الزور وبعد انتشار أخبار عن استبقاء بعض القوات الفرنسية في المدينة عمت المظاهرات دير الزور احتجاجاً على بقاء هذه القوات بعد أن سمع الأهالي بأخبار بقوائها عن طريق الإذاعات التي أعلنت أن الجنرال باجيت قائد قوات الحلفاء في الشرق الأوسط قد اتفق مع الجنرال الفرنسي بينه على استبقاء بعض القوات الفرنسية في سورية[4].

### 3 – 4 ثورة الرقة عام 1945م:

قامت القوات الفرنسية في عام 1945م بقصف مدينة الرقة بدون سابق إنذار مستهدفة دار الحكومة ومخفر الدرك ودار مدير المنطقة، مما أدى إلى مقتل وجرح عدد من السكان المحلين، وكان السبب الرئيسي لهذا القصف المظاهرات التي عمت المدينة مما أفقد الضباط الفرنسين في المنطقة صوابهم، فأصدروا أوامرهم بقصف المدينة، وعلى أثر هذا القصف قام النقيب أديب الشيشكلي وعدد من الجنود الخاضعين لسلطته بالانشقاق عن القوات الفرنسية الموجودة في الرقة والالتحاق بالقوات الوطنية في دير الزور، فكان لعمله هذا أثر كبير على عدد كبير من الجنود السوريين العاملين ضمن القوات الفرنسية في المنطقة حيث أخذوا يلتحقون بالثورة والقوات

---

[1] علوان (1992)، ص: 89.

[2] شوحان (1989)، ص: 110.

[3] علوان (1992)، ص: 89.

[4] علوان (1992)، ص: 89.

الوطنية في دير الزور، لكن ما أعداد الجنود السورين الذين انشقوا عن حامية الرقة الفرنسية كانت محدودة مقارنة بأعداد الجنود الذين انضموا إلى القوات الوطنية في دير الزور حيث لعب الضابط السوري جرمانوس، وهو أحد كبار ضباط الجيش الفرنسي في الرقة دوراً كبيراً في الحد من خروج العناصر السورية وانضمامها للقوات الوطنية[1]، لكن هذا التأثير لم يستمر طويلاً خاصة بعدما وجهت القيادة الوطنية نداء للضباط والجنود السوريين العاملين في الجيش الفرنسي لترك الجيش الفرنسي والالتحاق بالقوات الوطنية، فثار الجنود السوريون الباقون في حامية الرقة على ضباطهم والتحقوا بالقوات الوطنية [2].

### 3 – 5 ثورات الحسكة:

شهدت الحسكة ومناطقها كغيرها من المدن والأرياف السورية عدة ثورات واضطرابات أمنية ضد السلطات الفرنسية في المرحلة الممتدة ما بين عامي 1939 –1946م حيث كان يسود الغليان داخل مدينة الحسكة وريفها ضد الاحتلال الفرنسي، فبرزت في تلك المرحلة عدة شخصيات وطنية منهم زهدي بيك السلطان الذي شكل قوات وطنية لمقاومة الفرنسيين، والذي كان معروفاً بمواقفه الوطنية في البرلمان السوري ودعواته لحرية سورية واستقلالها، وانضم إليه عدد من الشخصيات المعروفة بمقاومة الاستعمار الفرنسي مثل جميل المسلط وعلي الزوبع ومطران السريان قرياقس ووجهائهم[3].

قامت هذه المجموعة بالعمل على الأرض ضد المحتمل الفرنسي بأشكال مختلفة وخاضت عدة معارك مع القوات الفرنسية، وكانوا على صلة مع إخوانهم الوطنيين في الحكومة السورية حيث استلم زهدي بيك قيادة الدرك الوطنية، وكان على اتصال مع غالب ميرزا محافظ دير الزور وإبراهيم قصار حسن قائداً للدرك في دير الزور الذين كانا من كبار الوطنيين المقاومين للانتداب الفرنسي، فردت السلطات بارتكاب الكثير من الجرائم بحق السكان المحليين في الحسكة المؤيدين للحركة الوطنية وقادتها، كما قاموا بالضغط على المناضل جميل المسلط

---

[1] علوان (1992)، ص: 90.

[2] المسلط (2001)، ص: 162.

[3] المسلط (2001)، ص: 72.

حتى اضطر إلى اللجوء إلى العراق، وتم نفي عدة شخصيات وطنية من الحسكة مثل دهام الهادي والشيخ أحمد الخزنوي[1].

كما شهدت الحسكة في عام 1945م كغيرها من المناطق السورية اضطرابات أمنية نتيجة الاعتداءات المتواصلة من قبل القوات الفرنسية، مما أدّى إلى قيام الأهالي بالرد على هذه الاعتداءات وأجبروا الجنود الفرنسيين وأعوانهم على الانسحاب من الحسكة والالتجاء إلى الثكنة العسكرية الفرنسية في المدينة، كما تعرضت الحسكة كغيرها من المدن السورية إلى الاعتداء الفرنسي الذي حدث بأواخر أيار عام 1945م حيث كانت الثكنات العسكرية الفرنسية الموجودة في الحسكة والقامشلي وغيرها من المناطق التي تعج بالجنود وبأنواع الأسلحة النارية والذخائر، فقاموا بتنفيذ بعض الاعتداءات، لكن السكان المحليين قاموا بالتصدي لهم بمساعدة العشائر والسوريين الوافدين إلى الحسكة من مختلف المناطق السورية حيث قاموا بمحاصرة الثكنات العسكرية الفرنسية، وهاجموها بشكل عنيف حتى أجبروها على الاستسلام [2].

### 3 – 6 ثورة البوكمال 1945م:

كانت السلطات الفرنسية متوجسة ومتخوفة من هذه المنطقة، فقد كان الضباط الفرنسيون يشعرون بأن الثورة في منطقة الجزيرة ضد القوات الفرنسية سوف تنطلق من البوكمال، لذلك قامت السلطات الفرنسية بإصدار وعود لضباط وجنود حامية البوكمال السورين منهم بزيادة الرواتب والمكافآت، وأرسلت القيادة الفرنسية أحد كبار الضباط الفرنسين العاملين في سورية الكولونيل فيرمولان إلى الحامية الفرنسية في البوكمال للاجتماع بالضباط والجنود وإلقاء محاضرة لبث روح الدعاية الفرنسية فيهم، وكان الهدف من كل تلك الإجراءات توحيد الصفوف الفرنسية وإبعاد الجنود السورين عن الحركة الوطنية وفكرة الانضمام إليها[3].

---

[1] المسلط (2001)، ص: 72 – 73.

[2] المسلط (2001)، ص: 170.

[3] علوان (1992)، ص: 90.

كان أحد صف الضباط السوريين العاملين في الحامية الفرنسية الملازم أحمد العظم ومعاونه الملازم صبحي بنود يجتمعون دائماً مع كبار الوجهاء في البوكمال ويطلعونهم بصورة دائمة على نوايا العدو، فاجتمع هذا الضابط سراً مع الشيخ مشرف الدندل زعيم عشائر الحسون، فاتفقا على إعلان الثورة على الفرنسيين في أقرب فرصة متاحة، لكن هذا الاتفاق لم يكتب له التحقق على الأرض بشكل فعلي حيث تم نقل الضابط أحمد العظم من البوكمال وحل مكانه ضابط جديد وهو الملازم سليم الأصيل[1]، فقام الملازم صبحي بنود بالتقرب منه لمعرفة نواياه وعندما تأكد من ميوله الوطنية عرض عليه ما كان قد تم تخطيطه بين الشيخ مشرف الدندل والملازم أحمد العظم فأبدى موافقته واستعداده للمشاركة في الثورة على الفرنسيين عندما تتاح الظروف المناسبة[2].

بدأ الأهالي في البوكمال بتنظيم المظاهرات ضد السلطات الفرنسية في البوكمال، وعندما شعرت القيادة الفرنسية بالخطر الذي يمثله وجود الضابطين السوريين في القيادة العسكرية الفرنسية في البوكمال سليم الاصيل وصبحي بنود عمدت إلى إرسال ضابط فرنسي يتسلم صلاحيات ومهام الملازم سليم الأصيل، وعند استلام الضابط الجديد مهامه أخذت المظاهرات تتصاعد وتزداد وتيرتها في البوكمال، وقد كان لخطب الشيخ عمر النقشبندي مفتي البوكمال الأثر الكبير في إثارة الشعب وحثه على الاستمرار في المظاهرات ضد الفرنسيين في البوكمال حيث طالب المتظاهرون إبعاد الضابط الجديد عن البوكمال بسبب السياسات العدائية التي انتهجها بحق السكان المحليين[3].

استمرت الأحداث بالتصاعد والتفاقم في البوكمال، فتم عقد اجتماع سري بين الشيخ عمر النقشبندي والملازمان سليم الاصيل وصبحي بنود في إحدى البساتين التابعة للبوكمال، لتتوالى هذه الاجتماعات حيث انضم إليها بعض المسؤولين في البوكمال من ذوي الميول الوطنية كمدير المالية وقائد الدرك حيث وصلت الأخبار بأن

---

[1] شاهين (2008)، ص: 210

[2] علوان (1992)، ص: 91.

[3] علوان (1992)، ص: 91.

الفرنسيين قاموا بقصف دمشق بالقنابل، فأدرك الجميع أن طريق الاستقلال لا يمكن أن يمر إلَّا عبر استخدام القوة للوصول إليه[1].

تم الاتفاق بين الضابطان سليم الأصيل وصبحي بنود مع الشيخ عمر النقشبندي وعدد من وجهاء البوكمال وقادتها الوطنيين على إعلان الثورة على الفرنسيين حيث استغل الضابطان فترة التدريبات اليومية الصباحية للجنود في الحامية الفرنسية، فتم إطلاق صفارة الخطر فاعتقد الجنود أن هذه الصفارة هي المعتاد إطلاقها يومياً لأخذ الحذر من المظاهرات التي كانت تقوم في البوكمال في تلك الفترة[2]، فاجتمعوا بسلاحهم وانقسموا إلى قسمين كل قسم بإمرة ضابط، ليفاجئ الضابطان جنودهم برفع العلم السوري تحية للعلم مع إطلاق النار، فكان ذلك إعلان أول تمرد وثورة عسكرية في الدولة السورية حيث خلع الجنود السوريون الشعار الفرنسي ولبسوا العقال والحطة وقبضوا على الجنود الفرنسيين في الحامية[3]. وعندما علمت القيادة العسكرية الفرنسية بما جرى لحمايتها في البوكمال أرسلت طائراتها لضرب الثوار، فتصدى الثوار لها بالرشاشات وانضم إليهم عدد كبير من السكان المحليين وفي مقدمتهم عشيرة الحسون بزعامة الشيخ مشرف الدندل. وهكذا تم استلام كافة المراكز العسكرية في دير الزور والرقة والحسكة والبوكمال وقام ضباط الثورة الذين تمركزوا بدير الزور بوضع خطة لتطهير كافة الجيوب الفرنسية في الجزيرة السورية فتم ذلك بنجاح[4].

### 4. استقلال سورية وجلاء القوات الفرنسية عام 1946م:

قررت السلطات الاستعمارية الفرنسية نقل الصلاحيات المشتركة في إدارة البلاد، والتي كانت تقوم بها السلطات الفرنسية مع الحكومة السورية بكاملها إلى الحكومة السورية في عام 1944م بعد أن تم التوصل بين الحكومتين إلى اتفاق تضمن موافقة فرنسا على استقلال سورية رسمياً وسيادتها التامة والكاملة على جميع أراضيها، ولذلك

---

[1] شاهين (2008)، ص: 211.

[2] علوان (1992)، ص: 91.

[3] المسلط (2001)، ص: 117.

[4] علوان (1992)، ص: 92.

توجب على الحكومة السورية أن تستكمل جميع إجراءات السيادة المتمثلة باستلامها للجيش السوري وإجلاء القوات الفرنسية عن أراضيها وهو ما أخذت السلطات الفرنسية تقوم بالمماطلة به[1].

لم تكتف الحكومة الفرنسية بالتهرب من تنفيذ اتفاقها مع الحكومة السورية، بل أبلغت الحكومة السورية في 4 أيار من عام 1945م عزمها على إرسال قوات فرنسية جديدة إلى سورية لكي تحل محل القوات التي ستغادر البلاد[2]، فرفضت الحكومة السورية الموافقة على ذلك باعتباره إخلال بالاتفاق السابق بين الحكومتين، لكن الحكومة الفرنسية أدارت ظهرها ولم تكترث لمعارضة الحكومة السورية، ليصل إلى سورية ما يقارب 1500 جندي فرنسي مع أسلحتهم بقيادة الجنرال بولبينيه دون موافقة أو علم مسبق من الحكومة السورية بقدوم هذه القوات[3].

قام الجنرال بولبينيه بعد وصوله بزيارة القصر الجمهوري، وأعلن هناك عن الشروط التي تطلبها الحكومة الفرنسية للجلاء عن سورية حيث أعلن عن استعداد حكومة بلاده لتسليم الجيش السوري إلى الحكومة السورية، بشرط احتفاظ فرنسا بقواعد جوية على الأراضي السورية وضمان المصالح الاقتصادية والثقافية الفرنسية في سورية[4]، فقوبلت هذه المطالب والشروط الفرنسية بمعارضة شديدة من الرئيس السوري شكري القوتلي الذي أدرك أنه في حال القبول بالشروط الفرنسية المطروحة سوف يظل مصير البلاد ومستقبلها معلقاً بالحكومة الفرنسية[5].

قامت السلطات الفرنسية إثر رفض الحكومة السورية للمطالب والشروط الفرنسية بحملات استفزازية وإرهابية من خلال الاعتداء على الأهالي والمنشآت المدينة والحكومية السورية في مختلف المحافظات السورية[6]، وخاصة في محافظات حلب وحماة ودمشق، وقد تعرضت مدن الجزيرة السورية وأريافها إلى الاعتداءات الفرنسية التي حدثت في عام 1945م حينها فشلت السلطات الفرنسية في القضاء على الثورات والحركات المقاومة لوجودها في منطقة

---

[1] لونغريغ (د، ت)، ص: 429 – 430.

[2] الأرمنازي (1954)، ص: 164.

[3] عدوان (2010)، ص: 1046.

[4] T.N.A., E.O. 371/40299 (E. 344/23/8), Weekly Political Summary, Syria and Lebanon, (NO. 91), 17 January, 1944.

[5] الحكيم (1991)، ص: 341 –342.

[6] المعلم (1985)، ص: 38.

الجزيرة، فاستسلمت القوات الفرنسية في دير الزور والمناطق التابعة لها إلى قوات الحكومة الوطنية، وأرسل إلى الملازم زهدي حماد بك إشعار بالحضور إلى دير الزور لمقابلة كل من سعد الله الجابري وصبري العسلي، وإبراهيم حسن قصار، وقائد قوات الدرك العام، وقد وضع هؤلاء تحت أمرته القوة اللازمة من أجل فرض الأمن والنظام، وتنفيذ أوامر السلطة الوطنية في الجزيرة، فوضعت الكتيبة التي كان يقودها الملازم حسن خير تحت تصرفه[1]، ثم تحركت الكتيبة باتجاه الحسكة وهي تحمل العلم السوري وتردد النشيد الوطني السوري، وعند وصولها إلى مشارف الحسكة لاحظت القوات الفرنسية قدومها، فانسحبت إلى الثكنات، فتابعت الدورية تقدمها إلى مقر دار الحكومة في الحسكة وانتشرت فوق سطحها وأسطح بناء كتيبة الاحتياط والسجن المدني، وبعد تمكن الكتيبة من فرض وجودها في المدينة واستتباب الأمن والنظام فيها أرسلت برقية إلى القيادة في دير الزور تعلمها بما فعلت في الحسكة، فحضر كلاً من سعد الله الجابري، وصبري العسلي، وإبراهيم حسن قصار إلى الحسكة، فجرى استقبالهم بحفاوة كبيرة من قبل الأهالي الذين احتشدوا أمام دار الحكومة حيث ألقيت الكلمات من قبل الوفد القادم[2].

ازاد الغضب الفرنسي إزاء رفض الحكومة السورية الاستجابة للمطالب والشروط الفرنسية فتم محاصرة المجلس النيابي في 29 من شهر أيار عام 1945م، مصدرين أوامرهم لأفراد الحامية السورية بتحية العلم الفرنسي، فرفضوا ذلك فقامت القوات الفرنسية بإطلاق النار على افراد الحامية والمجلس النيابي السوري، مما أدى إلى استشهاد عدد كبير من افراد الحامية والموظفين الموجودين في داخل المجلس النيابي، وتم قصف دمشق بالمدافع والطائرات بحجة التصدي للعصابات المسلحة المحلية التي تهاجم مواقع القوات الفرنسية بحسب زعم السلطات الفرنسية [3]، واستمرت هذه الأعمال العدوانية الفرنسية حتى تاريخ 31 من شهر ايار عام 1945م[4].

---

[1] المسلط (2001)، ص: 66.

[2] علوان (1992)، ص: 106.

[3] F.R.U.S., Telegram the Ambassador in France (Caffery) to the Secretary of State, Paris, June 2, 1945, in (Vol. VIII), Document 1102.

[4] الحكيم (1991)، ص: 342 – 344.

إزاء هذه التطورات التي حدثت في سورية والنقاشات التي درات بين الدول الكبرى المعنية في القضية تقرر رفع القضية السورية إلى مجلس الأمن الدولي الذي شرع في مناقشة القضية السورية في 10 من شهر شباط عام 1946م، فتمسك المندوب السوري بمطلب حكومة بلاده بوجوب جلاء القوات البريطانية والفرنسية عن سورية، وهو الطلب الذي وجد دعماً من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية والصين حيث صوت أعضاء مجلس الأمن في النهاية على قرار جلاء القوات الأجنبية عن سورية ولبنان بأسرع وقت ممكن[1]، وهكذا تمكن السوريون أخيراً بعد نضال طويل تمّ تحقيق استقلال بلادهم وجلاء آخر جندي أجنبي عن سورية في 17 نيسان عام 1946م، وأعتبر ذلك اليوم العيد الوطني للجمهورية العربية السورية[2].

[1] Albaidhani, I S (w, d), p: 159.

[2] عدوان (2010)، ص: 1047.

# الخاتمة

كان لمنطقة الجزيرة السورية دور كبير ومشاركة فعالة في النضال السوري ضد المستعمر الفرنسي خلال فترة الانتداب الفرنسي على سورية ما بين عامي 1918 – 1946م حيث قامت العديد من الثورات التي كبدت الفرنسيين خسائر فادحة في المعدات والأرواح، كما برزت العديد من الأسماء التي لمعت وسُطّر ذكرها بين كبار المناضلين والمجاهدين السوريين في التاريخ السوري المعاصر، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج الهامة التي كان من أبرزها:

1. شكلت منطقة الجزيرة السورية واحدة من أهم وأعرق وأقدم المناطق الحضرية في العالم حيث عرفت هذه المنطقة تنوعاً سكانياً بشرياً وعرقياً فريداً من نوعه منذ القرن العاشر الميلادي حتى سقوط ونهاية الدولة العثمانية، فاندمجت عناصر عرقية مختلفة في هذه المنطقة من العرب والأكراد، والسريان، والأتراك والأرمن، واليهود.
2. تأثرت منطقة الجزيرة السورية، كغيرها من مختلف مناطق المشرق العربي بالتطورات السياسية الخطيرة والتحولات الكبيرة التي عاشتها المنطقة خلال الحرب العالمية الثانية، وقيام الثورة العربية الكبرى التي أدت إلى تغير كبير على الخريطة السياسية للمنطقة حيث تم طرد العثمانيين من منطقة المشرق العربي على يد قوات الثورة العربية وبتأييد ودعم القوات البريطانية والفرنسية المتحالفة معها.
3. عرفت منطقة الجزيرة السورية حالة اضطراب أمني وعدم استقرار سياسي ما بين عامي 1918–1920م، تجلت في انتقال السيطرة على هذه المنطقة بين عدة قوى حيث انسحب العثمانيون من دير الزور بعد وصول أخبار الهزائم التي تتعرض لها القوات العثمانية على يد قوات الثورة العربية القادمة من الحجاز، لتتشكل أول حكومة محلية من أعيان المدينة ووجهائها، قبل أن تخضع المنطقة للحكم العربي الأول الذي لم يستمر طويلاً بسبب قيام البريطانيين باحتلال دير الزور الذين لم يستمر تسلطهم عليها طويلاً بسبب اشتعال الثورات ضدهم حيث تمكن الثوار السوريون من أبناء المنطقة بقيادة رمضان الشلاش من طرد البريطانيين، وإعادة المنطقة مجدداً للحكم العربي الذي فشل في فرض الأمن الاستقرار

في المنطقة، لتتشكل حكومية محلية ثانية برئاسة الحاج فاضل العبود، والتي استمر حكمها لأيام معدودة، قبل وقوع المنطقة بيد قوات الانتداب الفرنسي التي فرضت سيطرتها على جميع المدن السورية إثر دخولهم إلى دمشق بعد معركة ميسلون في 24 تموز عام 1920م .

4. قاد أبناء الجزيرة السورية، كغيرهم من أبناء الوطن السوري نضالاً طويلاً ضد المستعمر الفرنسي حيث تنوع هذا النضال ما بين نضال سياسي ونضال مسلح حيث تمثل النضال السياسي في ظهور عدد من المجلات الصحف والنوادي كمجلة الجول والنادي الثقافي العربي وبعض الاحتجاجات السلمية.
5. كان النضال المسلح هو الأكثر تأثيراً وفعالية ضد المستعمر الفرنسي، حيث شهدت الجزيرة السورية الكثير من الثورات المسلحة كثورة البوعمر والبوخابور عام 1921م، وثورة العنابزة عام 1921م بقيادة حمود الحمادي الذي كبد الفرنسيين خسائر كبيرة قبل استشهاده، وثورة البصيرة عام 1921م، إضافة إلى ثورات الرقة والحسكة والميادين والبوكمال.
6. ارتبط النضال السوري في منطقة الجزيرة السورية بغيره من النضالات السورية المنتشر في جميع أرجاء الأرض السورية وكان لمنطقة الجزيرة السورية مشاركتها في الفعالة في الثورة السورية الكبرى عام 1925م، والنضال السياسي للكتلة الوطنية السورية إلى ما بعد نهاية الثورة السورية الكبرى.
7. تأثرت منطقة الجزيرة السورية بالتطورات السياسية التي شهدتها سورية في ثلاثينيات القرن العشرين، وخاصة في الإضراب السوري العام الذي شاركت فيه مدن الجزيرة السورية هذا الإضراب العام الذي شمل كافة أنحاء البلاد.
8. كما تأثرت منطقة الجزيرة السورية بالتداعيات السياسية التي شهدتها سورية إبان الحرب العالمية الثانية ووقوع البلاد في يد قوات حكومة فيشي الفرنسية الموالية للألمان، وقيام قوات الحلفاء بطرد القوات الفرنسية الموالية لحكومة فيشي من سورية وإعادة إخضاع البلاد لسيطرة قوات فرنسا الحرة بقيادة شارل ديغول.

9. ساهمت منطقة الجزيرة السورية في الثورات التي قامت ضد القوات الفرنسية بعد إعادة سورية للحكم الفرنسي بعد طرد قوات حكومة فيشي، وقد هدفت تلك الثورات إلى تحرير البلاد وجلاء القوات الفرنسية كانتفاضة الميادين (حركة العُبيد) عام 1941م، وانتفاضة المسلخة (المصلخة) عام 1941م، والثورات العديدة التي قامت في مختلف مناطق دير الزور بين عامي 1941– 1945م، ثورة الرقة عام 1945م، لتساهم تلك الثورات مع غيرها من الثورات في المناطق السورية الأخرى في طرد المستعمر الفرنسي وتحقيق الجلاء عن سورية في 17 نيسان عام 1946م.

## قائمة المصادر العربية:


1. إبراهيم باشا، جميل. (1959). **نضال الأحرار في سبيل الاستقلال**. مطبعة الضاد، ص: 144.
2. ابن شداد، عز الدين محمد بن إبراهيم. (1978). **الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام الجزيرة**. تحقيق يحيى زكريا عبارة، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، القسم الثاني، ص: 1636.
3. أبو شكير، طارق. (1958). **تاريخ البوكمال**. ط:1. دمشق. مطبعة دمشق.
4. الأرمنازي، نجيب. (1954). **محاضرات عن سورية من الاحتلال حتى الجلاء**. القاهرة. مطابع دار الكتاب العربي، ص: 238.
5. أشرفي، منير .(1937). **تاريخ سورية السياسي**. ط:1. حلب، مطبعة العصر الحديث، ص184.
6. البلاذري، أبو العباس أحمد بن يحيى. (1957). **فتوح البلدان**، تحقيق: عبد الله أنيس الطباع وعمر أنيس الطباع، بيروت. دار النشر للجامعيين، ص: 456.
7. الجندي، أدهم. (1960). **تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي**، دمشق. مطبعة الاتحاد، ط:1. ص: 613.
8. الحلبي، يوسف. (2006). **حوادث حلب اليومية 1771-1805م المرتاد في تاريخ حلب وبغداد**، تحقيق فواز محمد الفواز، ط1. حلب. دار شعاع، ص: 368.
9. دروزه، محمد عزه. (1949). **نشأة الحركة العربية الحديثة**، بيروت، المكتبة العربية، ص: 1796.
10. سعيد، أمين. (د. ت)، **الثورة العربية الكبرى المجلد الأول النضال بين العرب والترك**، القاهرة. مكتبة دبولي، ص: 332.
11. عمر، عبد العزيز عمر. (د، ت). **تاريخ المشرق العربي 1516-1922**، بيروت. دار النهضة العربية، ص: 554.
12. العمري، محمد طاهر. (1925). **تاريخ مقدرات العراق السياسية**، بغداد. ج3. ص: 423.
13. غريبة، عبد الكريم. (1960). **مقدمة في تاريخ العرب الحديث 1500-1918**، دمشق. منشورات جامعة دمشق. ج1. ص: 600.
14. الغزي، كامل الحلبي. (د. ت). **نهر الذهب في تاريخ حلب**، حلب. المطبعة المارونية، ج3. ص: 820.
15. فرزات، محمد حرب. (1955). **الحياة الحزبية في سورية دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين 1908 – 1955**. ط:1. منشورات دار الرواد، ص: 295.
16. كوثراني، وجيه. (د. ت). **السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**، طرابلس. جروس برس ناشرون، ص: 245.

17.الكيالي، عبد الرحمن. (1959). **المراحل في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني**، ج1، حلب. مطبعة الضاد، ص: 1001.

18.الوردي، علي. (د. ت)، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج5. ص: 353.

## قائمة المراجع العربية:


1. إسماعيل، حكمت علي. (1998). **نظام الانتداب الفرنسي على سورية 1920- 1928، بحث في تاريخ سورية من خلال الوثائق**. ط:1. دمشق. دار طلاس، ص: 400.
2. إسماعيل، حلمي محروس .(1997). **تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى. ط:1.** الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص: 577
3. أنطونيوس، جورج. (1964). **يقظة العرب.** ط1. بيروت. مؤسسة فرانكلين، ص: 496.
4. التميمي، عبد الجليل. (1994). **دراسات في التاريخ العربي العثماني 1453-1918**، زغوان. مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، ص:117.
5. باروت، محمد جمال. (2013). **التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية**. ط:1. الدوحة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص: 1198.
6. الجميل، سيار. (2016). **بلاد الشام خلال الحرب العالمية الأولى**. ط:1. الدوحة. مركز الجزيرة للدراسات، ص: 264.
7. الجميل، سيار.(1997). **تكوين العرب الحديث**. ط:1. عمان. دار الشروق للنشر والتوزيع، ص: 622.
8. الحلو، عبد الله. (1999). **تحقيقات لغوية وتاريخية في الأسماء الجغرافية السورية.** ط:1. بيروت. بيسان للنشر والتوزيع الإعلام، ص: 584.
9. الحكيم، يوسف. (1983). **سورية والانتداب الفرنسي**. ط2. بيروت. دار النهار، ص: 374.
10. زكريا، أحمد وصفي زكريا. (1983)، **عشائر الشام.** ط:2، ج2. دمشق. دار الفكر، ص: 804.
11. رويلي، محمد رشيد. (2007)، **الحركة الثقافية في محافظة دير الزور خلال القرن العشرين.** ط:1، دمشق. دار التكوين، ص: 1194.
12. الخالدي، محمد فاروق. (2000). **المؤامرة الكبرى على بلاد الشام دراسة تحليلية للنصف الأول من القرن العشرين**. ط:1. الرياض. دار الراوي للتوزيع والنشر، ص: 574.

13.سليم، محمد السيد. (2000). **تطور السياسة الدولية في القرنيين التاسع عشر والعشرين**. ط:1. القاهرة. دار الفجر للنشر والتوزيع، ص: 787.

14.سلوم، شادي. (2004). **رمضان الشلاش رجل من الفرات.** ط:1. دمشق. دار الطليعة الجديدة، ص:131.

15.سلطان، علي. (1987). **تاريخ سورية 1918 – 1920م حكم فيصل بن الحسين**. ط:1. دمشق. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ص: 504.

16.الحموي، ياقوت. (1982). **معجم البدان.** ط:2. تحقيق: فريد الجندي، ج5، بيروت. دار الكتب العلمية، ص: 2704.

17.شاهين، مازن. (2008). **تاريخ محافظة دير الزور**، دير الزور. دار صائب للنشر والتوزيع، ط:1. ص: 468.

18.الشهرستاني. (1989)، **الملل والنحل.** ط2. بيروت. دار المعرفة، ص: 665.

19.شوحان، أحمد. (1989)، **تاريخ دير الزور.** ط:1. دمشق. مطبعة الفوال، ص: 400.

20.صالح المنسي، محمد. (1990). **الشرق العربي المعاصر**، القسم الأول الهلال الخصيب، القاهرة. ص: 356.

21.طقوش، محمد سهيل. (2013). **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**. ط:3. بيروت. دار النفائس، ص: 623.

22.طربين، أحمد. (1985). **تاريخ المشرق العربي المعاصر**. دمشق. جامعة دمشق. ص: 650.

23.الطباخ، الشيخ محمد راغب. (1998). **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء.** ط:2. حلب. دار القلم العربي، ج3. ص: 4281.

24.طقوش، محمد سهيل. (2014). **تاريخ بلاد الشام الحديث والمعاصر**. ط:1. بيروت. دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع. ص: 420.

25.عبد الله، إيناس سعدي. (2014). **تاريخ العراق الحديث 1258-1918**. ط:1. بغداد. دار مكتبة عدنان، ص: 635.

26.العرفي، بسام. (1999). **دير الزور لؤلؤة الفرات**. ط:1. دمشق. دار حطين.

27.علوان، إبراهيم. (1992). **بطولات على ضفاف الفرات سورية (1516-1945م).** ط:1. بيروت. دار الفكر اللبناني، ص: 112.

28.العمر، ياسر. (2019). **الجزيرة السورية بين الحقيقة والوهم دير الزور الحسكة الرقة.** ط:1. دمشق. دار العزب للطباعة والنشر والتوزيع، ص: 509.

29.عنتابي، محمد فؤاد ونجوى عثمان. (1993). **حلب في 100 عام**، حلب. معهد التراث العلمي العربي، ج1. ص: 815.

30.عياش، عبد القادر. (1989). **حضارة وادي الفرات مدن فراتية القسم السوري**. ط:1. دمشق. الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ص: 428.

31.عياش، عبد القادر. (1989). **حضارة وادي الفرات**. ط:1. إعداد: وليد مشوح، دمشق. الأهالي للطباعة، ص: 416.

32.قاسمية، خيرية. (1982). **الحكومة العربية في دمشق بين 1918 – 1920م**. ط:2. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص: 355.

33.الفارس، أسعد. (1993). **شعب ومدينة على الفرات الأوسط**. ط:1. دمشق. دار السلاح، ص: 294.

34.فتحي صفوة، نجدة. (1998). **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية نجد والحجاز**. ط:1. بيروت. دار الساقي، ص: 4713.

35.الكعبي، عبد الحكيم. (2009). **الجزيرة الفراتية وديارها العربية**. ط:1. دمشق، دار صفحات للدراسات والنشر، ص: 177.

36.القوزي، محد علي. (1999). **دراسات في تاريخ العرب المعاصر**. ط:1. بيروت. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص: 559.

37.قرقوط، ذوقان. (1978). **تطور الحركة الوطنية في سورية بين عامي (1920–1939م)**. ط:1. دمشق. دار طلاس، ص: 321.

38.المسلط، صالح. (2001). **صفحات منسية من نضال الجزيرة السورية**. ط:1. دمشق. دار علاء الدين، ص: 288.

39.المعلم، وليد. (1985). **سورية 1918 – 1958 (التحدي والمواجهة)**. ط:1. دمشق. مطبعة عكرمة، ص: 382.

40.المعلم، وليد. (1998). **الطريق إلى الحرية 1916 – 1946م**. ط1. دمشق. دار طلاس، ص: 637

41.ياغي، إسماعيل أحمد. (1996)، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، الرياض. مكتبة العبيكات، ص: 328.

42.المنسي، محمود صالح. (1990). **الشرق العربي المعاصر القسم الأول الهلال الخصيب**، القاهرة. ص733.

43.موسى، علي. (1993). **محافظة دير الزور طبيعية – تاريخية – بشرية – اقتصادية**. ط:1. دمشق. وزارة الثقافة، ص:430.

44.هواش، محمد. (2005). **تكوين جمهورية سورية والانتداب**. ط:1. طرابلس. مكتبة السائح،ص:431

❖ **وثائق بريطانية غير منشورة:**

**الأرشيف الوطني لندن (The National Archives-London)**

**ملفات وزارة الخارجية البريطانية (Foreign Office)**

1. T.N.A., F.O. 371/ (E2916/284/65), 20 April 1939.
2. T.N.A., F.O. 371/40299 (E. 344/23/89): 17 January 1944
3. T.N.A., F.O. 371/45605/(No420), 20 July 1945.

**الأرشيف الوطني الأمريكي: (National Archives and Records Administration)**

**ملفات وزارة الخارجية الأمريكية: (Foreign Relation of the United States)**

1. F. R. U. S., (Vol. III), (No.1440), Document 559, Washington, August 4, 1936.
2. F. R. U. S., (Vol. III), Document 508, Washington, June 24, 1940.
3. F. R. U. S., (Vol. VIII), Document 1102, Paris, June 2, 1945.

❖ **الكتب المترجمة:**

1. أوبنهايم، م ف وآرش ب ف ك. (2004). **البدو**، ترجمة ميشيل كيلو ومحمود كبيبو، لندن: بريطانيا. دار الوراق، ص: 204.
2. أورهونلو، ج. (2001). **إسكان العشائر في عهد الإمبراطورية العثمانية**، ترجمة: فاروق مصطفى، دمشق: سورية. دار الطليعة الجديدة، ص: 384.
3. أولريخسن، ك ك. (2016). **الحرب العالمية الأولى في الشرق الأوسط**. ترجمة: طارق عليان. ط:1.الرياض: السعودية، المجلة العربية. ص: 402.

4. بلنت، ل آ. (1878). **قبائل بدو الفرات عام 1878**، ترجمة: أسعد الفارس ونضال خضر معيوف، دمشق: سورية، دار الملاح، ص:473.
5. بولاديان، أ. .(2009). **الأكراد في حقبة الخلافة العباسية في القرنيين العاشر والحادي عشر**، ترجمة ألكسندر كشيشيان، دمشق: سورية. الدار الوطنية الجديدة، ص: 301.
6. ترنون، إ م. .(2008). **دراسة تحليلية لإبادة الأرمن عام 1915**، ترجمة: لطيفة عرنوق، بيروت: لبنان، دار النعمان للثقافة.
7. جورج، أ. (1987). **يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية**. ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس ط:8.، بيروت: لبنان، دار العلم للملايين، ص: 659.
8. خوري، ف. (1997). **سورية والانتداب الفرنسي سياسة القومية العربية، 1920– 1945م**. ط:1. ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت. المؤسسة العربية للأبحاث، ص: 752.
9. ديفورس ج وورلان م وريمون ب. (1993). **موسوعة تاريخ أوروبا العام من 1789 حتى أيامنا**. ط1، ترجمة حسن حيدر، مراجعة أنطوان الهاشم، بيروت – باريس: فرنسا، منشورات عويدات، ج3. ص: 622.
10. عطية، ع س. .(2005). **تاريخ المسيحية الشرقية**. ترجمة إسحاق عبيد، القاهرة: مصر، المجلس الأعلى للثقافة، ط1. ص: 644.
11. عيساوي، ش. (1990). **التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800 – 1914**. ط:1. ترجمة: رؤوف عباس حامد، بيروت: لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ص: 716.
12. لونغريغ، س هـ. (د.ت). **تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ترجمة بيار عقل، بيروت: لبنان، دار الحقيقة، ص: 462.
13. مالكوم، ي. (1998). **نشوء الشرق الأدنى الحديث 1792– 1923**. ط:1. ترجمة: خالد الجبيلي، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ص: 383.

❖ **المجلات والصحف:**

1. الشامي، رحيم حسن محمد. (2017). **الكتلة الوطنية وأثرها في التطورات السياسية في سورية في أعقاب الثورة السورية الكبرى من 1927 – 1936**، مجلة آداب الكوفة، مج 10، العدد 33، الكوفة: العراق. ص: 17.
2. عدوان، أكرم محمد. (2010). **مدينة دمشق ومواجهة الاستعمار الفرنسي 1920 – 1946م**، مجلة الجامعة الاسلامية سلسلة الدراسات الإنسانية، مج 18، العدد 2. ص: 22.

❖ **الوثائق الحكومية المتعلقة بمنطقة الفرات والجزيرة السورية:**

1. الوثائق الفرنسية المتعلقة بسورية ولبنان:

(M. A. E. F. e-Levant, Syrie – Liban)

2. وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، مكتبة الأسد.
3. وثائق وزارة الخارجية البريطانية، مكتبة الأسد.

❖ **المراجع الأجنبية:**


1. Albaidhani, I. S. (W, D**). US policy Toward Syria 1936-1949**.p: 234.
2. Anne Sinai and Auen Pollack. (1976). **the Syrian Arab republic** U.S.A. New York printed composition by pographic corp. p:190.
3. Comte R de Gontaut. (1924). **Comment la France s'est installée en Syria (1918-1919**), G. Wiet. P:372.
4. David Grystal. (1993). **The Cambridge finder,** Cambridge University press. Melbourne.p: 912.
5. Eliezer T. (1995). **The Formation of Modern Syria and Iraq**, London. Frank Cass, P: 432
6. Gaunson, A.B .(1987). **The Anglo-French Clashin Lebanon and Syria, 1940-1945**, Palgrave Macmillan Uk, New York. P: 233.
7. Georges Catroux. (W.D). **Dans La bataille de Méditerranée 1940-1944, Pari.** P:321.
8. Gooch, G. P. and temperly. (1938). **British den documents & on the origons of wor 1898-1914**, vol X, London. P:442.
9. Harry L. (1913). **The Fringe of the East: A Journey Through Past and Present Provinces of Turkey**. (London: Macmillan). P: 273.
10. Hourdni, A. (1946). **Syria and Lebanch**, oxford University Press, p:320.
11. Joost, J. (2007). **The Settlement Issue in Turkey and the Kurds: An Analysis of Spatial Policies**, Modernity and War (Leiden: Brill). P: 354.
12. Khoury, Ph. S., (2014). **Syria and the French Mandate: Thepolitics of Arab Nationalism 1920-1945,** Princeton University Press, Princeton. P: 722.
13. Lenczowsky. (W, D**). The Middle East in World Affairs.** P: 820.
14. Lewis B.(1961). **Emamance of Madam Turkey**, London. p: 568.
15. Long, G. M.(1953). **Greece, Crete, and Syria Australia in the WAR OF 1939-1945,** The Advertiser Printing Office, Adelaide.p:587.
16. Mark Donnelly. (1999**). Britain in the second world war**، Routledge, London. p: 140.

17. Paul huvelin. (1921). **Que vaut la Syria? documents économiques, politiques et scientifiques,** Paris. Comite de l'Asie français. P: 103.
18. Sander V. (1927). **five years in Turkey**, London, p:35.
19. Tamar Rabinovih .(1979). **The Compact Minorities and the Syrian State 1918-1945**, Journal of Contemporary History, No14.p: 20.
20. Temperley, H.W .(1935). **A History of the pease conference**, oxford University Press, London, part 6. p:510.
21. Tibawi, A.(1967). **Syria from Peace conference to the fall of Damascus**, Islamic. Quarterly. December.
22. Toymbeeg Arnold. (1927**). survey of International Affairs (1925)**, oxford University Press. London. p:636 .
23. William L. (2008**)**. **Cleveland and Martin Bunton, History of The Modern Middle East**; fourth edition. P:640.

# الملاحق:

**الملحق رقم (1): الجمهورية العربية السورية**

**الملحق رقم (2): خريطة لمنطقة الجزيرة السورية**

**الملحق رقم (3): اتفاقية سايكس بيكو، سورية التحدي والمواجهة 1918-1958 وليد المعلم ص 255 -257**

## اتفاق سايكس بيكو
## ٩ مايو سنة ١٩١٦

المادة الاولى : إن فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان أن تعترفا وتحميا دولة عربية برئاسة رئيس عربي في المنطقتين « أ » (داخلية سورية ) و« ب » (داخلية العراق ) المبينة في الخريطة الملحقة بهذا الاتفاق

يكون لفرنسا في منطقة«أ »ولانكلترا في منطقة« ب » حق الاولوية في المشروعات والقروض المحلية وتنفرد فرنسا في منطقة « أ » وانكلترا في منطقة « ب » بتقديم المستشارين والموظفين الاجانب بناء على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية .

المادة الثانية : يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء ( سورية الساحلية ) ولانكلترا في المنطقة الحمراء( منطقة البصرة ) إنشاء ما ترغبان به من شكل الحكم مباشرة أو بالواسطة أومن المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربية .

المادة الثالثة : تنشأ إدارة دولية في المنطقة السمراء( فلسطين » يعين شكلها بعد استشارة روسيا وبالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلي شريف مكة .

المادة الرابعة : تنال انكلترا ما يلي :

١ - ميناءي حيفا وعكا .

٢ - يضمن مقدار محدود من مياه دجلة والفرات في المنطقة« أ » للمنطقة « ب » وتتعهد حكومة جلالة الملك من جهتها بألا تتخلى في أي مفاوضات ما مع دولة أخرى للتنازل عن جزيرة قبرص إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسوية مقدماً .

المادة الخامسة : تكون اسكندرونة ميناء حراً لتجارة الامبراطورية البريطانية ولا تنشأ معاملات مختلفة في رسوم الميناء ولا تفرض تسهيلات خاصة للملاحة والبضائع البريطانية .

وتباح حرية النقل للبضائع الانكليزية عن طريق اسكندرونة وسكة الحديد في المنطقة

الزرقاء سواء كانت واردة إلى المنطقة الحمراء أو إلى المنطقتين « أ » أو« ب » أو صادرة منهما.

ولاتنشأ معاملات مختلفة مباشرة أو غير مباشرة على أي من سكك الحديد أو في أي ميناء من موانىء المناطق المذكورة تمس البضائع والبواخر البريطانية.

تكون حيفا ميناء حراً لتجارة فرنسا ومستعمراتها والبلاد الواقعة تحت حمايتها ولا يقع اختلاف في المعاملات ولا يرفض إعطاء تسهيلات للملاحة والبضائع الفرنسوية ويكون نقل البضائع حراً بطريق حيفا وعلى سكة الحديد الانكليزية في المنطقة السمراء( فلسطين ) سواء كانت البضائع صادرة من المنطقة الزرقاء أو الحمراء، أو من المنطقتين« أ » أو« ب » أو واردة إليها ولا يجري أدنى اختلاف في المعاملة بطريق مباشر أو غير مباشر يمس البضائع أو الباخر الفرنسوية في أي سكة من سكك الحديد ولا في ميناء من الموانىء المذكورة.

المادة السادسة: لاتمد سكة حديد بغداد في المنطقة« أ » إلى ما بعد الموصل جنوباً، ولا إلى المنطقة« ب » إلى ما بعد سامرا شمالاً إلى أن يتم إنشاء خط حديدي يصل بغداد بحلب ماراً بوادي الفرات ويكون ذلك بمساعدة الحكومتين.

المادة السابعة: يحق لبريطانيا العظمى أن تنشىء وتدير وتكون المالكة الوحيدة لخط حديدي يصل حيفا بالمنطقة « ب » ويكون لها ماعدا ذلك حق دائم بنقل الجنود في أي وقت كان على طول هذا الخط، ويجب أن يكون معلوما لدى الحكومتين أن هذا الخط يجب أن يسهل اتصال حيفا ببغداد وأنه إذا حالت دون إنشاء خط الاتصال في المنطقة السمراء مصاعب فنية ونفقات وافرة لادارته لجعل إنشاؤه متعذراً، فالحكومة الفرنسوية تسمح بمروره في طريق بربورة ـ أم قيس ـ ملقى ـ ايدار ـ غسطا ـ مغاير إلى أن يصل المنطقة « ب »

المادة الثامنة: تبقى تعريفة الجمارك التركية نافذة عشرين سنة في جميع جهات المنطقتين الزرقاء والحمراء وفي المنطقتين ( أ )و( ب ) فلا تضاف أي علاوة على الرسوم ولاتبدل قاعدة التثمين في الرسوم بقاعدة أخذ العين إلا أن يكون باتفاق بين الحكومتين

ولاتنشأ جمارك داخلية بين أي منطقة وأخرى في المناطق المذكورة أعلاه، وما يفرض من رسوم جمركية على البضائع المرسلة يدفع في الميناء ويعطى لادارة المنطقة المرسلة إليها البضائع.

المادة التاسعة: من المتفق عليه أن الحكومة الفرنسية لاتجري مفاوضة في أي وقت للتنازل عن حقوقها، ولاتعطي ماهما من الحقوق في المنطقة الزرقاء لدولة أخرى سوى للدولة أو لحلف الدول العربية بدون أن توافق على ذلك مقدماً حكومة جلالة الملك التي تتعهد للحكومة الفرنسوية بمثل هذا في المنطقة الحمراء.

المادة العاشرة: تتفق الحكومتان الانكليزية والفرنسوية بصفتهما حاميتين للدولة العربية على

أن لا تمتلكا ولاتسمحا لدولة ثالثة أن تمتلك أقطاراً في شبه جزيرة العرب وتنشىء قاعدة بحرية على ساحل البحر المتوسط الشرقي على أن هذا لايمنع تصحيحاً في حدود عدن قد يصبح ضرورياً بسبب عداء الترك الأخير.

المادة الحادية عشرة: تستمر المفاوضات مع العرب باسم الحكومتين بالطرق السابقة نفسها لتعيين حدود الدولة أو حلف الدول العربية.

المادة الثانية عشرة ـ من المتفق عليه ماعدا ذكره أن تنظر الحكومتان في الوسائل اللازمة لمراقبة جلب السلاح إلى البلاد العربية[1].

**الملحق رقم (4): صك الانتداب تؤخذ من كتاب**

**سورية التحدي والمواجهة 1918-1958 وليد المعلم ص 255 -257**

## «. . . صك الانتداب. . .»

عملاً بقرار مجلس الحلفاء الأعلى الصادر في سان ريمو يوم ١ فبراير سنة ١٩٢٠ يمنح الانتداب على سورية لفرنسا.

أقر مجلس جمعية الأمم حين اجتماعه في لندن يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٤ صك الانتداب الذي وضعته الحكومة الافرنسية لسورية ولبنان وهذا نصه:

«مجلس جمعية الأمم. . ولما كانت دول الحلفاء العظمى متفقة على أن أرض سورية ولبنان التي كانت فيما مضى جزءاً من السلطنة العثمانية يعهد بها ضمن حدود تعينها الدول المشار إليها إلى دولة منتدبة موكول إليها نصح الاهالي ومعاونتهم وإرشادهم في إدارتهم وفقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهدة جمعية الأمم. .

ولما كانت دول الحلفاء الرئيسية قد قررت أن الانتداب على البلاد المذكورة يعطي الحكومة الفرنسية التي قبلته. .

ولما كان صك هذا الانتداب المبين في المواد المذكورة فيما بعد قد وافقت عليه حكومة الجمهورية الفرنسوية تتعهد بإجراء هذا الانتداب باسم جمعية الأمم طبقاً للمواد المذكورة.

ولما كانت نصوص المادة الثانية والعشرين الآنفة الذكر الفقرة الثانية تقتضي بأنه لما كانت درجة السلطة والمراقبة والادارة التي تجريها الدولة المنتدبة لم يتفق عليها سابقاً بين أعضاء جمعية الأمم فالمجلس الذي ينظم ذلك. . .

يضع نصوص الانتداب كما يلي موافقاً عليها:

١ - تضع الحكومة المنتدبة في بحر ثلاثة سنوات اعتباراً من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب دستوراً نظامياً لسورية ولبنان.

يصاغ هذا الدستور بالاتفاق مع السلطات الوطنية وتراعى فيه حقوق عموم السكان القاطنة في هذه البلاد ومصالحهم وتشرع الحكومة المنتدبة في إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تسهل تقدم سورية ولبنان ورقيهما كحكومتين مستقلتين وتسيرهما بموجب روح هذا الصك إلى أن يتم الشروع في تنفيذ ذلك الدستور. .

ويجب على الدولة المنتدبة أن تنشط الاستقلال المحلي قدر ما تسمح به الأحوال.

١ - يمكن للحكومة المنتدبة أن تبقي جنودها في البلاد للدفاع عنها، وقد خولت حق تنظيم جند من البوليس المحلي، للمحافظة على الأمن والدفاع عن البلاد كما تقضي الأحوال وذلك حتى تنفيذ الدستور وإعادة الأمن إلى نصابه، وتنظيم جنود البوليس المحلي من سكان البلاد فقط.

٢ - ترتبط هذه الجنود فيما بعد بالادارات المحلية تحت إشراف الدولة المنتدبة، ولا يجوز استخدامها لأغراض أخرى سوى الأغراض المعينة فيما تقدم إلا بعد موافقة الدولة المنتدبة.

لامانع يمنع سورية ولبنان من الاشتراك في نفقات القوات التي تضعها الدولة المنتدبة في البلاد.

يحق للدولة المنتدبة في كل حين أن تستعمل الموانىء والخطوط الحديدية ووسائل النقل الموجودة في سورية ولبنان لسوق جندها ونقل جميع المواد والمهمات والوقود اللازمة لها.

٣ - يعهد إلى الدولة المنتدبة بالسيطرة على جميع علاقات سورية ولبنان الخارجية، ولها حق إصدار البراءات إلى القناصل الذين يعينون من قبل الدولة الاجنبية.

وتشمل الدولة المنتدبة بحمايتها السياسية والقنصلية الرعايا السوريين واللبنانيين الذين يعيشون خارج البلاد.

٤ - الدولة المنتدبة مسؤولة عن عدم التنازل عن أي جزء من أجزاء سورية ولبنان وعن عدم تأجيره أو وضعه تحت تسلط دولة أجنبية.

٥ - إن إعفاء الأجانب من الأمور الواجبة وتمتعهم بالامتيازات الأجنبية وبقضاء القنصلاتو وحمايته التي كانوا يتمتعون بها إبان الدولة العثمانية لاتطبق في سورية ولبنان.

غير أن محاكم القنصلاتو تداوم على القيام بوظيفتها إلى أن يتم تنفيذ النظام الجديد المنصوص عنه في المادة السادسة.

إن الدولة التي كان أتباعها يتمتعون بالامتيازات الأجنبية المبينة أعلاه لأول أغسطس عام ١٩١٤ والتي لم تتنازل عن هذه الامتيازات أو توافق على عدم تطبيقها لأجل محدود.

٦ - تضع الحكومة المنتدبة في سورية ولبنان نظاماً قضائياً يصون حقوق الوطنيين والأجانب على السواء.

يحافظ على أحوال الناس الشخصية وعلى مصالحهم الدينية وخصوصاً إدارة الأوقاف التي

تدار وفقا للشريعة وإرادة الوقف.

٧ ـ تكون معاهدات تسليم الرعايا الأجانب المبرمة بين الدول المنتدبة وبين سائر الدول الأجنبية مرعية في سورية ولبنان إلى أن يتم عقد اتفاقات خاصة بهذا الشأن.

٨ ـ تضمن الدولة المنتدبة للجميع حرية التعبير وحرية القيام بجميع شعائر العبادة التي لاتخل بالأمن ولابالآداب العامة، ولايكون تمييز من أي نوع بين سكان سورية بسبب الجنس أو الدين أو اللغة.

٩ ـ تتجنب الحكومة المنتدبة التدخل في أعمال المجالس البلدية، وفي إدارة الطوائف الدينية وفي إدارة المعابد المقدسة التي تخص إحدى الطوائف وقد تكفلت بالمحافظة على هذه المعابد.

١٠ ـ تحدد سلطة الدولة المنتدبة في مراقبة البعثات الدينية في سورية ولبنان لأجل محافظتهم على الأمن وعلى الحكم بطريقة مرضية، ولاتحصر الدولة المنتدبة مساعي هذه البعثات بصورة من الصور ولا تقيد أعضاءها بقيود بسبب قوميتهم ما لم تخرج أعمالهم عن أصول الدين.

يمكن لهذه البعثات الدينية أن تشتغل بأمور الاسعاف والتعليم تحت مراقبة الدولة المنتدبة أو الحكومة المحلية.

١١ ـ يجب على الحكومة المنتدبة ألا تميز بالمعاملة في سورية ولبنان بين أتباعها وبين أتباع غيرها من الدول الداخلة في عضوية جمعية الأمم، وتشمل هذه المعاملة الجمعيات والشركات الأجنبية على اختلافها، وأن لاتميز بين أتباع أي دولة أجنبية وبين أتباعها في الأمور التي تمل مساس بالضرائب والتجارة والملاحة وتعاطي الحرف والمهن أو في معاملة السفن البحرية أو الوسائط الهوائية وكذلك الأمر يجب ألا يكون تمييز في سورية ولبنان بين البضائع التي يكون مصدرها أومحط رحالها بلاد تلك الدول المذكورة ويجب إطلاق حرية المرور التجارية عبر المنطقة المشار إليها بشروط عادلة.

يمكن للحكومة المنتدبة بعد مراعاة ما ذكر أعلاه أن تفرض الضرائب والرسوم الجمركية التي تراها ضرورية أو أن توعز للحكومات المحلية أن تفرضها، ويمكن للدولة المنتدبة أو الدولة المحلية التابعة لمشورتها أن تعقد لأسباب جوارية اتفاقاً جركياً خاصاً مع البلاد المتاخمة لها.

ويمكن للحكومة المنتدبة عملاً بشروط البند الأول من هذه المادة أن تتخذ الوسائل الفعالة التي تعتقد صلاحها لترقية موارد البلاد الطبيعية لمن شاء دون تمييز في تابعية الأشخاص الداخلة دولهم في عداد أعضاء جمعية الأمم بشرط ألا تمس هذه الامتيازات بسلطة الحكومة المحلية. ولا تمنح الامتيازات بصفة احتكار عام.

لاتمس هذه الفقرة بتحديد سلطة الدولة المنتدبة في ايجاد الاحتكارات المالية التي من شأنها أن ترقي مصالح سورية ولبنان وتحفظ مظاهرهما المالية والمحلية، ويمكن للحكومة أن تسعى لترقية هذه الموارد الطبيعيةمباشرة أو بواسطة شركة خاصة تعمل تحت إشرافها بشرط ألا يوجد هذا العمل لاعمداً ولا بالواسطة احتكاراً خاصاً بالدولة المنتدبة أو برعاياها، أو يمنحها ميزة في الأمور الاقتصادية والتجارية والصناعية التي تفتقر فيها المساواة بين الجميع.

١٢ ـ تحافظ الدولة المنتدبة بالنيابة عن سورية ولبنان على كل اتفاق دولي عام عقد حتى الآن وربما يعقد فيما بعد. بموافقة جمعية الأمم بخصوص الاتجار بالرقيق والعقاقير والسلاح والمعدات الحربية وبالمساواة التجارية وحرية العبور والملاحة والطيران والمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية وباتخاذ الوسائل اللازمة لحماية الصنائع والآداب والفنون.

١٣ ـ تصون الدولة المنتدبة بقدر ما تسمح لها الأحوال الاجتماعية والدينية اتحاد سورية ولبنان في الأمور التي تقرها جمعية الأمم لمنع الأمراض ومقاومتها ومن جملتها أمراض الحيوانات والنباتات.

١٤ ـ تتضمن هذه المادة بحثاً طويلاً في قانون الآثار لافائدة من نشره وهوشبيه بالمادة الخاصة بالآثار في صك الانتداب لفلسطين فليرجع إليها.

١٥ ـ عندما يتم تنفيذ الدستور المنصوص عليه في المادة الأولى يوضع ترتيب بين الحكومة المنتدبة والحكومات المحلية، تدفع بموجبه هذه الحكومات جميع النفقات التي أنفقتها الحكومة المنتدبة لأجل تنظيم الادارة وترقية الموارد المحلية، والقيام بالمشروعات العامة التي أفادت البلاد إفادة خاصة وترسل نسخة عن هذه الترتيبات إلى مجلس جمعية الأمم.

١٦ ـ تكون اللغة الفرنسية واللغة العربية اللغتين الرسميتين المستعملتين في سورية ولبنان.

١٧ ـ تقدم الدولة المنتدبة لمجلس جمعية الأمم تقريراً سنوياً حسب طلبه تبين فيه التدابير التي اتخذتها أثناء السنة لتنفيذ شروط صك الانتداب ويرسل مع هذا التقرير أربع نسخ عن جميع القوانين والأنظمة التي تسن سنوياً.

١٨ ـ يجب أن يوافق مجلس جمعية الأمم على كل تعديل يحصل في شروط هذا الصك.

١٩ ـ يستعمل مجلس جمعية الأمم نفوذه عندما تنتهي مدة الانتداب لتحافظ حكومة سورية ولبنان في المستقبل على علاقتها المالية ومنها الرواتب القانونية التي منحتها إدارة سورية ولبنان أيام الانتداب.

٢٠ ـ توافق الدولة المنتدبة إذا حصل نزاع بينها وبين دولة ثانية داخلة في عضوية جمعية الأمم بخصوص تفسير الشرط في صك الانتداب أو تطبيقه على عرض هذا النزاع على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهدة جمعية الأمم، هذا إذا لم يمكن حل النزاع بين الدولتين بواسطة المفاوضات.

**الملحق رقم (5): القانون الاساسي للكتلة الوطنية، سورية التحدي والمواجهة 1918-1958 وليد المعلم ص 255 -257**

## القانون الأساسي للكتلة الوطنية
### أقر في حمص في ٤ تشرين الثاني ١٩٣٢ .

١ ـ المبادىء العامة :

مادة ١ ـ الكتلة الوطنية هيئة سياسية غايتها :

(أ) : تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة أجنبية وايصالها إلى الاستقلال التام والسيادة الكاملة ، وجمع أراضيها المجزءة في دولة ذات حكومة واحدة ، على أن يبقى للبنان الحق في تقرير مصيره ضمن حدوده القديمة .

(ب) تأليف المساعي مع العمل القائم في الأقطار العربية الاخرى ، لتأمين الاتحاد مع هذه الأقطار ، على أن لايحول هذا السعي دون الأهداف الواجب بلوغها في كل قطر .

(ج) تأمين الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد الشعب كافة على اختلاف طوائفه ورفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ونشر الثقافة وبث الأخلاق القومية بين جميع الطبقات مع إنمائها وتغذيتها .

المادة ٢ ـ تعتبر الكتلة الوطنية أن الأمة جمعاء بكل ما لديها من قوة معنوية ومادية وقف على هذا الجهاد الوطني حتى تبلغ أهدافها .

المادة ٣ ـ من الواجب المحتم جمع قوى الأمة وتوجيه جهودها لتحقيق الآمال الوطنية ، ولذلك تعتبر الكتلة الوطنية تأليف الأحزاب السياسية مخالفاً لوحدة الجهود .

المادة ٤ ـ لايجوز مس ولا تعديل هذه المبادىء باعتبارها جوهرية في حياة الأمة وفي كيان الكتلة الوطنية وكل مخالفة لها تسقط صاحبها من حق الانتساب لها .

٢ ـ التشكيلات :

مادة ٥ ـ تقوم الأوضاع الأساسية على ثلاثة هيئات :

١ ـ المكتب الدائم .

٢ ـ مجلس الكتلة الوطنية.
٣ ـ المؤتمر العام.

٣ ـ المكتب الدائم :

مادة ٦ ـ يتألف مكتب الكتلة الدائم من سبعة أعضاء ويتخبهم مجلس الكتلة الوطنية من بين أعضائه لمدى الحياة، وقد تألف هذا المكتب من السادة: هاشم الأتاسي رئيساً، وابراهيم هنانو زعيماً، وسعد الله الجابري نائباً للرئيس، وجميل مردم بك وشكري القوتلي والدكتور عبد الرحمن الكيالي وفارس الخوري أعضاء« وبعد وفاة الزعيم ابراهيم هنانو انتخب لطفي الحفار عضواً مكانه ».

٤ ـ أعمال المكتب الدائم :

مادة ٧ ـ يشرف المكتب الدائم على مجرى السياسة العامة ويمارسها مباشرة، ويؤمن الصلات الدائمة في الداخل والخارج، ويسهر على تطبيق المبادىء، وينفذ مقررات المجلس والمؤتمر العام، ويصدر البيانات ويقبل الشكايات ويفصل في الاختلافات كافة، ويدعو مجلس الكتلة إلى الاجتماعات العادية والاستثنائية، ويراقب سيرة الأعضاء، وتطبيق النظام، وأعمال اللجان الرئيسية والفرعية، ويقبل التبرعات، ويعين وجوه صرفها، على أن يوضح ذلك في تقريره العام لمجلس الكتلة الوطنية.

مادة ٨ ـ رئيس المكتب الدائم هو رئيس الكتلة الوطنية، وهو يرأس اجتماعات المكتب والمجلس والمؤتمر، وعند تساوي الأصوات يكون صوته المرجح.

مادة ٩ ـ إذا انقطع أحد أعضاء المكتب الدائم عن عمله، بدون معذرة شرعية مقبولة من المكتب مدة ثلاثة شهور عد مستقيلاً من المكتب، ويدعى مجلس الكتلة الوطنية لانتخاب من يحل محله، وأما إذا كان عذره مقبولاً، أو كلف بمهمة أخرى من قبل المكتب، ينتدب من أعضاء المجلس وكيلاً عنه إلى حين عودته، وزوال المعذرة وانتهاء المهمة.

مادة ١٠ ـ إذا خلا مركز في المكتب الدائم لسبب من الأسباب ينتخب المجلس من أعضائه عوضاً عنه ويكون الانتخاب بالأكثرية المطلقة ويجب أن يتم انتخاب العضو في خلال شهرين على الأقل.

مادة ١١ ـ يتألف مجلس الكتلة الوطنية من الاشخاص الآتية أسماؤهم، وهم الموقعون أيام إقرار النظام السادة:

« هاشم الاتاسي، ابراهيم هنانو، سعد الله الجابري، عبد الرحمن الكيالي، لطفي الحفار، شكري

القوتلي، نسيب البكري، الشيخ عبد القادر السرميني، فارس الخوري، احسان الشريف، أحمد اللحام، محمد اسماعيل، عفيف الصلح، ناظم القدسي، رشدي كيخيا، سعد الله الجابري، فائز الخوري، مظهر رسلان، اسماعيل كيخيا، عبد الوهاب ميسر، نوري الفيتح، نعيم الانطاكي، ادمون رباط، جميل مردم بك، الدكتور توفيق الشيشكلي، نجيب البرازي، نجيب الباقي، أحمد منير الوفائي، ميخائيل اليان، أحمد خليل المدرس، نجيب الريس، فخري البارودي، حسني فؤاد ابراهيم باشا، عبد القادر شريتح، سليمان المعصراني، عبد الواحد هارون، مجد الدين الازهري».

مادة ١٢ ـ يشترك المكتب الدائم مع المجلس في وضع الخطط العامة ويوافق على الموازنة، ويفصل في جميع القضايا، التي يعرضها عليه المكتب ويؤازره في جميع أعماله.

مادة ١٣ ـ يجتمع المجلس في دمشق مرتين في السنة، إحداهما في أول آذار، والثانية في أول تشرين الأول، إلا إذا قرر المكتب عقد الاجتماع في مكان آخر، وللمكتب في الظروف الاستثنائية أن يدعو المجلس لاجتماع طارىء يعين زمانه ومكانه، وينتخب المجلس من بين أعضائه لكل دورة يعقدها كاتب لوقائع الجلسات تنتهي مهمته بانتهاء الدورة.

مادة ١٤ ـ إذا خلا مركز في الكتلة الوطنية يرشح المكتب الدائم ثلاثة أسماء عن كل عضو، ويقترع المؤتمر على أحدهم بالأكثرية المطلقة ويجب أن يتم الاقتراع أثناء عقد المؤتمر.

المؤتمر العام:

مادة ١٥ ـ يتألف المؤتمر من أعضاء المكتب الدائم وأعضاء المجلس ومندوب اللجان الرئيسية والفرعية.

مادة ١٦ ـ تنتدب كل لجنة رئيسية أو فرعية مندوباً يمثلها في المؤتمر العام.

مادة ١٧ ـ يبحث المؤتمر العام في القضايا التي يعرضها عليه المكتب الدائم ويناقش الاعمال التي تطرح عليه بقصد تطبيق مبادىء الكتلة الوطنية ونظامها العام، وانعاش الفكرة الوطنية في البلاد وإظهار قوى الأمة المتحدة.

مادة ١٨ ـ إذا أراد أحد المؤتمرين أموراً خارجة عن نطاق القضايا التي يبينها المكتب الدائم، فعليه أن يعلن المكتب الدائم بذلك، وينال موافقته على عرضها قبل انعقاد المؤتمر بخمسة عشر يوماً.

مادة ١٩ ـ يجتمع المؤتمر العام بدعوة من المكتب الدائم، والمكتب يعين مكان الاجتماع وزمانه.

٧ ـ اللجان:

مادة ٢٠ ـ تؤلف الكتلة الوطنية لجاناً رئيسية وفرعية في جميع الأماكن التي ترى لزوماً لها، ويعين المكتب الدائم بتعليمات خاصة مراكز اللجان الرئيسية ومايتبع كل مركز من لجان فرعية.

مادة ٢١ ـ لكل مركز رئيسي أو فرعي لجنة ينتخبها أعضاء الكتلة الوطنية في ذلك المركز.

مادة ٢٢ ـ تتألف اللجنة الرئيسية من الأعضاء الطبيعيين للمركز مع إضافة أعضاء منتخبين لايزيد عددهم عن خمسة، والأعضاء المنتخبون في اللجنة الفرعية ينتخبهم أعضاء الكتلة الوطنية في مركز اللجنة، ويعاد الانتخاب مرة كل سنتين، بحضور ثلثي الأعضاء على الأقل، وبالاقتراع السري وبأكثرية الحاضرين المطلقة.

مادة ٢٣ ـ يصادق المكتب الدائم على انتخاب اللجان الرئيسية، وتصادق اللجان المذكورة بدورها على انتخاب الفروع وتعلم بذلك المكتب الدائم.

مادة ٢٤ ـ لكل لجنة رئيسية أو فرعية أمين سر وخازن، فالأمين يتولى إدارة اللجنة ومخابراتها، وينفذ قراراتها ويمثلها ويحفظ دفاترها وأوراقها، وهو المسؤول عن أعمال اللجنة أمام المكتب الدائم، وينشر مقررات اللجنة ومخابراتها تحت توقيعه، والخازن يقوم بجمع المال اللازم لنفقات الفرع واحتياطه، ويحفظ الأموال وينفقها بموجب قرارات اللجنة.

مادة ٢٥ ـ تتولى اللجان تنظيم الأعمال المحلية، وتنفذ المقررات وتكون على اتصال دائم مع أعضاء هيئتها العامة فتطلعهم على ما ينبغي الاطلاع عليه، ضمن نطاق منهاج الكتلة وبلاغات المكتب الدائم، من الأعمال والخطط وعليها أن تمكن أواصر الاتحاد والوئام بين أبناء الوطن في منطقتها، وبث روح الحماسة والعمل في سبيل مبادىء الكتلة الوطنية.

مادة ٢٦ ـ أعضاء الكتلة الوطنية هم جميع الاشخاص من القائمين بمبادئها العاملين فيها والمنسوبين إليها بالتسجيل.

وقد أضيف إليهم: السيد عبد اللطيف بيسار، عبد الحميد كرامي من طرابلس الشام، رياض الصلح وعبد الرحمن بيهم من بيروت، الدكتور عبد الرحمن شهبندر من دمشق، الأميرين أمين أرسلان وشكيب أرسلان من جبل لبنان، احسان الجابري من حلب، سعيد حيدر من بعلبك، نبيه العظمة من دمشق، محمد حسن عارف الرفاعي من طرابلس الشام.

مادة ٢٧ ـ يشترط في عضو الكتلة الوطنية أن يكون قد أتم الثامنة عشرة من عمره، ومن ذوي السيرة الحسنة.

مادة ٢٨ ـ يتم انتساب العضو على الشكل التالي: تقدم طلبات الانتساب إلى مكتب اللجان الرئيسية أوالفرعية وبعد موافقة اللجنة المنسوب إليها الطلب، ترفع مقررات اللجنة الرئيسية إلى المكتب الدائم، وللمكتب الدائم واللجان الرئيسية حق الرفض أو إرجاء البحث فيه

ويكون لجميع أعضاء الكتلة الوطنية سجل خاص.

٨ ـ أحكام عامة:

مادة ٢٩ ـ على جميع أعضاء الكتلة الوطنية أن يقسموا اليمين التالي: « أقسم بالله العظيم على المحافظة على مبادىء الكتلة الوطنية وعلى توطيد التضامن بين أعضائها، والتضحية في سبيل المبادىء وإطاعة النظم والقرارات الصادرة عنها والحرص على كيان الكتلة والأخلاق القومية.

مادة ٣٠ ـ أعضاء الكتلة الوطنية هم أعضاء طبيعيون في اللجان الرئيسية والفرعية في كل منظمة.

مادة ٣١ ـ يفقد عضو الكتلة الوطنية صفة الانتساب إليها بالاستقالة أو الاقالة أو الوفاة.

مادة ٣٢ ـ إذا استقال أحد الأعضاء من مختلف الهيئات المعنية في هذا النظام فعلى كل هيئة ينتسب إليها العضو أن تقرر بالاكثرية المطلقة قبول استقالته أو رفضها مع إعلام المكتب الدائم.

مادة ٣٣ ـ يقال العضو للأسباب التالية:

١ ـ الخروج على المبادىء العامة للكتلة.

٢ ـ مخالفة قرارات المكتب الدائم.

٣ ـ التواطؤ مع الخصوم أو الأجانب ضد مصلحة البلاد.

٤ ـ قبول وظيفة أو خدمة بدون علم المكتب الدائم وموافقته.

٥ ـ الاقدام على أعمال لاتتفق ومكانة الكتلة الوطنية والصفات المطلوبة بالعضو.

مادة ٣٤ ـ يصدر قرار الاقالة بثلثي أصوات الهيئات المختلفة.

مادة ٣٥ ـ لايجوز أن يقال العضو إلا بعد سماع دفاعه ويجب أن يكون قرار الاقالة معللاً.

٩ ـ الشؤون المالية:

مادة ٣٦ ـ تتألف مالية الكتلة الوطنية من مجموع الرسوم المفروضة على الأعضاء ومن الاكتتابات العامة والتبرعات.

مادة ٣٧ ـ يدفع العضو المنتسب إلى الكتلة الوطنية رسم تسجيل لايقل عن ليرة سورية ورسماً شهرياً قدره من خمسة إلى خمسة وعشرون قرشاً سورياً والذين يدفعون زيادة يعد تبرعاً.

مادة ٣٨ ـ تقوم اللجان الفرعية بنفقات المكتب الرئيسي المنسوبة إليه بأن تدفع ٢٠ في المئة من وارداتها، وتشترك اللجان الرئيسية بنسبة ٢٠ في المئة من وارداتها بنفقات المكتب الدائم ويجوز للمكتب المذكور أن يزيدها بحسب واردات اللجان ونفقاتها.

مادة ٣٩ ـ يجوز للمكتب الدائم أن يستعين بموارد لجنة رئيسية أو فرعية لمؤاورة لجنة رئيسية أو فرعية ثانية، وله أن يراقب الواردات والنفقات عند الايجاب بواسطة مراقبين ينتدبون لهذه الغاية.

مواد متفرقة:

مادة ٤٠ ـ تجرى محاكمة الأعضاء المنسوبين إلى أحد المراكز الفرعية أو الرئيسية لدى اللجان المنسوبين إليها، ويتخذ القرار بإخراج العضو المتهم بأكثرية الثلثين، على أن قرار اللجنة الفرعية لا يكون نافذاً إلا بعد تصديق اللجنة الرئيسية وبالأكثرية ذاتها، وأما المقررات المتخذة من قبل اللجان الرئيسية فلا تكون نافذة إلا بعد المصادقة عليها من قبل المكتب الدائم.

أما أعضاء اللجان الفرعية فيحاكمون أمام لجنتهم الرئيسية، وأعضاء اللجان الرئيسية يحاكمون أمام المكتب الدائم، أو مجلس الكتلة الوطنيةحسب التسلسل.

مادة ٤١ ـ تجري محاكمة أعضاء مجلس الكتلة وأعضاء المكتب الدائم لدى المحكمة العليا المشكلة حسب المادة الآتية من هذا النظام، ولايجوز إقالة عضو من أعضاء المكتب الدائم أو المجلس إلا بقرار يتخذه مجلس الكتلة الوطنية وبأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه، ولايحال أحد للمحاكمة أمام المحكمة العليا إلا بقرار من المكتب الدائم.

مادة ٤٢ ـ تؤلف محكمة عليا من خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس الكتلة الوطنية في أول مجلس يعقده من غير المكتب الدائم وبالأكثرية المطلقة، وتدوم وظيفتها ثلاث سنوات وينتخب المجلس أيضاً عضوين احتياطيين لاكمال النصاب عند نقصانه.

مادة ٤٣ ـ إذا تعذر انعقاد المحكمة العليا لفقدان النصاب بأي سبب كان فالمكتب الدائم ينتدب من أعضاء المجلس من يكمل النصاب.

مادة ٤٤ ـ تعديل هذا النظام ما عدا المواد الأربعة الأولى منه يكون بقرار من مجلس الكتلة وذلك بناء على اقتراح موقع من عشرة أعضاء أو على اقتراح المكتب الدائم، ويتخذ قرار التعديل بأكثرية الثلثين من أعضاء المجلس المقيمين في البلاد.

أحكام وقتية

مادة ٤٥ ـ يعين المكتب الدائم للمرة الأولى أعضاء اللجان الرئيسية والفرعية وتدوم وظيفة هذه الهيئات سنتين.

**الملحق رقم (6): المعاهدة السورية الفرنسية عام 1936، سورية التحدي والمواجهة 1918–1958 وليد المعلم ص 255 – 257**

## الوثيقة رقم ٦

### المعاهدة السورية ـ الافرنسية وملاحقها

إن حكومة الجمهورية الفرنسوية وحكومة الجمهورية السورية.

بناء على تصريح الحكومة الفرنسية أمام عصبة الأمم بقصدها عقد معاهدة مع الحكومة السورية معتبرة ماتم من التطور في سورية ونظراً للتقدم الذي تحقق في سبيل تثبيت سورية أمة مستقلة وبناء على اتفاق الحكومتين على تهيئة جميع الشروط لقبول سورية في عصبة الأمم في مهلة ثلاث سنوات ابتداء من مراسيم ابرام المعاهدة متبعتين في ذلك منهاجاً تام الصراحة قد اتفقتا لهذه الغاية على عقد معاهدة صداقة وتحالف لتحدد على أسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال العلاقات التي تظل قائمة بين الدولتين بعد زوال الانتداب. وعلى تعيين شروط تطبيق المعاهدة وأساليبه في الاتفاقات والبروتوكولات والمراسلات الملحقة بالمعاهدة والمعتبرة جزءاً غير منفصل عنها.

ولهذا الغرض قد انتدب كل من صاحب الفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية مفوضين عنهما.

وبعد أن تبادلوا أوراق اعتمادهم ووجدوها صحيحة اتفقوا على مايلي:

المادة الأولى – يسود بين فرنسا وسورية سلم وصداقة دائمان ويقوم تحالف بين الدولتين المستقلتين المتمتعتين بالسيادة توثيقاً لصداقتهما وللصلات التي تجمع بينهما للدفاع عن السلم والمحافظة على مصالحهما المشتركة.

المادة الثانية – اتفقت الحكومتان على ان تتشاورا بصورة تامة وبدون تحفظ في كل أمر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه أن يمس مصالحهما المشتركة.

وقد تعهدتا بأن تقفا إزاء الدول الأجنبية موقفاً يلائم تحالفهما وبأن تجتنبا كل عمل من شأنه

أن يسيء الى علاقاتها مع الدول الاخرى.

وتقيم كل منهما لدى الاخرى ممثلاً سياسياً.

المادة الثالثة - يتخذ الطرفان الساميان المتعاقدان جميع التدابير النافعة لتنتقل يوم زوال الانتداب الى الحكومة السورية وحدها الحقوق والواجبات الناجمة عن جميع المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التي عقدتها الحكومة الفرنسية فيما يخص سورية أو باسمها.

المادة الرابعة - إذا أدى خلاف بين سورية ودولة أخرى إلى حالة من شأنها إحداث خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة، تتداول عندئذ الحكومات لتسوية الخلاف بالطرق السلمية، وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم، أو لأي اتفاق دولي آخر ينطبق على مثل تلك الحال.

وإذا وجد أحد الطرفين الساميين المتعاقدين نفسه رغم التدابير المنصوص عنها في الفقرة السابقة مشتبكاً في نزاع، يبادر حينئذ الطرف السامي المتعاقد الآخر فوراً إلى نجدته بصفته حليفاً، وفي حالة خطر حرب محدق يتداول الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً لاتخاذ تدابير الدفاع الضرورية. ومعونة الحكومة السورية تنحصر في أن تقدم إلى الحكومة الفرنسية في الاراضي السورية كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدة بما فيه استعمال السكك الحديدية ومجاري المياه والمرافىء والمطارات وسطوح المياه وسائر وسائل المواصلات.

المادة الخامسة- إن مسؤولية حفظ النظام في سورية ومسؤولية الدفاع عن أراضيها هما على الحكومة السورية. والحكومة الفرنسية تقبل بتقديم مساعدتها العسكرية إلى سورية مدة المعاهدة، وفقاً لنصوص الاتفاق الملحق، وتسهيلاً لقيام الحكومة الفرنسية بالواجبات المترتبة عليها من هذه المعاهدة تعترف الحكومة السورية بأن استمرار بقاء مسالك العبور« الترانست » الجوية للحكومة الفرنسية التي تجتاز الاراضي السورية وصيانتها في جميع الظروف هي من مصلحة التحالف.

المادة السادسة- عقدت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرون سنة.

المدة ذاتها المحددة للمعاهدة تكون للاتفاقات والعقود التطبيقية الملحقة ما لم ينص في متنها على مدة أقصر، أو يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إعادة النظر فيها مجاراة لاوضاع جديدة.

وتفتتح المفاوضات لتجديد المعاهدة أو تعديلها إذا طلبت ذلك إحدى الحكومتين اعتباراً من السنة العشرين بعد وضعها موضع العمل.

المادة السابعة- تبرم المعاهدة ويتم تبادل صكوك الابرام بأسرع ما يمكن وتبلغ إلى عصبة الأمم.

توضع هذه المعاهدة موضع العمل مع الاتفاقات والعقود الملحقة بها يوم قبول سورية في عصبة الأمم.

المادة الثامنة- حالما توضع هذه المعاهدة موضع العمل تسقط عن الحكومة الفرنسية المسؤوليات والواجبات المترتبة عليها فيما يتعلق بسورية سواء من جراء مقررات دولية أو من أعمال عصبة الأمم.

فيما يبقى من هذه المسؤوليات والواجبات ينتقل من تلقاء نفسه إلى الحكومة السورية.

المادة التاسعة- كتبت هذه المعاهدة بالفرنسية والعربية وكلا النصين رسمي ويعول على النص الفرنسي.

إذا حصل اختلاف بشأن تفسير هذه المعاهدة أو تطبيقها ولم يمكن حسمه نهائياً عن طريق المفاوضة مباشرة، فالطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على أن يلجأ إلى أصول المصالحة والتحكيم المنصوص عليها في ميثاق عصبة الأمم.

## الاتفاق العسكري

المادة ١ - إن الحكومة السورية بحلولها محل السلطات الفرنسية تأخذ تحت مسؤوليتها القوى العسكرية المنظمة مع تكاليفها وواجباتها.

المادة ٢ - الحد الادنى الذي يجب أن تحويه القوى العسكرية السورية هو فرقة مشاة ولواء خيالة والمصالح التابعة لها.

المادة ٣- تتعهد الحكومة الفرنسية بمنح الحكومة السورية بناء على طلبها التسهيلات التالية على حين تعود نفقاتها على الحكومة السورية:

(أ) وضع بعثة عسكرية تحت تصرف الحكومة السورية لجيشها ودركها وبحريتها وطيرانها العسكري، تحدد مهمة البعثة وتأليفها ونظامها بالاتفاق بين الحكومتين قبل وضع معاهدة التحالف موضع العمل، ولما كان من المرغوب فيه أن يكون التدريب والتعليم واحداً في جيشي الطرفين الساميين المتعاقدين، فإن الحكومة السورية تتعهد بألا تستخدم سوى الفرنسيين بصفة معلمين واختصاصيين.

يطلب هؤلاء المعلمون الاختصاصيون من الحكومة الفرنسية ويرجع أمرهم في الادارة والانضباط العام إلى رئيس البعثة العسكرية.

يجوز أن يعهد الى ضباط من البعثة العسكرية الفرنسية بقيادة فعلية مؤقتة في القوى العسكرية السورية بناء على طلب موجه إلى ممثل الحكومة الفرنسية وموافق عليه منه، وفي هذه الحال يرتبط هؤلاء الضباط بقيادة القطعة التي يلحقون بها في كل ما يتعلق بممارسة القيادة المعهود بها إليهم.

(ب )إرسال كل من ترى الحكومة الفرنسية ضرورة لارساله للتعلم خارج سورية من رجال القوى المسلحة السورية إلى المدارس ومراكز التعليم وقطعات الجيوش الفرنسية وعلى ظهر السفن البحرية الفرنسية ، إلا أنه من المفهوم أن الحكومة السورية تظل محتفظة بحريتها بأن ترسل إلى أي بلد آخر من لايكون باستطاعة المدارس ومراكز التعليم الفرنسية قبولهم من هؤلاء الأشخاص.

المادة ٤ – تسهيلاً لتنفيذ واجبات التحالف تتخذ الحكومة السورية لقواها المسلحة سلاحاً وعدداً من الطراز المستعمل في القوى المسلحة الفرنسية ، وتجهزها بقدر الضرورات تجهيزات من الطراز المستعمل في القوى المسلحة الفرنسية .

والحكومة الفرنسية تمنح جميع التسهيلات للحكومة السورية لتمكينها من أن تؤمن في فرنسة احتياجات القوى المسلحة السورية من أسلحة وعتاد وسفن وطيارات ولوازم وتجهيزات من أحدث طراز.

المادة ٥ – عملاً بأحكام الفقرة التالية من المادة الخامسة من المعاهدة تتعهد الحكومة السورية بأن تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية لمدة التحالف مواقع لقاعدتين جويتين .

تختار الحكومة الفرنسية هذه المواقع في نقاط لايقل ابتعادها عن المدن الكبرى الأربع عن أربعين كيلومتراً على وجه التقريب.

وبصورة وقتية يسمح للحكومة الفرنسية باستعمال مطاري النيرب والمزة كقاعدتين ويتم النقل إلى الموقعين الجديدين حالما يتم تهيئة القاعدتين الجديدتين بنفس شروط التجهيز والانشاء الكائنة في القاعدتين القديمتين اللتين تصبحان ملكاً للحكومة السورية على أن تتحمل نفقات هذه العملية .

وفي ماعدا هاتين القاعدتين وربثما يصبح باستطاعة القوى الجوية السورية القيام بتعهد شؤون أراضي النزول المجهزة حالياً ، تقبل الحكومة الفرنسية بأن تقدم مساعدتها لتعهد هذه الاراضي ومن المفهوم أن هذه المساعدة لاتخل بحقوق ملكية الحكومة السورية لهذه الاراضي.

والحكومة السورية تتعهد بأن تقوم بناء على طلب الحكومة الفرنسية وعلى نفقة هذه الحكومة وبالشروط التي يتفق عليها الطرفان الساميان المتعاقدان حرساً خاصاً من جنودها للتعاون مع القوى الفرنسية الموكول إليها تأمين سلامة القاعدتين وتجهيزهما مع الاختصاصيين في القوى الجوية الفرنسية المخصصين وقتياً لتجهيز أراضي النزول الآنفة الذكر والاعتناء بها .

والحكومة الفرنسية تقبل بأن تستبقي لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ إنفاذ المعاهدة جنوداً في جبل الدروز والعلويين ، وتحدد نقاط إقامة هذه الجنود باتفاق الحكومتين .

والحكومة السورية تضع تحت تصرف القيادة الفرنسية الوحدات القائمة في هاتين المنطقتين

فتقوم هذه القيادة بتعهد شؤونها وتعليمها. والحكومة السورية تسهل استخدام ما يقتضي من الأشخاص المحليين لتأمين المحافظة على موجود تلك الوحدات.

ومن الواضح أن استيقاء الجنود الفرنسية في مختلف هذه النقاط لايعد احتلالاً ولايمس بحقوق السيادة السورية.

المادة ٦- تمنح الحكومة السورية كل ما يمكن من التسهيلات لتعهد القوى الفرنسية ولتعليمها ولتنقلاتها ومواصلاتها، سواء كان ذلك حول النقاط القيمة فيها، أو المرور من إحدى تلك النقاط إلى غيرها، وكذلك لنقل جميع المؤن والتجهيزات التي تحتاج إليها هذه القوى وخزنها.

وهذه التسهيلات تشمل استعمال الطرق والسكك الحديدية وطرق الملاحة والمرافىء والأرصفة والمطارات وسطوح المياه وحق الطيران فوق الأراضي واستعمال شبكات البرق والهاتف واللاسلكي، ولايجوز في حال من الاحوال وضع تعرفة متفاوتة ضد الحكومة الفرنسية، وللسفن الحربية الفرنسية جواز عام في دخول المياه السورية والرسو فيها وزيارة المرافىء السورية، على أنه من المفهوم أن الحكومة السورية تتلقى بلاغاً مقدماً عن زيارة المرافىء السورية، والحكومة السورية تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية جميع المواقع والأمكنة اللازمة لاحتياجات القوى الفرنسية.

توضع اتفاقات خاصة بأساليب تطبيق هذا النص وكذلك مختلف المسائل المتعلقة بالممتلكات العسكرية الفرنسية أو بالممتلكات التي لها عليها حق انتفاع، ولايجوز أن ينتج تنفيذ هذه الاتفاقات زيادة في أعباء الحكومة الفرنسية المترتبة عليها حالياً.

المادة ٧- تنفيذاً للمادة الخامسة من معاهدة التحالف ومع التحفظ بالتعديلات التي قد يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إحداثها في المستقبل تتعهد الحكومة السورية بأن تؤمن للقوى الفرنسية وللعسكريين والبحريين الفرنسيين المنفردين وكذلك للمستخدمين المدنيين وعائلاتهم المقيمة في الاراضي السورية بمقتضى التحالف الميزات والمناعات التي كان يتمتع بها في سورية هؤلاء العسكريون والبحريون والمدنيون حين وضع هذا الاتفاق موضع العمل.

المادة ٨- تتعهد الحكوم السورية بأن تسلم أراضي الطيران المحدثة من قبل السلطة الفرنسية في سورية في تاريخ وضع معاهدة التحالف موضع التنفيذ أو الاراضي التي يرى الطرفان الساميان المتعاقدان إحداثها ضروري للدفاع الجوي( وهي غير المؤسسات والاراضي المذكورة في المادة ٥) وتأخذ على عاتقها تلك الاراضي جميعها والمحافظة عليها وتعين شروط أخذ تلك الاراضي باتفاقات خاصة.

ولطيارات القوى الفرنسية بصورة عامة حق الطيران فوق الاراضي السورية تحت قيد مراعاة قواعد السير ذاتها المراعاة في فرنسا، وخاصة فيما يتعلق بالطيران فوق المدن والقرى وأماكن

الاجتماع المرتادة، ولهذه الطيارات الانتفاع من أراضي الطيران وسطوح الاراضي السورية ويحق للحكومة الفرنسية أن تستبقي في هذه الاراضي أو أن تحدث ترتيبات تكون عليها نفقة إنشائهاوتعهدها.

ويجوز للحكومة الفرنسية أن تقيم على المخازن والمعامل التي تحتفظ بها أو تحدثها اختصاصيين من القوى الجوية تفرزهم لهذه الغاية.

والحكومة السورية منح جميع التسهيلات لتعهد هذه المؤسسات والقائمين عليها.

الحاج فاضل العبود

**الملحق رقم (7): الحاج فاضل العبود، مازن الشاهين تاريخ محافظة دير الزور ص 125**

الشيخ مشرف الدندل

**الملحق رقم (8): الشيخ مشرف الدندل، مازن الشاهين تاريخ محافظة دير الزور ص 125**

**الملحق رقم (9): القائد رمضان الشلاش، مازن الشاهين تاريخ محافظة دير الزور ص 125**

المجاهد الحاج عربيد الشحيتر أحد أبطال معركة حشام العابرة

**الملحق رقم (10): المجاهد الحاج عربيد الشحيتر، حمد شوحان تاريخ دير الزور ص93**

**الملحق رقم (11): المجاهد محمد الفلاح، حمد شوحان تاريخ دير الزور ص90**

**الملحق رقم (12): المجاهد علي حسين محمد، حمد شوحان تاريخ دير الزور ص90**

**الملحق رقم (13): خضر لطفي عضو مجلس المبعوثين العثماني (1857 – 1932)، حمد شوحان تاريخ دير الزور ص107**

**الملحق رقم (14): الشاعر محمد الفراتي (شاعر الوطنية الأول)، مازن الشاهين تاريخ محافظة دير الزور ص760**

**الملحق رقم (15): متحف دير الزور، مازن الشاهين تاريخ محافظة دير الزور ص 102**

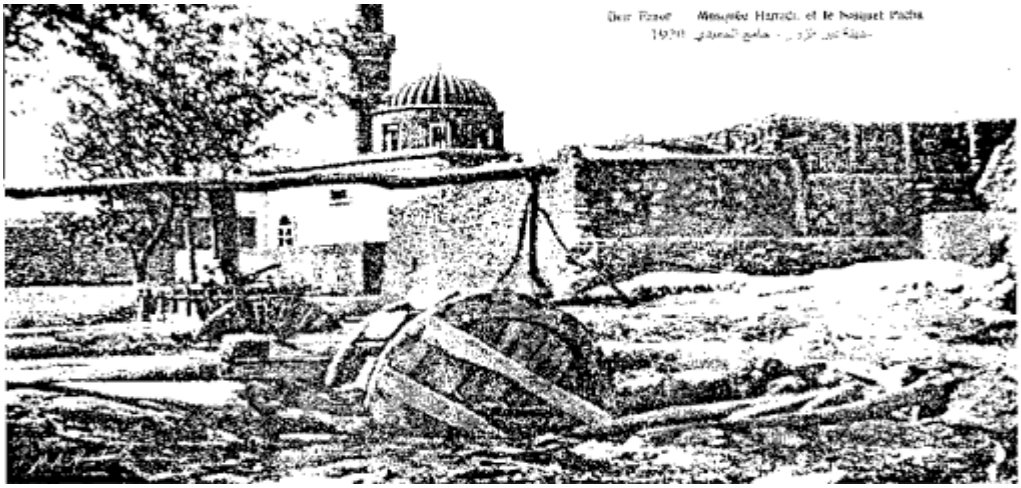

**الملحق رقم (16): مدينة دير الزور – جامع الحميدي عام 1920، مازن الشاهين تاريخ محافظة دير الزور ص 150**

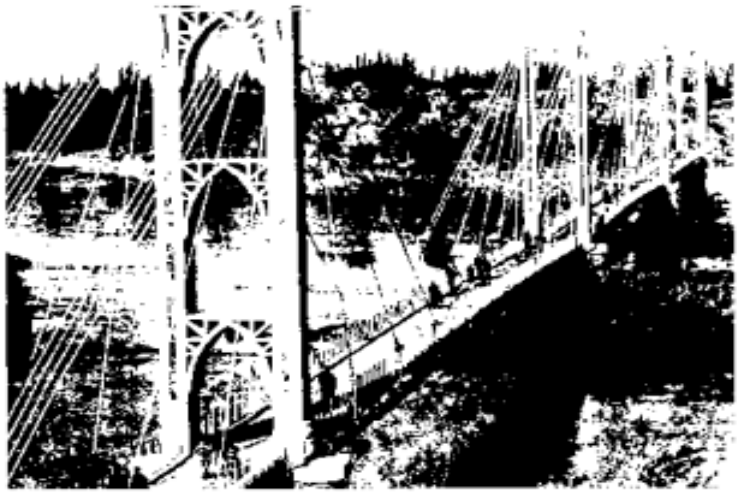

**الملحق رقم (17): الجسر المعلق، مازن الشاهين تاريخ محافظة دير الزور ص 279**

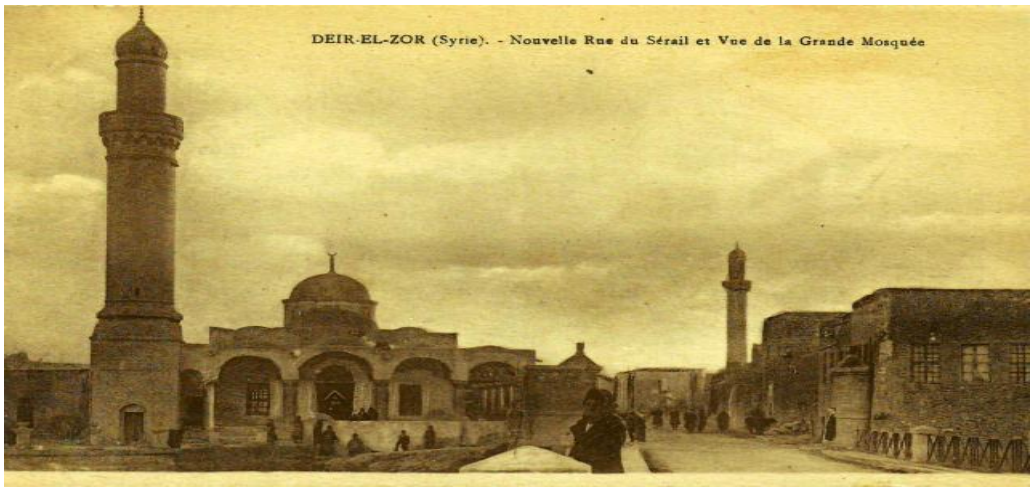


**الملحق رقم (18): جامع دير الزور الكبير 1925. موقع اكتشف سورية – http://discover-syria.com/**

**الملحق رقم (19): الأسواق الشعبية في دير الزور خلال الحكم العثماني، احياء مدينة دير الزور الحديثة**

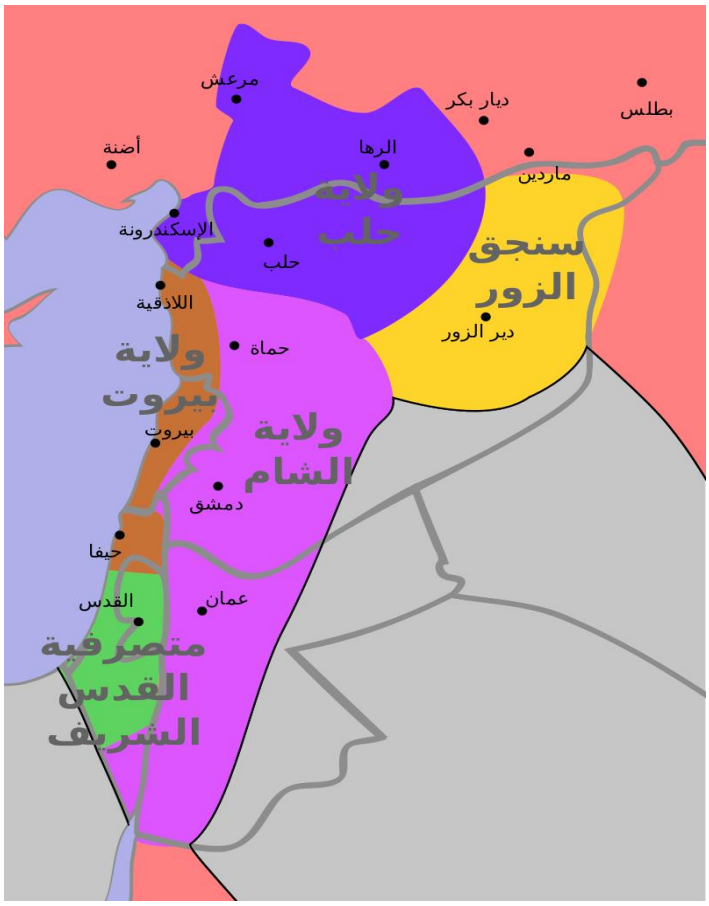


**الملحق رقم (20): التقسيمات الإدارية في سورية وبلاد الشام خلال الحكم العثماني**

## Abstract:

This study examines the Syrian Jazira region as a focal point in the broader Syrian struggle against French colonial domination from the end of World War I until the establishment of Syrian independence. The research is based on a chronological sequence, beginning with an analysis of the historical, political, and geographical context of the Syrian Peninsula in the late nineteenth and early twentieth centuries.

The core of the study deals with the resistance in the Syrian Jazira, exploring the armed and political dimensions of the struggle. It chronicles the emergence of various resistance movements, including the Bu Omar, Bu Khabur, Anbaza, and Basira revolts, as well as the uprisings in Raqqa, Mayadin, Bu Kamal, and Hasakah. The study also analyzes the interaction between local resistance and the broader Syrian national movement, embodied by the National Bloc.

The study examines the impact of external factors, such as the Great Arab Revolt, the Sykes-Picot Agreement, and World War II, on the Syrian resistance. The research concludes by emphasizing the pivotal role of the Syrian Jazira in achieving Syrian independence, highlighting the sacrifices made by its people, and emphasizing the diverse tactics they used in the struggle against French colonial rule.


**Keywords**: National Liberation Movement - Syrian Euphrates Island Occupation – Mandate.

**Syrian Arab Republic**

**Damascus University**

**Faculty of Arts and Humanities**

**Department of History**

# The National Liberation Struggle in the Syrian Jazira between 1918 and 1946 AD

**A thesis submitted for the degree of Master in Modern and Contemporary Arab History**

**Prepared by:**

Amer Klif Al-abed

**Supervised by:**

Prof. Dr. Abd Almonem Al-ahmad

**2023/2024**